

الدكتور محمد فاروق النبهان

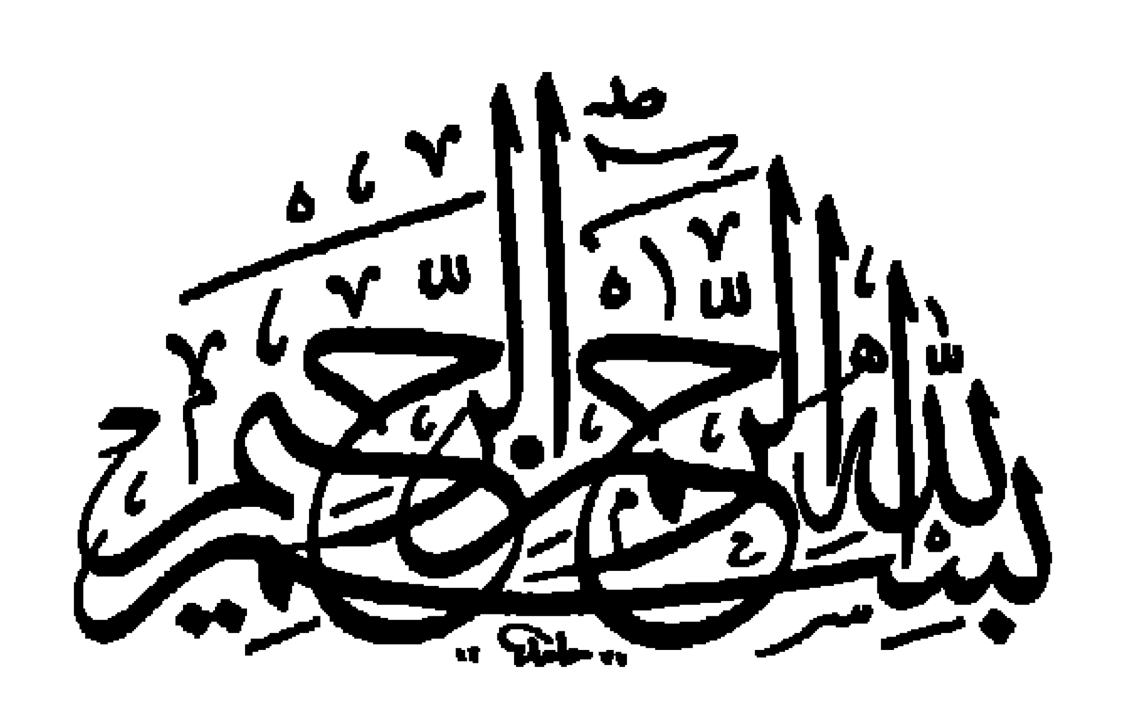
الثقافة الإسلامية و النظام العالمي الجديد

ناشرون

دار الرفاعي للنشر

دار القلم العربي

الثقافة الإسلامية والنظام العالمي الجديد



الثّقافةُ الإسْلاميّة
والنظامُ العالميُّ الجديدُ

الدكتور
محمّد فاروق النبهان

ناشرون





الثقافة الاسلامية و النظام العالمي الجديد
تأليف :الدكتور محمد فاروق النبهان
دار النشر : دار القلم العربي - دار الرفاعي للنشر و التوزيع
ISBN :1-5050-31
الطبعة الأولى
1425 - 2004

دار الرفاعي للنشر و التوزيع- سوريا - حلب
خلف الفندق السياحي
هاتف : 00963 21 2122599
ص .ب :78

دار القلم العربي - سوريا - حلب
هاتف : 00963 21 2113129
فاكس : 00963 21 2212361
e-MAIL :qalamrab@scs-net.org





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

يسعدني أن أقدم إلى المكتبة العربية هذه التأملات التي أعددتها في أوقات متباعدة عن التحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث ، وهي تحديات حقيقية ما كنا نظن قبل اليوم أنها ستكون بهذه القوة والوضوح ، وهي تستهدف الإسلام ككيان وأمة وثقافة وعقيدة ، وهي تستهدف المسلمين حيثما كانوا ، ومهما كانت انتماءاتهم ، ومذاهبهم ، لا يفرقون بين طائفة وأخرى ، يشككون كل فريق بالآخر المجاور ، وكأنهم يريدون أن يشعلوها فتنة دامية تحت شعارات مزيفة أرادوها أن تكون مطية لتحقيق أهدافهم . .

كل ما في الإسلام فهو إرهاب وتخلف ورجعية وكل ما يأتي عن طريقهم فهو تحرر وتقدم وتحضر !

وسلطوا وسائل إعلامهم على مظاهر سلبية في مجتمعاتنا فأخذوا يبرزون تلك الصور المزيفة المريضة التي تجسد معاناة شعبنا بسبب حرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية في الحرية والكرامة ، ولولا سياساتهم الخاطئة في أرضنا ضد مصالح شعبنا لما قامت رموز القهر والإذلال تطارد مخططات الإصلاح وتسيء لكرامة هذه الشعوب التي تتطلع إلى الحرية والاستقلال والسلام ، لقد أصبح شعبنا فريسة التيه والضياع ، لا يعرف طريقه ، فهو بين عدو قاهر يريد إذلاله وتجاهل حقوقه

الإنسانية ، وبين مواطن جاهل مستذل يعبر عن ألمه بسلوكيات التطرف والعنف ، وهي سلوكيات المستضعفين اليائسين المحبطين الذي يدفعهم الجهل لسلوكيات خاطئة ، ويظنون بذلك أنهم يحققون النصر ، وما هو بنصر ، ولو احتكموا إلى منطق الإسلام وأخلاقياته لاختاروا طريق المقاومة المشروعة لتحرير أرضهم وحماية ثقافتهم والدفاع عن مصالحهم . . .

ومجتمعنا الإسلامي اليوم يحتاج إلى حكمة الحكماء وعقل العقلاء لكي تتوقف مسيرة الهدم والتدمير ، ولكي يعود الجميع إلى مائدة الحوار البناء المفيد ، لمنع ذلك الاشتباك والتصادم ، الذي يرفضه رموز الحكماء ، فالحضارة ليست قوة سلاح واقتصاد ، وإنما هي شعلة نور وضياء لا ينطفىء لهيبها في الليالي العاصفة وإنما تتوهج لكي تنير الطرق المظلمة وتمنع ذلك التصادم الذي يغذيه رموز الفتنة في الأزقة الضيقة التي تفوح فيها روائح الحقد والجهل .

لا نريد من النظام العالمي الجديد الذي يبشر به الغرب أن يكون سيفاً يقطع رؤوس الأبرياء أو خنجراً حاداً يغرس في قلوب الشعوب المستضعفة ، فيزيد بؤسها وتزداد معاناتها ، وإنما نريد من هذا النظام أن يكون مبشراً لا منذراً ، معطياً لا مذلاً ، يحتضن الآخر احتراماً لإنسانيته ، ويمد يده بحنان إلى الثقافات والعقائد والأديان معترفاً بدورها في إغناء الحضارة الإنسانية ذات الجذور الممتدة في أعماق الأرض . . .

والإسلام دين السلام والعدالة وثقافته ثقافة أصيلة في جذورها الإنسانية وفي استيعابها لكل الشعوب والثقافات ذات الجذور الحضارية ، والإسلام يحاور ولا يقاوم ، ويحترم خصوصياته ولا يحتقر ثقافته ، وليس من الحكمة أن يقع تجاهله أو تجاوزه أو تحدي المؤمنين به ، وأرض الإسلام أرض مقدسة بالنسبة للمؤمنين بالإسلام ، ويجب أن تبقى حرة مستقلة بيد أهلها ، ولا تستنزف ثرواتها إلا لمصلحة شعوبها . . .

وما يجري اليوم من مواجهات بين الإسلام والغرب ينذر بعواصف وكوارث ، والحكماء مدعون لرفع أصواتهم بالإنكار ، والمسلمون لا يهزمون في أرضهم أبداً ما دامت عقيدتهم تحضهم على المقاومة المقدسة ، والغزاة لا ينتصرون أبداً في الأراضي التي يدافع عنها أهلها ، فإذا انتصروا في معركة فسرعان ما يخسرون الكثير في المعارك الأخرى ، والمؤمنون لا يستسلمون أبداً ، فإذا استسلم جيل فسرعان ما تحمل الأجيال المقبلة راية المقاومة والتحرير . . .

وما أسجله في هذا الكتاب هو تأملات شخصية حول النظام العالمي الجديد والأصولية الإسلامية وأزمة البحث عن الهوية ، وملامح المشروع الإسلامي ، وبعض هذه التأملات شاركت فيها في بعض المؤتمرات والمجامع الدولية ، وحاولت أن أجمعها في هذا الكتاب تعبيراً عن رؤيتي الذاتية لبعض قضايا عصرنا ، وهي مشاركة متواضعة في الجهود الثقافية التي تجسد الواقع وتعبر عنه وتنهض به . . .

أدعو الله تعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه ، وأن يلهم هذه الأمة السداد والصواب ، وأن يحفظ هذه الأمة ويديم عليها فضله ورعايته . . .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

حلب / ٢ / سبتمبر أيلول ٢٠٠٣

محمد فاروق النبهان

البحث الأول

أزمة البحث عن هوية
في مواجهة الحضارة الغربية

أصبحت قضية العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب من أبرز القضايا المعاصرة التي انصرف إليها اهتمام الباحثين المعاصرين ، ومن الصعب فهم ظاهرة التطرف التي أصبحت اليوم القضية الأولى في مجال الإعلام السياسي قبل البحث عن المرحلة التاريخية التي تعيشها أمتنا ، ولا شك أن السلوك الإنساني هو وليد مشاعر وأحاسيس نفسية تتفاعل في وجدان الفرد ، ثم تبرز كظاهرة عامة عندما تتلاقى السلوكيات الفردية وتتوافق ، وتجد نفسها في ساحة واحدة أو في ساحات متجاورة تتحرك حركة متجانسة أو متشابهة .

ولسنا اليوم في موقف التأييد أو التنديد بظاهرة التطرف ، التي أصبحت من معالم الشخصية الإسلامية ، ومع أننا نعرف جيداً أن الشخصية الإسلامية أقرب إلى الاعتدال وأبعد عن العنف بفضل التربية الإسلامية التي تنمي معاني الكرامة الإنسانية وتحض على قيم التعايش و التساكن بين الأديان السماوية .

والحضارة الإسلامية ليست عنصرية ولا قومية ، وإنما هي حضارة ذات تكوين شمولي ، أسهمت شعوب كثيرة في صياغة معالمها وأفكارها ، وحملت مشعلها أمم كثيرة في الشرق والغرب ، وما زالت الشخصية الإسلامية تأنف من فكرة القوميات الضيقة والجهويات الجغرافية .

وهذه الحضارة وليدة تفاعل ثقافي بين شعوب ذات تاريخ كبير ، أسهمت في حركة التاريخ ، وأضافت الكثير من عطائها في مجال تطوير الفكر الإنساني ، وما زلنا نذكر بإعجاب إسهام علماء الإسلام في مجال العلوم المختلفة والآداب والعلوم الإنسانية .

هذا البحث مقدم إلى المؤتمر العاشر للمجمع الملكي لبحث الحضارة الإسلامية المنعقد بعمان بتاريخ٧ ـ ٩ صفر ١٤١٦ هـ / ٥ ـ ٧ يوليو ١٩٩٥

والصحوة الإسلامية المعاصرة ليست وليدة صدفة ، وليست أمراً مفاجئاً ، وإنما هي تطور حتمي لنمو حركة الوعي الثقافي في البلاد الإسلامية ، وبخاصة بعد أن استطاعت هذه البلاد أن تحقق استقلالها الفكري والثقافي ، وأن تستكمل حريتها في ممارسة كامل حقوقها في كل ما يتعلق بقراراتها ومصالحها الحيوية .

إن الأزمة اليوم هي أزمة البحث عن هوية ، أزمة أمة تريد أن تمارس سيادتها على أرضها ، من غير وصاية أو تدخل ، وهذا حق مشروع ، ولهذا فإن حركة المجتمع الإسلامي المعاصر تتجه نحو تحقيق أهداف محددة ، وهذه الأهداف هي المكونات الحقيقية للهوية الذاتية . . . وتتمثل في ثلاثة اتجاهات :

أولاً : الاعتزاز بالعقيدة الإسلامية : نظراً لأن الإسلام يمثل الامتداد الطبيعي لشخصية المواطن ، والمسلم يجد ذاته في الإسلام ، فكراً وعقيدة وثقافة وتاريخاً . ومن هذا المنطلق برزت ظاهرة الصحوة الإسلامية ، وهي ظاهرة حتمية ، وسوف يزداد تعلق المسلم بعقيدته . والصحوة الإسلامية هي تجسيد لمعنى الانتماء ، وليس لها أي صفة عدوانية ، والانتماء حق طبيعي ، وعندما يقع الاعتراف للمواطن بحقه في التعبير عن انتمائه فمن الطبيعي أن تنمو الظاهرة نموا عادياً وهادئاً ، وعندما يقع التصدي لها بالعنف ، فمن الطبيعي أن تبحث عن مسارات خاطئة تعبر بها عن ذاتها ، كالمياه المتدفقة من أعالي الجبال إذا سدت مجاري الأنهار في وجهها فسرعان ما تقتلع الأشجار والزروع وتغرق المدن الآهلة بالسكان .

ثانياً: التمسك باللغة : واللغة هي أداة التواصل بين البشر ، واللغة العربية هي لغة القرآن ، ولهذا حظيت بمكانة متميزة بين المسلمين ، ومن حق شعوبنا العربية أن تدافع عن لغتها ، لأنها رمز استقلالها ، ورمز شخصيتها ، وأسهمت هذه اللغة في تكوين ثقافة إسلامية متميزة ولا يمكن إنكار حق أي أمة في الدفاع عن لغتها ، لأنها تجد في مفرداتها اللغوية الموسيقى التعبيرية ذات الامتداد التاريخي والديني والأخلاقي والثقافي ، فالمصطلح هو جزء من الشخصية

الإنسانية ، في لحظات التفكير والتأمل ، ويملك قدرة مذهلة على الإيمان بأسمى العواطف والانفعالات والمشاعر .

ثالثاً : الاعتزاز بالتراث : بمفهومه الشمولي الذي يجسد كل أنواع الموروث الفكري والثقافي والمواقف والتاريخ والأحداث والمواقع وما تحتضنه الذاكرة من كلمات وعبارات وأمثال وقصص وأساطير ، وما تعتز به الشخصية من أزياء معبرة وموسيقى شعبية وحركات فنية وآثار تاريخية . . . .

ومن حق المواطن أن يبحث عن هويته ، لأنها امتداده الإنساني ، وأن يدافع عن تلك الهوية ، وعندما يجد التفهم الواقعي لتلك الأشواق والتطلعات فمن الطبيعي أن تهدأ نفسه وأن يطمئن إلى واقعه ومستقبله ، وعندما يشعر أن خطراً يهدد هويته فسرعان ما يندفع بحذر وغضب ، حاملاً مشعله المضيء يبحث عن ذلك الخصم الذي ينكر عليه حقه . . .

ومن المؤسف أن الإعلام الغربي من خلال مواقفه المعلنة تعامل بطريقة خاطئة مع تطلعات هذه الأمة للبحث عن ذاتها فنمت في أعماق النفوس حالة من الحذر والخوف أيقظت ذكريات قديمة ما زالت ماثلة في الأذهان ، وبخاصة وأن شعوبنا مازالت حتى اليوم تسمع من الآباء والأجداد تاريخ الحركات الوطنية التي حملت لواء الاستقلال ، ومازالت الأحياء الشعبية تذكر باعتزاز جهادها الوطني وتردد أسماء الشهداء الذين قتلوا دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن .

ونلاحظ أن الحضارة الغربية تعاملت مع الشعوب المتطلعة للحرية تعامل الغالب والمتفوق ، وفرضت على شعوبنا سياسة الهيمنة والوصاية ، وتدخلت في قضايانا الداخلية ، وتصدت بطريقة غير ذكية لتطلع شعوبنا للبحث عن ذاتها ، مما أوجد حالة من الحذر والغضب تمثلت في مواقف الرفض والتمرد والعنف ، وتكونت خلايا متمردة ثائرة رافضة وجدت في مواقف الغرب مطيتها في توسيع قاعدة التطرف .

وقد نتساءل عن سر التصادم والتنافر بين مدرستين ، المدرسة الإسلامية التي أصبحت تمثل الاتجاه الثقافي والفكري الصاعد والمتنامي سواء على صعيد الطبقة المثقفة في الجامعات والمعاهد أو على صعيد المواطن العادي الذي يعيش في الأرياف والأحياء الشعبية وبين المدرسة العلمانية التي أخذت مواقعها وقلاعها تتساقط وتعلن ولاءها للمدرسة الإسلامية مؤكدة بذلك أصالة المنهج الإسلامي وحتمية انتصاره ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : تكامل المشروع الحضاري الإسلامي : وشمولية نظرته للحياة ، وذلك لاشتماله على مقومات راسخة ، تتمثل في العقيدة كمنطلق ، والتشريع كنظام ، والأخلاق كسلوكية ، والتراث كذاكرة وطنية ، والتاريخ كتجربة حية مؤثرة . وقد حقق هذا المشروع الإسلامي أهدافه في تكوين مجتمع إسلامي خلال فترة هامة من تاريخنا ، وهو اليوم قادر على أن يقدم التصور المتكامل لحركة انبعاث جديدة ، تلائم تطلعات الشعوب الإسلامية في التنمية والتحرير .

ثانياً : فشل المشروع الحضاري الذي قدمته المدرسة العلمانية في تقديم تصورات فكرية وأفكار منسجمة :

ويمكن وصف ذلك المشروع العلماني بأنه مجرد أفكار متناثرة ومتنافرة اقتبسها رموز هذه المدرسة من أفكار غربية ومن كتابات فلاسفة الغرب من يسار ويمين ، أرادوا من خلالها أن يقوموا بصياغة تصور متكامل ، فوقعوا في تناقض مبين ، ووجدوا أنفسهم في أحضان مشروعات حضارية غربية تناقض كلياً مكونات الهوية ، وتدخل في صراع مع ثوابت يؤمن بها شعبنا ، سواء فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين المجتمع والإسلام أو فيما يتعلق بالموقف من التراث وقيم الأصالة . .

ولما اكتشف رموز هذه المدرسة العلمانية أن فكرهم يجسد الرؤية الغربية وأنه يحقق هدفاً من أهداف المشروع الاستعماري في هدم أي تصور إسلامي للنهضة والتقدم حاولوا ترميم هذا المشروع الحضاري بأسلمة بعض منطلقاته وإيجاد قنوات

مع المدرسة الإسلامية لتأصيل بعض الأفكار ، وهذه المحاولات محكوم عليها بالإخفاق ؛ لأن المنطلق الأساسي لهذا المدرسة يقوم على أساس رفض الهوية الإسلامية كمنطلق للتغيير والتجديد .

وبالرغم من توافق الاتجاهات الإسلامية على وحدة المنطلقات ، فإن هناك اختلافاً بيناً وواضحاً وعميقاً في الرؤية ، بين الاتجاهات والمواقف والقناعات ، وذلك بسبب اختلاف هذه المدارس في التفسير والاجتهاد والفهم ، وكل اتجاه يتأثر بالبيئة المحيطة به وبالتصورات السائدة والتطلعات الممكنة .

وتبرز هذه التعددية من خلال عاملين اثنين :

العامل الأول : الموقف من الحضارة الغربية ، هل هو موقف تكامل أو موقف تناقض ؟

ففي ظل التكامل يكون الحوار أداة التقارب لإيجاد صيغ توافقية ، وفي ظل التناقض يتوقف الحوار لانعدام الفائدة منه ، لأن الحضارة الغالبة ستفرض رؤيتها ، وعندئذ يصبح الحوار أداة اختراق حضاري لمكونات الهوية المتعلقة بالدين واللغة والتراث .

العامل الثاني : العلاقة بين العقل والنقل ، هل هي علاقة تبعية أو علاقة تفسير؟

والفرق بين الاتجاهين وهمي ، وليس هناك تناقض حقيقي بين العلاقة التبعية وعلاقة التفسير فتفسير النصوص بالعقل لا يلغي التبعية ، والتبعية لا تتجاهل دور العقل في التفسير ، ولا أعتقد أن دعاة السلفية يرفضون منهج التفسير الذي يعطي للعقل دوره في الإثراء والإغناء ، وهذا الخلاف قديم بين المدارس في مجال التفسير بين مدرسة المأثور ومدرسة الرأي ، وفي مجال الفقه بين مدرسة الحديث ومدرسة الرأي . .

وما نراه اليوم من رفض للحضارة الغربية لا يعني الرفض المطلق للآخر ، وإنما يعني رفض أن تكون هذه الصيغة الغربية مفروضة على شعبنا كاختيار حتمي ، مدعوم بقوة النظام العالمي الجديد الذي يسخر كل طاقاته لمحو الهوية الإسلامية ، ويشك في قدرتها على تطوير العالم الإسلامي ، ويضيق بمظاهر الاعتزاز بالإسلام ، ويتعامل بعنصرية ضيقة مع أنواع من السلوكيات الإسلامية ، ويعلن خوفه من نمو المشاعر الإسلامية . وقضية التفاعل بين الحضارات أمر طبيعي ، ويعتمد على مقومات أساسية :

أولاً : الاستعداد النفسي : ويتكون هذا الاستعداد من خلال طبيعة العلاقة بين الحضارات ، هل هي علاقة تنافس وانسجام ، أو علاقة تضاد وتنافر ، وبالرغم من أن هذه العلاقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية لا يمكن أن توصف بالانسجام فإنه لا يمكن أن توصف بالتنافر ، لأن الشعوب المؤمنة بالأديان السماوية تلتقي في قضايا كثيرة فيما اتفقت فيه تلك الأديان من العقائد والأحكام والأخلاق .

ثانياً : قدرة الحضارة الأقوى على العطاء : ومن أهم شروط العطاء احترام خصوصيات الحضارات الأخرى ، والتعامل معها بإيجابية ، لأن تلك الخصوصيات تمثل الهوية الذاتية لكل حضارة ، فإذا وقع احترام الخصوصيات أصبح الطريق معبداً أمام تفاعل حضاري بناء في تقدم المسيرة الإنسانية . .

ثالثاً : الاعتراف بأثر التعددية الحضارية في نمو قيم حضارية رفيعة : فالرؤية الحضارية ليست وليدة قوة مادية وإنما وليدة تجربة حضارية أصيلة ، تمتد جذورها في أعماق التاريخ الإنساني ، وتستشرف آفاق المستقبل في تطلع إنساني إلى الأفضل والأسمى ، فيما يحقق للإنسان كرامته وحريته . . .

ويجب أن نعترف بأثر الأديان السماوية في تطوير الرؤية الحضارية وفي تنمية قيم الفضيلة وفي إقرار حقوق الإنسان .

ولا يمكن إغفال دور الأجيال السابقة في تكوين الرؤية الحضارية وفي تطوير

مفهوم الحق والفضيلة ، ولا يمكن لأية حضارة أن تغفل جذورها وامتدادها ، فالجذور امتداد حيوي وضروري لإبراز الخصوصيات الحضارية ، ولهذا فإن عملية التدافع والتمازج بين الحضارات أمر طبيعي ، ومن حق أي حضارة أن تدافع عن هويتها التي تميزها عن غيرها وتحميها من أخطار الذوبان في خضم التسارع الحضاري .

والمسلم المعاصر يعيش حالة توتر واحتقان ، ويبحث عن هويته الفكرية والثقافية ، وكلما وجد الطوق يحاول أن يكبل حريته انطلقت من أعماقه مشاعر الخوف والحذر ، والحذر ينمي مشاعر الفردية في السلوك ، إلى أن تتقطع الصلة بين الإنسان ، ومحيطه الخارجي . . .

وبالرغم من أن البحث عن الهوية لا يعني المواجهة مع الآخر ، وبالرغم من أن حضارتنا الإسلامية كانت تجسد قيم التعايش والتساكن بين الأديان السماوية من خلال اعتراف الإسلام بحق الآخر في دينه وعقيدته وحقوقه الإنسانية ، فإن البحث عن الهوية أصبح اليوم في نظر المسلم المعاصر يستدعي المواجهة مع الآخر ، والآخر هو الحضارة الغربية ، بكل ما تشتمل عليه من ثقافة وفكر وقيم وسلوكيات . . .

وهنا نطرح هذا التساؤل : لماذا المواجهة وليس التعايش ؟ من المسؤول عن هذا التوجه . . . نحن أم الحضارة الغربية ؟

من اليسير علينا أن ندافع عن فكرة التعايش والتساكن الإنساني ، ومن واجبنا أن نؤكد على أهمية التواصل مع الحضارة الغربية ، وأن نحذر من خطورة المواجهة بين حضارة قوية مدعمة بكل أنواع التفوق التكنولوجي والحربي والإعلامي وبين حضارة إسلامية تحمل مشعلها أمم وشعوب مثقلة بتاريخ طويل من التخلف والانقسام والاحتلال ، ومازالت حتى اليوم تئن تحت وطأة تلك الحقبة القاسية ، وتحاول اليوم بخطى مترددة وخجولة أن ترمم واقعها بسياسات مرتجلة ، وأن تبحث

عن طريقها وسط غابات متداخلة ، يعبث فيها العابثون من أعداء هذه الأمة .

ولا أعتقد أن هناك من يناقش حق أي أمة في البحث عن هويتها ، فهذا حق مشروع وهو جزء من فلسفة حقوق الإنسان ، وهو الركن الأهم في الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في اختيار مصيرها والتعبير عن إرادتها ، والحقوق لا تتجزأ ، ولا تقبل النسبية ، والأبعاد الإنسانية لمبدأ تقرير المصير الذي أقرته الأمم المتحدة تشمل كل ما يحقق الذاتية الإنسانية في التعبير عن ذاتها وكيانها . . .

والهوية لا تعني مجرد الانتماء العصبي والقبلي والعنصري والجغرافي ، وإنما تعني كامل الانتماء بكل أبعاده المادية والمعنوية ، والثقافية والاقتصادية ، ولا يمكن لأي شعب من الشعوب أن يرضى لنفسه بأن يكون في موطن الوصاية فالوصاية لا تكون إلا بسبب قصور في الإدراك ، وإذا انتفت فكرة الوصاية أصبح من حق شعبنا أن يمارس حريته كاملة على أرضه ، سواء في اختياراته السياسية والاقتصادية أو في معتقداته وأفكاره ، وعندما تمارس سياسة الوصاية على شعب فمن الطبيعي أن يستغضب وأن يستفز ، وأن يقف في الشوارع والشرفات معبراً عن مشاعره بسلوكيات غير منضبطة ، وإن تصدر عنه من العبارات القاسية ما يمكن أن يعتبر في موطن الإدانة . . .

ولعل هذا هو السبب الحقيقي في تفسير ظاهرة التطرف في مجتمعنا ، وعندما يبتدئ التطرف يتوقف الحوار ، والإنسان المستغضب لا يقبل الحوار ، وعلينا أن نوفر أسباب الحوار قبل الدعوة إليه ، لكي يكون الحوار مجدياً ومفيداً .

ومن حق مجتمعنا الذي يعاني من حالة إحباط شديد بسبب ما تراكم عليه من آلام وتحديات ، أن يرفض النموذج الغربي كمثل أعلى له ، لا من منطلق التعصب الذميم ، وإنما من منطلق البحث عن الذات وتأكيد الهوية .

وكان يمكن أن يتحقق التعايش بين النموذج الغربي والنموذج الإسلامي في ظل صيغة إنسانية تنطلق من منطلق الإيمان بالله ، والإيمان بقيم الفضيلة التي دعت إليها الأديان السماوية لتحرير عقيدة الإنسان وإنقاذه من المظالم والانحرافات . . .

إلا أن الحضارة الغربية أبت إلا أن تكون حضارة الأقوى المهيمنة والمسيطرة والمتحكمة والوصية ، ولو مدت الحضارة الغربية لعالمنا الإسلامي يد المساعدة لتمكينه من النهوض والتقدم عن طريق تزويده بالإمكانيات العلمية ، ووقفت موقف المتعاطف معه في دفاعه عن هويته وثقافته ومكنته من تحقيق استقلاله الوطني والاقتصادي ، لاستطاعت أن تجد لنفسها موقعاً في القلوب ، معززاً بعواطف الحب والشكر والامتنان فالنفوس البشرية أسيرة من يحسن إليها من غير منة ولا إذلال .

وإننا نشعر بحزن عندما نجد الحضارة الغربية اليوم توجه كل وسائل إعلامها لتشويه صورة إسلامنا في النفوس ، وكأنها بذلك تريد أن توقظ أحقاداً قديمة ، وعميقة في الوجدان الغربي تواجه به مشاعر اليقظة الإسلامية ، معتمدة في ذلك على سلوكيات خاطئة وممارسات فردية يقوم بها أفراد أو جماعات تناقض السلوك الإسلامي الصحيح ولا تحظى بموافقة القاعدة الإسلامية العريضة التي تدين العنف وتحذر من أخطاره ونتائجه . . .

ولا خيار لنا في هذا العصر من التأكيد على أهمية أمرين :

الأمر الأول : الاعتراف بأهمية البحث عن هوية هذه الأمة من خلال ربط الشخصية الإنسانية بمحيطها الذي يمثل إطارها الفكري والثقافي والاجتماعي ، وهذا المحيط يمثل العقيدة الإسلامية بأبعادها الفكرية والسلوكية ، ولا يمكن تجاهل عمق هذا الشوق الفطري التلقائي إلى تلك العقيدة . .

الأمر الثاني : إقامة علاقة تكامل وتعايش وتساكن مع الحضارة الغربية ، على أساس الاعتراف بخصوصيات كل حضارة والاعتراف بشرعية طموحاتها في تكوين

شخصيتها الذاتية بعيداً عن أي تدخل أو وصاية . . . سواء في دفاعها المشروع عن مصالحها الحيوية ، أو في احتضانها لثقافتها وتمسكها بقيمها الأخلاقية وتعاليمها الدينية . . .

وتحتاج سياسة التعايش بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية إلى وضع استراتيجية طويلة الأمد ، تتضمن المبادئ التالية :

أولاً : احترام خصوصيات الشعوب الإسلامية الدينية والثقافية : وعدم التدخل في هذه الخصوصيات ، لأنها تجسد كبرياء هذه الأمة ، والاعتراف القانوني والسياسي والواقعي بحق هذه الشعوب في أن تكون عقيدتها الإسلامية في موطن الاحترام .

ثانياً : الاعتراف بحق الشعوب الإسلامية في دفاعها المشروع عن مصالحها الحيوية سواء ما تعلق منها بثرواتها ومواردها الاقتصادية أو ما تعلق بتجارتها الداخلية والخارجية ، واتفاقاتها التجارية .

ثالثاً : الاعتراف بحق هذه الدول في المشاركة في وضع معالم النظام العالمي الجديد على أسس عادلة يحفظ للشعوب النامية حقوقها في مواجهة التكتلات الدولية ، السياسية والاقتصادية .

رابعاً : التخفيف من أعباء السياسات الاقتصادية المذلة للشعوب النامية والمتمثلة في ظاهرة المديونيات التي أصبحت تمثل القيد الحقيقي الذي تكبل به حريات الشعوب وتغتصب به إرادتها .

خامساً : التخفيف من اللهجة العنصرية في الإعلام الغربي في تعامله مع قضايا العالم الإسلامي سواء في تعاطفه مع السياسات المعادية لمصالحنا ، أو في تشويه صورة العالم الإسلامي في الغرب .

سادساً : عدم اعتبار الصيغة الغربية في التفسير والتأويل هي المرجعية الوحيدة

في الحكم على الأشياء ، فعندما يطرح الغرب شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة فهذا لا يعني أن التفسير الغربي لهذه المصطلحات هي الرؤية الوحيدة الصائبة ، ولابد من الاعتراف بحق كل شعب في تفسير هذه المصطلحات بما يلائم فكره وثقافته ، لكي يكون في ذلك إغناء لهذه المفاهيم القابلة للتطور والتجديد لكي تحقق أغراضها في تطوير الحياة الإنسانية .

وفي نفس الوقت فإن من واجب الشعوب الإسلامية أن تتجاوز عقدة الحضارة الغربية ، إعجاباً بها وانبهاراً أو رفضاً لها وازدراء ، فالحضارة الغربية لها مرجعيتها الفكرية والثقافية ، ولها جذورها وامتداداتها الدينية والأخلاقية ، وليس لنا سلطة الوصاية على اختيارات تلك الحضارة السلوكية والأخلاقية فما يرتضيه الغرب لنفسه هو أحق به ، ولا يجوز استفزاز المشاعر تعبيراً عن قلق داخلي كما لا يجوز إشعال نار الفتنة ، إرضاء لنزوات طائشة ، وإن سياسة التعايش تفرض علينا وعليهم أن نفتح قنوات للحوار البناء والمفيد الذي يمكن أن يخفف من أعباء المواقف الارتجالية ، وأن يقع الاحتكام إلى الضمير الإنساني الذي يمكن الوثوق بأحكامه واختياراته ، وأن نوقن بأن تعدد الحضارات واختلاف منطلقاتها لا يعني التناقض والتصادم ، وإنما يعني التكافل والتكامل في إثراء مسيرة الإنسان وتطوير فكره وإغناء تجربته ، وكلما اقتربت الحضارة من تلبية أشواق الإنسان إلى الحرية والفضيلة كانت تلك الحضارة أقرب إلى الكمال ، والحضارة الجديرة بالاحترام هي تلك الحضارة التي تنمي في الإنسان إنسانيته وتغذي فيه قيم التعايش والتساكن . . في سبيل إعمار الأرض وإسعاد الإنسان . . .

والتطرف تعبير سلوكي في حالات خلل ، ويعالج التطرف بإزالة أسبابه ، وتصحيح المسارات الخاطئة ، وإعادة صياغة العلاقات الإنسانية على أسس مرضية ، فعندما يشعر الإنسان بذاته ووجوده وحريته تطمئن نفسه ، ويميل إلى حياة الاستقرار ، وعندما يشعر بالخلل بسبب ظلم أو استفزاز أو تجاهل لحقوق

مشروعة فسرعان ما تبرز على ملامحه علائم الغضب ، وتبتدئ مسيرة الاحتجاج من خلال سلوكيات التمرد ، إلى أن تصبح هذه السلوكيات من الطبائع والعادات . .

ونحن نحتاج اليوم إلى ديمقراطية حقيقية نستطيع من خلالها أن نعبر عن اختياراتنا وآرائنا بالكلمة والموقف ، وليس بالانفعال والعنف ، ولا أقصد بالديمقراطية ذلك الشعار بمفهومه الغربي ، وإنما أريد أن نقدم النموذج الإسلامي الذي يجسد هذا المفهوم في أبعاده السياسية والاجتماعية من خلال إعادة دور المثقف في تشكيل الرأي والتعبير عنه ، ومازال دور المثقف في مجتمعنا خاضعاً لسياسة التهميش ، وذلك بسبب سلبية دور المثقف وانكماشه ، ومازالت الثقافة لا تحظى بالعناية المطلوبة في أداء مهمة التنوير الاجتماعي والتكوين الفكري ، وصياغة النماذج الملائمة للمجتمع والتي تحقق له الاستقرار . . .

ومازال النموذج الغربي هو النموذج المسيطر على الأذهان في تفسير المصطلحات ، ولابد من تعدد التفسير لكي نقدم النموذج الأفضل الملائم لمجتمعنا ، ومن الصعب اختراق الهيمنة الإعلامية التي يفرضها الغرب من خلال تسييسه لمعظم المصطلحات ، كالأصولية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، ولاشك أننا نحتاج إلى إعادة تفسير تلك المصطلحات لكي تكون ثقافتنا قادرة على توليد رؤيتها الحضارية ، إننا نريد ديمقراطية إسلامية تجسد دور المواطن في قضاياه ، ونريد احتراماً لحقوق الإنسان يعبر عن رؤية الإسلام للإنسان ، ولا نريد تلك النماذج التي يفرضها الغرب والتي يريد أن يجعلها مطية لسياسة الهيمنة والتدخل في شؤوننا الداخلية . . .

وعالمنا اليوم يحتاج إلى حكمة الحكماء لإقرار سياسة التعايش والتساكن بين الأديان السماوية والحضارات الإنسانية في ظل صيغة عادلة توفر لجميع الشعوب الإنسانية حقوقها القانونية والإنسانية ، وأن تحترم الخصوصيات الدينية والوطنية والثقافية ، وأن تراعى المصالح السياسية والاقتصادية لكي يشعر المواطن حيثما

كان بمكانته وحريته ، وأن توفر له أسباب الحياة والاستقرار ، لكي يشعر بالأمن النفسي فإذا اطمأنت النفوس أرست دعائم الأمن والاستقرار ، ولا يمكن أن يتحقق السلام بين الشعوب إلا إذا تكاتفت البشرية في وضع ميثاق دولي يعترف بالخصوصيات الحضارية والدينية بعيداً عن أي تدخل أو وصاية ، ويسهم في وضع تصور لتنمية حقيقية تخفف من أعباء الأمراض الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمرض والتخلف وبذلك يتعاون الشمال والجنوب والشرق والغرب في إقرار سياسات واقعية تحقق الأمن والسلام . . .

البحث الثاني

شرعية النظام العالمي الجديد
تصورات ... وآراء

- شرعية النظام العالمي الجديد
- مدى إمكانية هذا النظام على الاستمرار
- علاقة النظام العالمي الجديد بالعالم الإسلامي .

أخذت كلمة النظام العالمي الجديد موقعها في القاموس السياسي ، وأصبحت دالة على مفاهيم ومواقف وسياسات ، سواء كانت هذه الدلالة حقيقية معبرة عن نظرة النظام العالمي الجديد لطبيعة العلاقات الدولية أو غير حقيقية ، استنتجت عن طريق الربط بين ظهور المصطلح الجديد والمواقف الدولية المعلنة . . .

ولا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الدولية بعد انهيار الشيوعية كفكرة ونظام وانهيار معسكرها المتماسك المتضامن المعروف بحلف وارسو ، وانهيار الأنظمة المتعاطفة مع هذا المعسكر أو تراجعها ، قد أوجد حالة دولية جديدة تتمثل في بروز قوة سياسية متحالفة متناصرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تخطو خطوات كبيرة نحو تحقيق أهداف مازالت غير معلنة ، وغير واضحة تتمثل في تشديد القبضة على العالم الثالث أولاً ، وتضييق الخناق بطريقة تدريجية على حلفاء الأمس في أوربا واليابان ثانياً ، لكي يسيروا في ركاب الموكب الجديد الذي تقوده أمريكا بعزم لا عهد للعالم به ، وجرأة محمية بشرعية دولية ، توفرها سياسة الهيمنة التي تمارسها الدولة الأقوى في العالم على الدول الأخرى .

وأول ما يجب أن يطرح في صدد دراسة النظام العالمي الجديد ، التساؤل الضروري والحتمي حول أمور ثلاثة :

الأمر الأول : شرعية النظام العالمي الجديد .

الأمر الثاني : مدى إمكانية هذا النظام على الاستمرار .

الأمر الثالث : علاقة النظام العالمي الجديد بالعالم الإسلامي .

شرعية النظام العالمي الجديد :

يتمثل المصدر الأهم للنظام العالمي الجديد في بيان قمة مجلس الأمن الصادر في ٣١ يناير ١٩٩٢ وهذا البيان هو أهم وثيقة قانونية يمكن اعتمادها لتصور مبدأ يحدد الخطوط الرئيسية للسياسة الدولية على المدى القريب ، ومن الطبيعي أن الوثائق القانونية تعتبر حجة في مجال الاحتكام إليها ، ولو كان الأمر يتعلق بمعاهدة بين دولتين لكان من اليسير على كل طرف أن يتمسك بالتفسير الملائم له الذي يضمن مصالحه الحيوية . . .

وبيان قمة مجلس الأمن يفتقد هذه الصفة ؛ لأنه يمثل الخطوط العامة للسياسة الدولية ، ومن الطبيعي أن يخلو من أي نص أو تعبير أو إشارة تعبر عن مواقف لا تنسجم مع روح الميثاق الأممي ، فالعالم لا يقبل بسهولة إحياء سياسة استعمارية جديدة ، وينتفض غاضباً عند أي تدخل علني غير مبرر ولو بحجج واهية ، تعطي لهذا التدخل وضعه القانوني والأخلاقي . .

والإشكالية الأولى المطروحة في موطن التساؤل عن شرعية النظام العالمي الجديد تتمثل في مصداقية انبثاق النظام العالمي الجديد عن الأمم المتحدة التي تمثلها المنظمة الأممية . . .

ومن الصعب علينا التسليم من الناحية الواقعية بانبثاق النظام العالمي الجديد عن الشرعية الدولية كما تتصورها الأمم المتحدة ، فالأمم المتحدة في ظل القوة الوحيدة في العالم فقدت قدرتها على الحركة والمناورة ، ولم تعد الدول الصغيرة قادرة على مواجهة القوة المهيمنة القادرة على مطاردة السياسات غير المتجاوبة معها . .

ومن المؤكد أن النظام العالمي الجديد يجد شرعيته الفعلية من خلال المعطيات الجديدة :

أولاً : سياسة الأمر الواقع :

والعالم كله اليوم لا خيار له إلا أن يستسلم لسياسة القوة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأقوى في العالم الحديث ، وانضمت إلى القوة الأقوى كتلة متراصة متناصرة تمثل عالم الشمال الغني بثرواته والقوي بصناعاته والقاهر بسلاحه وجيوشه ، وبالرغم من التناقضات في المصالح الاقتصادية والاستراتيجية فإن هذه التناقضات لا تصل إلى درجة تفكيك هذا التحالف الذي وجد الجميع ذاته فيه ، وحقق من خلاله مصالح سياسية واقتصادية ، وحسم قضايا عالقة كانت التوازنات الدولية تضمن للدول الصغيرة فيها قدراً من حرية الحركة للدفاع عن الذات . . .

وسياسة الأمر الواقع هي المعيار الأقوى في العلاقات الدولية ، وقد تجسدت هذه السياسة الواقعية من خلال عاملين اثنين :

أولهما : استسلام الأمم المتحدة صاغرة أمام الشرعية الواقعية التي يمثلها تحالف دول الشمال القوية في الإمساك بمقود العربة الدولية في مسيرتها الجديدة ، وكانت الأمم المتحدة تجد في وجود معسكرين متكافئين فجوة تستطيع من خلالها أن تعبر عن ذاتها ضامنة حماية لمصالحها من المعسكر الآخر ، وأحياناً كانت ترفع صوتها عالياً بتحد واضح معتمدة في ذلك على ذلك التوازن الدولي ، ولما انهار معسكر التحدي انهارت صيحات الدول الصغيرة ، وأصبحت تبحث عن ذاتها من خلال إعلانها المبالغ فيه عن تجاوبها مع الواقع الجديد . . .

ثانيهما : بروز سياسة الأمر الواقع من خلال مواقف وتصريحات تجسد عزم الدول الكبرى على ممارسة هذه السياسة في العلاقات الدولية ، معتمدة في ذلك على قرارات سريعة للأُمم المتحدة ، وعلى ما تضمنه بيان قمة مجلس الأمن لعام ١٩٩٢ من إقرار " نظام الأمن الجماعي " وهذا الهدف ليس جديداً فقد أقرته المواثيق الدولية من قبل ، ولم يكن بالإمكان تطبيقه لتباين المصالح بين المعسكرين وتناقضهما في المواقف الدولية . . .

ثانياً : بيان قمة مجلس الأمن :

نص هذا البيان صراحة على أمور ثلاثة :

الأمر الأول : مقاومة الإرهاب الدولي :

وكلمة الإرهاب كلمة فضفاضة ، يمكن عن طريق التفسير أن يتسع مدلولها ليشمل قضايا جديدة ، قد يقع الاختلاف في الحكم عليها ، هل تعتبر من الإرهاب غير المشروع أو تدخل في إطار الحقوق المشروعة للشعوب للدفاع عن مصالحها الحيوية ؟ ولا خلاف في العالم حول إدانة الإرهاب ، فالإرهاب في جميع صوره وأشكاله يجب أن يكون في موطن الإدانة ، ولا يمكن قبول الإرهاب كظاهرة وسلوك ، لمنافاة ذلك مع حقوق الإنسان ، ولكن ما مفهوم الإرهاب . . . متى يعتبر العنف إرهاباً أو دفاعاً عن النفس . . . هل من حق شعب مستضعف مستذل أن يدافع عن نفسه عن طريق العنف ، لكي يسمع صوته للآخرين أو يدفع الآخرين لمائدة المفاوضات ؟ . . .

هذا تساؤل . . . ويبقى الجواب عليه قابلاً للنقاش ، بين فريق يدين سلوك العنف بكل أشكاله ، فريق آخر يبرر للمستضعف أن يدافع عن ذاته بكل الوسائل .

والأمم المتحدة حددت مفهوم العدوان وأدانته واعتبرته جريمة ضد السلم العالمي ، وأجازات في نفس الوقت في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة للدول حق الدفاع عن النفس في حالة اعتداء قوة مسلحة على تلك الدولة ، واعتبرت ذلك حقاً طبيعياً إلى أن يتدخل مجلس الأمن الدولي لاقرار الحقوق المشروعة . . وأشارت قرارات مجلس الأمم المتحدة إلى أن كفاح الشعوب في سبيل حريتها لا يعتبر من العدوان ، ولا ينطبق عليها ما ينطبق على العدوان من إدانة ومسؤولية . .

ونلاحظ أن القانون الدولي كان دقيقاً في وضع صيغة مرنة ، واعتبر المعيار في ذلك هو الباعث على الفعل ، ولم ينظر إلى الفعل المادي ، فقد تقع إدانة فعل أو إقراره بحسب الباعث عليه ، وبحسب العوامل المؤدية إليه ، والمعايير ليست واضحة . وتظل كلمة الإرهاب غامضة يمكن تفسيرها بطريقة تتسع لكل المفاهيم والدلالات . .

الأمر الثاني : زيادة كفاءة الأمم المتحدة : وهذه النقطة واضحة في النظام العالمي الجديد الذي اعتبر الأمم المتحدة من خلال القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن هي أداة السياسة الدولية الجديدة ، وتضم الأمم المتحدة تكتلات دولية إقليمية وجهوية وقومية ودينية ، ومن الطبيعي أن تبرز كتلة الدول القوية التي تملك حق النقض في مجلس الأمن في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي وسياسة الحذر والمجاملة التي أخذت بها الصين ، وبالرغم من التناقضات بين أمريكا والجماعة الأوربية في المصالح الاقتصادية ، فإن أوربا أخذت موقف المساندة للدولة الأقوى في المواقف الدولية . .

والأمم المتحدة اليوم تمثل الشرعية الدولية ، ويبدو أن سياسة الأمر الواقع

ومجاراة القرار الأقوى فرض على المنظمة الأممية أن تفوض الولايات المتحدة بأن تنوب عن الشرعية الدولية في تنفيذ القرارات الأممية ، وأن تجند العالم لدعم هذه الشرعية الدولية بالمال والسلاح والمقاطعة . . .

وينص ميثاق الأمم المتحدة على حق المنظمة الأممية في التدخل لحماية سيادة أية دولة تتعرض للعدوان ، والتدخل هنا غايته إقرار سياسة عدم التدخل واحترام السيادة ، وليس في ميثاق الأمم المتحدة أي نص يعطي شرعية قانونية للتدخل ، فالتدخل يمثل حالة استثناء لحماية مبدأ عدم التدخل ، ويتم في أضيق الحدود ، ولحماية مصالح مشروعة ، والأصل في القرارات الأممية إقرار سياسة عدم التدخل ، واعتبار سياسة التدخل مناقضة لفكرة السيادة بالمفهوم القانوني . . .

والتدخل كما نصت المواثيق الدولية ليس مجرد تدخل مادي عن طريق الغزو أو القوة ، وإنما يشمل كل أنواع الضغوط التي تمارسها دولة على دولة أخرى ، بقصد فرض سياسة معينة ، تحقق مصالح مشروعة أو غير مشروعة للدولة الاولى ، وهذا النوع من التدخل لا يقره القانون الدولي ، ولا يعترف به ، ويعتبره من التصرفات والمواقف غير المشروعة ، ولهذا جاءت الدعوة في المنظمات الأممية إلى منع سياسة التدخل حماية لمبدأ سيادة الدول . .

وهنا نتوقف عند بيان قمة مجلس الأمن لعام ١٩٩٢ ، التي أعطت الضوء الأخضر للأمم المتحدة لكي تقوم بمهماتها في حفظ الأمن والسلام الدوليين ، من خلال الشرعية الدولية ، ومن خلال المنظمة الأممية .

وهنا نتساءل عن الضوابط القانونية التي تجعل التدخل الذي تباشره الأمم المتحدة يهدف إلى تحقيق أهداف مشروعة ، ولا خلاف في شرعية التدخل للدفاع عن النفس ، أو للدفاع عن شرعية دولية معترف بها ، ويتمثل الخلاف في نقطة

جوهرية يتحدد من خلالها أوجه التباين بين التدخل المشروع وعدم المشروع ، وذلك عندما تتداخل المصالح الدولية ، وتتشابك المشكلات وتتعدد الرؤى ، في تفسير المواقف بين دولة وأخرى ، كما هو الشأن اليوم في الحرب الدائرة بين شعوب البلقان وبين الصرب الذي يمارس سياسة المطاردة والغزو والإبادة ضد الشعب المسلم في البوسنة والهرسك . . .

ومازالت الأمم المتحدة تقف من هذه المأساة موقف التردد الخجول ، وكأن الأمم المتحدة أصبحت أسيرة رؤية شعوب الشمال المثقلة بمشاعر التجاهل لقضايا العالم الإسلامي ، وهذه نقطة الضعف في المجتمعات الغربية في تعاملها مع العالم الإسلامي ، وكأن هذه الشعوب الإسلامية خارجة عن نطاق الأسرة الدولية التي تشملها المنظمة الأممية بالرعاية والحماية . .

ولاشك أن فكرة التدخل في الأساس كما تصورها الميثاق الأممي هي فكرة رائعة ، لأنها تنطلق من منطلق إنساني ، ولحماية قيم إنسانية ، ولا خلاف في شرعية هذا التدخل وتأييد الشعوب لكل تدخل من أجل الإنسانية [1] ، ولحماية حقوق الإنسان .

والقرار الصادر عن الأمم المتحدة يختلف كل الاختلاف عن القرار الصادر عن التكتلات السياسية ، لأن الأصل في الأمم المتحدة أنها تمثل الشرعية الدولية ، وتدافع عن قيم إنسانية ومصالح مشروعة ، أما الدول الكبرى سواء كانت دولاً أو

---

(١) ذهب بعض فقهاء القانون الدولي الفرنسيين ومنهم الفقيه روجييه إلى جواز التدخل في سيادة الدول دفاعا عن الإنسانية ، لحماية حقوق الإنسان وذلك عن طريق الضغط على تلك الحكومات للتراجع عن كل القرارات التي تتجاهل حقوق الانسان .

مجموعات دولية فإنها تدافع عن مصالحها الحيوية ، سواء كانت مصالح سياسية أو اقتصادية .

الأمر الثالث : تحقيق الديمقراطية وإقامة أشكال حكم متجاوبة :

وهذا مبدأ جدير بالاحترام ، فالديمقراطية هدف ، ومن حق الشرعية الدولية أن تمارس دورها المعنوي للضغط على الحكومات لكي تضع القواعد الدستورية التي تعترف فيها بسلطة القانون ، وتلتزم باحترام حقوق الإنسان . . .

وكلمة " الحكومات المتجاوبة " تعني أكثر من معنى ، والمعنى الأقرب أن تكون الحكومات مؤهلة بحسب تكوينها الديمقراطي للتجاوب مع متطلبات السلام الدولي ، مؤكدة إيمانها بمبادئ التعايش والتساكن ، في ظل احترام الخصوصيات الثقافية والدينية والقومية لكل الشعوب ، ولا خلاف في سلامة هذا التصور ، فالشعوب متضامنة متكافلة على إقامة أنظمة متعاونة ملتزمة بمبادئ التعايش كما أقرها القانون الدولي وكما ارتضتها القيم الاخلاقية والإنسانية . .

وقد تعني كلمة " الأنظمة المتجاوبة " معاني أخرى في ظل النظام العالمي الجديد ، وأبسط هذه المعاني والدلالات أن تذعن للنظام العالمي الجديد الذي يعطي لمجموعة الدول الغربية التي تقودها الولايات المتحدة سلطة الوصاية على مسيرة المجتمع الدولي ، لإقرار قيم اجتماعية تكرس سلطة الغرب على الشرق ، وتؤكد تفوق دول الشمال على دول الجنوب ، في القدرات الذاتية والحضارية ، بحيث تصبح الحضارة الغربية هي الوعاء الوحيد لحركة المجتمع البشري في العصر الحديث . .

وهذا المعنى لمفهوم " الأنظمة المتجاوبة " تدل عليه مؤشرات واضحة في سياسة

الدول الكبرى وتؤكد مواقف معلنة تميز بين الحكومات بحسب استعدادها للتجاوب والانسجام ، وأحياناً مدى قابليتها للإذعان لمتطلبات النظام العالمي الجديد ، الذي يعيد صياغة العلاقات الدولية على أسس جديدة ، تكرس السيادة المطلقة للحضارة الغربية وتوفر لهذه السيادة الغطاء القانوني المتمثل في الشرعية الدولية .

نظرة النظام العالمي الجديد إلى الشعوب الإسلامية :

لم يستطع النظام العالمي الجديد أن يخفي عواطفه السلبية تجاه العالم الإسلامي ، ولو تتبعنا بدقة المؤشرات المعلنة في السياسة الدولية لوجدنا أن هناك تعاملاً حذراً مع المجموعات الإسلامية ، وأن مشاعر الغرب تجاه الإسلام مازالت تحكمها عقد تاريخية ورواسب نفسية ، وأن من الصعب على الغرب أن يتعامل بموضوعية وإنصاف مع العالم الإسلامي للأسباب التالية :

أولاً : النظام العالمي الجديد هو وليد رؤية الغرب لمستقبل الحضارة الإنسانية :

والرؤية الغربية للإسلام أسيرة وعي سلبي كامن في أعماق النفس الغربية ، تجد في الإسلام خصماً عنيداً مقاوماً متحدياً ، ودراسات المستشرقين تؤكد عمق هذه المشاعر ، ولا يمكن للشخصية الغربية أن تتعامل مع الإسلامية بموضوعية وحياد وإنصاف ، لسببين : أولهما : الجهل بحقيقة الإسلام ، ثانيهما : تأثير التراث التربوي الذي أوجدته مشاعر العداء الديني منذ الطفولة في التكوين الشخصي للشخصية الغربية . . . .

ثانياً : صحوة العالم الإسلامي ، وبروز تيارات أصولية قوية جامحة متطرفة :

ترفع شعارات الجهاد والمقاومة والتضحية والاستشهاد ، وهي شعارات مخيفة للغرب ، مهددة لمخططاته ، ناسفة لآماله في السيطرة ، مقلقة لشعوبه ، ويعلم الغرب جيداً أن الأصولية الإسلامية ترفض الإذعان والاستسلام ، وتتعامل مع الغرب من منطلق الحذر والريبة والشك والكراهية ، والصحوة الإسلامية هي يقظة حتمية بالمنطق التاريخي ، وهي عودة أمة لذاتها ، تبحث من خلال تلك الذات عن جوانب القوة في تكوينها التاريخي والنفسي ، وإذا ارتبطت هذه الصحوة بمظاهر تطرف وحدة في الطبع وعنف في الأسلوب ، ورفض للواقع وإدانة الاختيارات ، فهذا الارتباط ليس ارتباطاً عضوياً ، وإنما هو ارتباط يعبر عن حالة امتلاء واحتقان في النفس ، وهو ارتباط مرحلي ، لأن الصحوة العاقلة تحتاج إلى حالة استقرار ، وتحتاج إلى بيئة مريحة ، فإذا صادفت الصحوة حالة امتلاء ومواقف استفزاز وتجاهل وإدانة انقلبت الصحوة إلى حالة غضب ، والغضب انفعال ولا حدود لنهاياته ، ولا يقاوم الغضب بالغضب ، ولا العنف بالعنف ، وإنما يقاوم الغضب بالحوار العاقل والتفهم الواعي للظروف التي تدفع للغضب . . .

ثالثاً : عنف الاستفزاز الصهيوني لمشاعر المواطن :

ومن اليسير علينا أن نلاحظ الترابط الوثيق بين الحالة الصهيونية بما تمثله من استفزاز متعمد للمشاعر الدينية والمقدسات الوطنية والحالة الأصولية بما تمثله من رفض لهذا الاستفزاز ودعوة جادة للمقاومة ، وتمرد متطرف على الواقع ، وتحد مباشر لكل السياسات الاستسلامية ، وتمثل الصهيونية السياسية الأصولية الغازية المتحدية ذات الطبيعة الدينية ، ولا تختلف عن الأصولية الصليبية التي تحدت أُمتنا خلال العصور الوسطى وحاولت إذلالها بما أقامته من دولة صليبية ذات شعارات

دينية مستفزة ، كان من الطبيعي أن تتحد الجهود وتتكاتف وأن تنتظر اللحظة المناسبة للانقضاض السريع والحاسم على هذا الكيان الدخيل ، وما يجري في إسرائيل لا يختلف عما يجري اليوم في البوسنة والهرسك وما جرى سابقاً في الأندلس ، فالحضارة الأوربية لن تسمح بوجود كيان إسلامي قوي داخل القارة الأوربية لكيلا يكون هذا الكيان أداة لتمزيق المواقف الأوربية في مواجهة الأخطار الخارجية ، وأهمها الخطر الإسلامي الذي يعتبر الخطر الأقوى الذي يهدد الحضارة الغربية . . والعالم العربي والإسلامي يدرك بداهة أن الكيان الإسرائيلي هو أداة لتمزيق العالم العربي والإسلامي ، وهو وجود غريب ، ومن الصعب تجاهله أو قبوله ، مع أن اليهود عاشوا مئات السنين في رعاية الدولة الإسلامية من غير إذلال .

بداية النظام العالمي الجديد :

ومن الخطأ أن نتصور أن النظام العالمي الجديد نشأ في أعقاب حرب الخليج ، فالنظام قد بدأت ملامحه قبل ذلك ، منذ البدايات الأولى لانهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يقف أمام طموحات الغرب ، وينمي مشاعر التمرد ضد النفوذ الغربي الذي هو امتداد طبيعي لمرحلة استعمارية طويلة ، ومازالت الذاكرة الأوربية تحن إلى تلك المرحلة ، وتتعامل مع الدول التي كانت خاضعة لنفوذها بروح الاستعلاء والوصاية وكان غزو الكويت هو أداة النظام العالمي الجديد لإحكام قبضته على الأرض العربية ، وتطويق السياسات التي كانت تدافع بشجاعة عن الحقوق المشروعة لهذه الأمة ، في ثرواتها الطبيعية ، وفي حقوقها الوطنية ، وفي ممارسة كامل سيادتها على قراراتها الاقتصادية والسياسية . .

وكان هذا الغزو هو الخطوة الأكثر خطورة وغموضاً في تاريخ هذه المنطقة ،

لأنه هيأ الظروف النفسية والفعلية لكي يمارس النظام العالمي الجديد مخططاته في التدخل المباشر في شؤون هذه المنطقة ، باسم الشرعية الدولية ، لتحرير الكويت ، ولولا هذا الغزو الذي وقع الإجماع على إدانته لما تمكن النظام العالمي الجديد أن يمارس سلطته الفعلية في التدخل المباشر في شؤون هذه المنطقة التي كانت تحرص كل الحرص على أن تحرر قراراتها وسياساتها من كل أنواع الهيمنة الخارجية ، مدافعة بذلك عن الحقوق المشروعة لهذه الأمة . . .

ومازال النظام العالمي الجديد لم يعلن عن هويته بعد ، والشعارات المرفوعة مازالت بحاجة لتأكيد التزام النظام العالمي الجديد بمبادئ الأمم المتحدة التي تنص صراحة على حقوق الدول في ممارسة سيادتها الكاملة على كل ما يتعلق بشؤونها ، إلا فيما أقره الميثاق الأممي من تدخل قانوني لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين . .

والعالم المعاصر المثقل بهمومه ومشاكله وقضاياه مؤهل اليوم لقبول أي نظام عالمي جديد إذا كان هذا النظام صادقاً في حمايته لحقوق الإنسان ، مستجيباً لتطلعات إنسانية طموحة ، مجسداً شرعية دولية حقيقية ، تمثل بصدق وأمانة ضمير المجتمع الدولي في سعيه الدائم لاستقرار حقيقي وعدالة منصفة واعتراف بحق الجميع في حياة حرة كريمة . . .

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة
في تكوين صورة الإسلام في الغرب



صورة الإسلام في الغرب

تعتبر الكتابات الغربية عن الإسلام المصدر الأهم لمعرفة صورة الإسلام والمسلمين في الغرب ، وتشمل الكتابات الغربية ما تنشره المجلات والصحف من مقالات وبحوث وما يصدر عن الكتاب الغربيين من مؤلفات ودراسات ، تتناول كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين ، سواء في مجال التعريف بشريعة الإسلام وأحكامه وعقائده وقيمه ، أو في مجال التعريف بحياة المجتمعات الإسلامية ، الممتدة في المنطقة الجغرافية التي يشكل المسلمون فيها الأكثرية ، مما يطلق عليها البلاد الإسلامية . . .

والكتابات الغربية كثيرة ومتنوعة ، وقلما نجد دراسة عن تاريخ الحضارات لا تحظى فيها الحضارة الإسلامية بقسم وافر من الاهتمام ، سواء في مجال الآداب والعلوم والفنون والفلسفة أو في مجال التعريف بدور المسلمين في تطوير الزراعة والصناعة والتجارة .

ومن الطبيعي أن تختلف هذه الكتابات الغربية من حيث موضوعيتها ودقتها وصدقها ، فمنها ما هو جدير بالتقدير نظراً لدقته وموضوعيته وإنصافه ،ومنها ما هو متحيز يخفي عداءه تحت ستار من المنهجية المفتعلة معتمداً في ذلك على روايات ليست موثقة . . .

قدم هذا البحث إلى جامعة الصحوة الإسلامية التي انعقدت بتاريخ ٢٠-٢٢ ديسمبر ١٩٩٦ بالدار البيضاء .

وأهم هذه الكتابات ما تزخر به الموسوعات العلمية ودوائر المعارف التي تعتبر من أبرز المراجع التي يعتمد عليها والتي يحتج بها ، سواء بالنسبة للباحث المتخصص أو القارئ العادي ، ومن البديهي أن يرجع إليها الإعلام لمعرفة الكثير مما يريد معرفته عن الإسلام والمسلمين .

وتعتبر دائرة المعارف البريطانية من المراجع المعتمدة التي تحدثت عن الإسلام وخصصت له أكثر من مائة صفحة ، تناولت فيه تاريخ الفرق الإسلامية ، والعقائد الإسلامية والعبادات والتصوف الإسلامي ، كما تناولت تاريخ الإسلام وتاريخ الدول الإسلامية . .

وقد أسهم الاستشراق بدور كبير في تكوين صورة الإسلام في الغرب من خلال ما صنفه المستشرقون من مؤلفات وما أعده من بحوث عن العالم الإسلامي .

والاستشراق ظاهرة ثقافية ومعرفية تغذيها مشاعر وتطلعات وانفعالات لاستكشاف ذلك المجهول المحاط بالغموض والرموز ، وهو الشرق ، والشرق في نظر الغرب كون جديد ، وضفة مغايرة للغرب ،صامدة ومتوترة ومنفعلة ، تقاوم ولا تستسلم ، تتحدى ولا تضعف ، وقد نشأت حركة الاستشراق كظاهرة ثقافية بعد ذلك الصدام بين الحضارة الإسلامية المتوثبة والحضارة الغربية المسيحية المتخاذلة ، في عصر النهضة الإسلامية ، ولما بدأت الحضارة الإسلامية بالتراجع في المجال الثقافي والسياسي والعسكري قامت الحروب الصليبية واستعاد الغرب ثقته بنفسه ، وبدأت مرحلة المواجهة والتصدي للعالم الإسلامي ، وأخذ الاستشراق يؤدي دوره الثقافي والنفسي متأثراً بالموروث التاريخي للشخصية الغربية في نظرتها للحضارة العربية والإسلامية .

وصورة الإسلام اليوم في الغرب هي وليدة ذلك الموروث التاريخي الكامن في

أعماق الشخصية الغربية ، التي لم تستطع التخلص من قبضة تلك التراكمات التي سيطرت على العقلية الغربية ، وجعلتها أسيرة مواقف وقناعات وتصورات ليست منصفة وليست موضوعية . . ولذلك جاءت محاولات الغرب لاستكشاف العالم الإسلامي مقرونة بالوصاية عليه .

وبالرغم من الجهد الكبير الذي بذله المستشرقون في المجال الثقافي ، سواء في مجال التحقيق العلمي والتأليف المعجمي أو مجال إعداد الموسوعات العلمية فإن المنهج الاستشراقي وقع في أخطاء جسيمة ، ويعود سبب ذلك إلى ما يلي :

أولاً : الحكم المسبق على الإسلام :

سواء فيما تعلق بموقفهم من القرآن والتشكيك في الروايات المتعلقة بالجمع والقراءات ، أو فيما تعلق بالموقف من السنة والسيرة . . .

ثانياً: جهل المستشرقين بحقائق الإسلام :

وهذه ظاهرة نجدها لدى كثير من الباحثين الغربيين الذين يجهلون الإسلام ويعتبرون عقائده وأحكامه وقيمه من أسباب التخلف ؛ لأنها ليست صالحة للعصر الحاضر . . .

ثالثاً : الاعتماد على الروايات الشاذة لدعم الأفكار الخاطئة التي تجعل الإسلام في موطن الإدانة . .

والغرب اليوم من خلال موروثه التاريخي ينظر للعالم الإسلامي وللشعوب الإسلامية من خلال تلك المرآة التاريخية المثقلة بالانفعالات النفسية والعواطف السلبية ، ولهذا فإن العقلية الغربية سرعان ما تستجيب لكل موقف سلبي يحمل في

ثناياه تشويه صورة الإسلام وتكريس التصور الموروث . .

وفي ضوء هذه المقدمة التاريخية يمكننا فهم العلاقة القائمة اليوم بين الإسلام والغرب ، وسوء الفهم المتبادل الذي يجعل صورة الإسلام في الغرب سلبية المعالم قاتمة الملامح قاسية متوترة ، يطبعها الغضب والانفعال ، ويسيطر عليها التطرف والعنف ، حتى أصبحت صورة المسلم في الغرب مشوهة مكروهة ، وفي نفس الوقت فإن صورة الغرب في نظر المسلم مقترنة بالتعالي والاستفزاز والتجاهل والحقد والكراهية ، مما يجعل النفوس مهيَّأة لتقبل الانفعال ، ومستعدة للاستجابة لدواعي الغضب ، دفاعاً عن الكرامة ، وتعبيراً عما يجيش في النفس من انفعالات . .

ومن المؤسف أن الغرب وهو الأقوى حضارياً وعسكرياً واقتصادياً لم يحرص على تصحيح هذه الصورة ، وبخاصة من خلال إعلامه القوي القادر على الإقناع ، وبدأت الآن آثار هذا الموروث التاريخي تطغى على سلوكيات المجتمع الأوربي وقناعته وأفكاره وسياساته ، ولسنا بحاجة للتذكير بخطورة المواقف والتوجهات التي يتبناها الغرب على الصعيد السياسي والتي تحمل الكثير من الدلالات والمؤشرات على تبني الغرب لسياسة معادية للعالم الإسلامي ، مما يثير مشاعر التوتر في النفوس ويعمق الفجوة بين الإسلام والغرب ، وينعكس ذلك بصفة مباشرة على الأوضاع الأمنية والاستقرار الاجتماعي ، وبخاصة بالنسبة للأقليات الإسلامية التي تعيش في البلدان الأوربية . . .

ويعيش الغرب اليوم تحت تأثير كابوس مخيف يجسده اهتمام الإعلام الغربي بالظاهرة الإسلامية أو ما يسمى بالأصولية الإسلامية التي أصبحت المحور الرئيسي في اهتمامات الإعلام الغربي ، الذي أخذ يتتبع باهتمام كبير ما يجري في العالم الإسلامي من أحداث يفسر ذلك بطريقة خاطئة في معظم الأحيان . .

وأود أن أؤكد أن إسلام اليوم لا يختلف عن إسلام الأمس ، وأن شعارات اليوم هي شعارات الأمس ، والجديد في الأمر يتمثل في ظاهرتين :

الظاهرة الأولى :

زيادة الوعي في المجتمع الإسلامي بأهمية الإسلام كاختيار فكري ومنهج ثقافي وإيدلوجي في مواجهة التحديات الفكرية المعاصرة ، وبخاصة بعد سقوط الشعارات الإيدلوجية المستوردة التي فشلت في تحقيق أهدافها .

الظاهرة الثانية :

تدخل الغرب كطرف مباشر ومحرض ضد الإسلام من خلال إعلامه ومواقفه ، مما أدى إلى مقاومة هذا التدخل والتنديد به والتحذير من أخطاره ، وتطرف الغرب في مواجهة الصحوة الإسلامية أدى إلى ظهور شعارات التطرف لمواجهة هذا التدخل ، وأصبحت كلمة الأصولية والجهاد من الكلمات التي تخيف الغرب . والأصولية بمفهوم الانتماء ليست جديدة ، فلقد قاومت البلاد الإسلامية الاستعمار والاحتلال بعبارات الجهاد والاستشهاد ، ورفعت شعارات الإسلام لإيقاظ المشاعر الوطنية والشعور بالذات المتميزة . .

ولو تأملنا في بعض المصطلحات التي يرددها الغرب عن الإسلام لوجدناها مصطلحات مغايرة لمفاهيمها الحقيقية ، فالتطرف والأصولية والجهاد والاستشهاد كلمات أصبحت في نظر الغرب دالة على منهجية الإسلام في رفض التعايش والتساكن والاستهانة بحياة الأبرياء واستخدام العقيدة الدينية لتبرير التطرف والعنف والاعتداء على الآخرين . . .

إن من اليسير علينا أن نجد التطرف في كل المجتمعات في الغرب والشرق ، في

المجتمعات الدينية والمجتمعات غير الدينية ، ونجد العنف في كل المجتمعات أيضاً ، فلماذا يوصف الإسلام بالتطرف والعنف ، وتوصف الأصولية الإسلامية مرادفة للعنف ، ولماذا توصف الشعوب المدافعة عن حريتها واستقلالها بالشعوب الحية الجديرة بالاحترام ، ويعترف لها بحق الدفاع عن كرامتها وحريتها وحقوقها ، ولا يعترف للشعوب الإسلامية بحق الدفاع عن كرامتها وحريتها واستقلالها . .

إن الإسلام يحض على احترام حق الإنسان في الحياة والكرامة ، ويحرم كل أنواع الاعتداء ، ويجعل العنف في موطن الإدانة والإنكار ، لأنه دليل على خلل في الشخصية الإنسانية ، وفي نفس الوقت فإن الإسلام يدعو المسلمين للدفاع عن عقيدتهم ودينهم وكرامتهم ، ويحضهم على الجهاد لمقاومة المعتدين ، وليس هناك تناقض بين الدعوة إلى احترام حق الحياة والدعوة إلى الجهاد ؛ لأن الجهاد هو أداة حماية الحياة .

وهذا لا يمنعنا من الاعتراف بوجود سلبيات في مواقفنا وسلوكياتنا تسهم بطريقة واضحة في تشويه صورة الإسلام في الغرب ، وأهم هذه السلبيات ما يلي :

أولاً : تسخير الإسلام لخدمة أهداف سياسية ، واستغلال العاطفة الدينية لدى الشباب لإثارة مشاعر التعصب المذهبي والطائفي ، وهذه ظاهرة سلبية لأنها أدت إلى اختراق الجماعات الإسلامية وانقسامها وتناحرها . .

ثانياً : تعدد المرجعيات الدينية وتعصب كل مرجعية لآرائها ومواقفها ، وهذه التعددية مضرة ومفسدة لأنها تؤدي إلى المواجهة والفتنة ، وتسيء لصورة الإسلام ، ولو توفر الإخلاص في هذه المرجعيات لاحتكمت إلى الإسلام وتضافرت في سبيل الدفاع عن عقيدته وثقافته . .

ثالثاً : فقدان الجاليات الإسلامية في أوربا لقيادات واعية ملتزمة بالقيم الإسلامية ، وبعض أفراد هذه الجاليات يسيء لسمعة الإسلام ، بسبب سلوكه المنافي للقانون أو للأخلاق ، ولا يجوز أن يتحمل الإسلام مسؤولية السلوكيات الخاطئة المنحرفة . .

رابعاً : غياب حوار حضاري وديني وثقافي بين الإسلام والغرب ، وبين الإسلام والمسيحية ، ولا يجوز أن تكون غاية هذا الحوار دعوة المسلمين إلى الاستسلام والتسامح في حقوقهم والتخلي عن خصوصياتهم والانسلاخ من انتمائهم ، إنما يجب أن تكون غاية هذا الحوار استكشاف كل فريق للفريق الآخر ، واحترام كل طرف لعقيدة الطرف الآخر . . .

والعنف ظاهرة مرضية وهو دليل خلل في السلوكية الإنسانية ، ويجب أن يعالج الخلل المؤدي إلى هذه الظاهرة عن طريق التوعية والترشيد ومعالجة السلبيات ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للمواطن في الحرية والكرامة ، والالتفات إلى أهمية الجوانب الاجتماعية التي توفر الأمن النفسي للمواطن . .

والتطرف غالباً ما يكون وليد تطرف ، والتطرف ثمرة حتمية لتطرف سابق مقرون بالإذلال ، فإذا ضاقت أوربا بما تراه من سلوكيات التطرف في مواجهة الغرب فعلى الغرب أن يخفف من قبضته الحديدية في إذلال الشعوب وفي تجاهل مطالبها المشروعة في الاستقلال الكامل ، سواء في المواقف السياسية أو السياسات الاقتصادية ، وسياسة الهيمنة التي يمارسها الغرب على الشعوب الإسلامية تولد مواقف التطرف وسلوكيات الغضب . . .

وإذا كنا نحرص على تصحيح صورة الإسلام في الغرب فإن هذا التصحيح

لا يتضمن الدعوة إلى تسامح مذل ولا إلى تفريط بحق من الحقوق ، ولا إلى إسقاط فريضة الدفاع عن كرامة الأمة في مواجهة أخطار محدقة ، وهذا ليس تصحيحاً وإنما هو تشويه وتفريط . .

ويحتاج التصحيح إلى مراعاة الخطوات التالية :

١ ـ تكوين جهاز إعلامي إسلامي قادر على إبراز القيم الإسلامية الأصيلة ومقاومة القيم الخاطئة ، عن طريق التوعية والترشيد وإعداد البرامج التربوية والثقافية التي تجسد القيم الإسلامية الصحيحة في احترامها لكرامة الإنسان وحقوقه الإنسانية .

٢ ـ مقاومة التطرف الناشىء عن جهل وانفعال وتوتر ، عن طريق تشجيع منابر الحوار الموضوعي ، وإيجاد المناخ الملائم للتعبير عن الرأي في إطار تعددية فكرية يحترم كل فريق فيها الآخر في التعبير .

٣ ـ الاهتمام بتكوين الدعاة والمرشدين ، واختيار الدعاة المؤهلين نفسياً وثقافياً وسلوكياً للقيام بمهمة التوجيه الديني ، والتعريف بالقيم الإسلامية الأصيلة ، والتصدي للسلوكيات الخاطئة والمنحرفة التي تسيء لسمعة الإسلام وتعرض الجاليات الإسلامية للمضايقات التي تسيء لمكانتهم وتعرض مصالحهم للخطر .

٤ ـ إعادة الاعتبار لدور المسجد في المجتمع الإسلامي ، كمؤسسة للعبادة وكمدرسة للتربية والتثقيف ، وكمنبر للحوار والتكوين ، والحرص على استقلالية المساجد وحرمة رسالتها الدينية والثقافية ، وإبعاد المساجد عن الصراعات والتكتلات المذهبية والطائفية والسياسية ، لكي يحتفظ المسجد بقدسيته ويؤدي رسالته الروحية .

٥ ـ اختيار قيادات إسلامية قادرة على التوجيه السديد ، وأن تكون هذه القيادات متخلقة بأخلاق الإسلام ، مستوعبة للمفاهيم الإسلامية ، قادرة على حماية مصالح الجاليات الإسلامية ، وأن تتصف بالحكمة والنزاهة وحسن التدبير وبعد النظر ، وألا تكون ضيقة الأفق سريعة الانفعال تعرض مصالح هذه الجاليات لأخطار تسيء إليهم وتهدد استقرارهم . .

وأؤكد على خطورة الدعاة الذين يتملقون عواطف العامة بالمواقف المتطرفة ، والتشدد فيما يسَّره الإسلام ، والحرص على إثارة التفرقة والفتنة بين المسلمين ، فلا مصلحة للإسلام في إثارة أي خلاف ، ولا مصلحة للمسلمين في أي موقف يضعف من قوتهم ويمزق وحدتهم ، وعلينا أن نرفع شعار التعايش والتساكن من غير تفريط ، وأن نمد يدنا للآخر من غير ضعف . . وأن ندافع عن حقوقنا المشروعة بالحجج المقنعة ، وبالحكمة المطلوبة . . .

وفي الوقت الذي ندعو إلى ضرورة تصحيح صورة الإسلام في الغرب عن طريق التعريف الصحيح بالإسلام وإنكار السلوكيات الخاطئة والمنحرفة ، فإن من واجب الغرب أن يحرص على تصحيح صورته لدى الشعوب الإسلامية ، عن طريق احترام الخصوصيات الدينية والثقافية لهذه الشعوب ، والاعتراف بحق المسلم سواء في مجتمع غربي أو مجتمع إسلامي أن يدافع عن عقيدته وثقافته ومصالحه بكل الوسائل المشروعة التي أباحها الغرب لنفسه في دفاعه عن مصالحه الحيوية .

وعندما يوقف الغرب أثر ذلك الموروث التاريخي في فكره وعواطفه وتوجهاته فسوف يسهم في تكوين الظروف النفسية التي تخفف من حجم التوتر الذي يشجع سلوكيات الانحراف ، والغرب عندما ينظر إلى الإسلام بموضوعية وإنصاف فسوف

يتمكن من إيجاد البيئة الملائمة لحوار حضاري بين الإسلام والغرب يؤدي في النهايـة إلى توفير أسباب الاستقرار في سبيل إرساء دعائم الأمن والسلام . . .

البحث الرابع

الأصولية الإسلامية
نشأتها - فكرها

- نشأة الحركة الأصولية
- ملامح الشخصية الأصولية
- تكافل المجتمعات الأصولية
- موقف العلماء من الحركات الأصولية
- موقف الحركات الأصولية من العلماء

الأصولية في حقيقتها تعبير عن انتماء ، وتجسيد لذلك الانتماء ، بمظاهر سلوكية ، تتمثل في التمسك بكل ما يجسد ذلك الانتماء من مظاهر دينية وعادات اجتماعية أصيلة ، ورفض لكل ما يسيء لذلك الانتماء ويشوهه من تقاليد الغرب وثقافته .

والأصولية بالرغم من مظهرها الديني الواضح فهي حركة شعبية أخذت تعبر عن قضايا اجتماعية ملحة ، وأخذت تجسد مطالب الطبقة الفقيرة المثقلة بهمومها المادية ، والأمر الملفت للنظر في أمر الأصولية المعاصرة أن البعد الاجتماعي في شعاراتها أخذ يطغى على البعد الثقافي ، خلافاً لما كان عليه الأمر من قبل ، عند نشأة الحركات الأصولية . . .

نشأة الحركات الأصولية :

نشأت الحركة الأصولية في إطار الحركات الوطنية عند أول مواجهة بين العالم العربي والإسلامي وبين الاستعمار ، وكانت المشاعر الدينية التي ألهبت عواطف شعوبنا المغلوبة على أمرها هي المشاعر الأولى التي حركت النفوس لمقاومة المستعمر ، وبرزت الحركة الوطنية في أحضان التجمعات الدينية ، في الجامعات الإسلامية وفي المساجد الكبيرة ، وفي إطار الأسر التي اشتهرت بدورها الديني والثقافي ، وفي مراكز تجمعات العلماء وفي الزوايا النظيفة الرافضة لكل القيم الدخيلة . وكانت معظم القيادات الوطنية تنتمي إما لتجمعات إسلامية وطنية تصدت لمقاومة الاحتلال ، كما هو الشأن في ليبيا والسودان ، أو لمؤسسات إسلامية تطلعت الأنظار لدورها القيادي في التحرير ، فانطلق من صفوفها شاب مؤمن مغامر ، غلبته عاطفته الدينية وسيطرت عليه مشاعر التضحية والفداء ،

فتصدى بشجاعة للمستعمر ، وقاد حركة وطنية في ظل مشاعر الدهشة والإشفاق عليه ، فمنهم من قضى نحبه في موقف بطولي أيقظ بعده مشاعر جيل لاحق حمل أمانة الدفاع عن الوطن ، ومنهم من سجن ونفي وعذب إلى أن استفاق جيله على صوت الحق وهو يوقظ لديه مشاعر الاعتزاز بالوطن . . .

ولما تحقق الاستقلال تسلق صرحه طامحون أحكموا قبضتهم على السلطة ، بفضل ما أوتوا من ثقافة مكنتهم من الحكم أو وصولية ضمنت لهم مكاناً في القمة ، وارتضى الغرب هؤلاء الأوصياء ، وبارك سلطانهم ، ومدّ بينه وبينهم جسوراً من التعاون والتكاتف ، وأمدهم بعونه وتأييده ، بعد أن عجم عودهم ، واكتشف فيهم كفاءات نادرة في التصدي لقيمهم الإسلامية ، وشجعهم على ذلك ، وأخذ هؤلاء يطاردون باسم التجديد والتقدم ثقافتهم الأصيلة ، واستوردوا فكراً وإيديولوجيات ظنوا أنهم بها يحققون مجتمعاً راقياً يضاهي مجتمع من استعمرهم ، فانتشرت ثقافات ضحلة ظنوا أنهم بها يتقدمون ، وفتحوا الأبواب والنوافذ أمام ركام من فكر ضيق الأفق ، وفلسفات لا تسمن ولا تغني من جوع ، وأصبحت جامعاتنا ومدارسنا ساحة لكل فكر دخيل ، واضطربت مناهجنا وهي تحاول التوفيق بين أصالة وحداثة ، وعقيدة ولا عقيدة . . .

وانشقت فجوة بين المجتمع ومناهج التعليم ، واتسعت الثغرة بين مجتمع مؤمن متمسك ومؤسسات تعليم لم تؤكد ولاءها لثقافتها ولم تبشر بعهد جديد للاستقلال ، وقاطع البعض هذه المؤسسات التعليمية خوفاً على أبنائه ، وسرعان ما اكتشف هؤلاء أن العلم هو سلاح المستقبل ، وهو أداة التغيير ، فأخذت القوافل من أبناء شعبنا تغزو المدارس والجامعات ، وتؤكد حضورها الثقافي والوطني ، وتتصدى بصوت هامس لكل من يسيء لعقيدة الأمة وثقافتها ،

وسرعات ما ارتفع الصوت الهامس وعلا ، وأصبح صوت الأرض يدافع عن كيانه وثقافته وتقاليده . . .

ووقع الاصطدام عنيفاً وقوياً في كثير من جامعاتنا بين ثقافتين : ثقافة أصيلة تدافع عن ذاتها ، وثقافة غازية متحدية متسلطة ، تجسد ثقافة الغزاة المستوردة ، وتقف موقف التجاهل من ثقافة الإسلام المحكومة التي أرادوها أن تكون ثقافة عصر مضى ، ووصفوها بالجمود والتزمت ، ورموها بكل أوصاف ذميمة ، ونعتوها بالرجعية ، وأقصوا رموزها عن مجال الإدارة السلطة ، وعزلوها عن المجتمع ، وأقنعوا أهلها بالقليل من التطلعات والمطامح . . .

وظهرت أحزاب ادعت لنفسها حق الوصاية على الوطن ، وتقاسمت السلطة ، ووزعت الغنائم بين الأنصار ، وأخذت تعبث بكل شيء ، وتستحل لنفسها ما حرمت على غيرها ، وحسبت نفسها أنها الوطن والمواطن ، وحصنت مواقعها بسلاح يكفل لها البقاء والاستمرار . . .

وانكفأ جيل الأصالة على نفسه صاغراً كئيباً ، مترنحاً أمام تجاهل وجوده ، يئن من قسوة ما يلاقيه من عنت وظلم ، ووجد في المساجد المعزولة نفسه وذاته ، وأخذ يحقق ذاته من خلال دروس ثقافية دينية ترضى كبرياءه ، وتشعره بوجوده ، وأخذت المساجد دورها الثقافي في تكوين تجمعات شبابية متطلعة للثقافة مؤمنة بدورها في مجتمعها ، ونما دور تلك المساجد ، وظهرت جمعيات إسلامية صغيرة ، ذات أهداف ثقافية أو اجتماعية ، وتلاقت هذه الجمعيات المتباعدة في إطار أهداف مشتركة ، وأخذت ترقب من بعيد ما يجري حولها من أحداث ، وما يحيط بها من مواقف . . .

وهكذا بدأت أصولية الأمس التي انطلقت من معاقل الحركة الوطنية تتطلع

إلى دور جديد في بناء مجتمعها ، معتمدة في ذلك على قاعدة شعبية أخذت تساندها وتدعم مواقفها . . .

وأصولية اليوم ليست هي أصولية الأمس في أسلوبها وتكوينها الاجتماعي والثقافي ، أصولية اليوم هي أصولية الشباب الحائر الضائع ، الذي فقد ثقته بكل شيء ، فقد ثقته بقياداته التي لم تستطع فهم حيرته وضياعه ، وفقد ثقته بكل الاختيارات المطروحة ، وأخذ يتطلع إلى شيء آخر لا يعرفه ، يتراءى له حيناً على صورة مجتمع مثالي يجسد صورة مجتمع السلف ، ويتراءى له حيناً آخر على صور مجتمع وليد يحمل خصائص متميزة ، في واقعه الاجتماعي ، وهي صور لا تخلو في معظم الأحيان من نظرة حالمة ضيقة الأفق لا تخلو من سذاجة . . .

ملامح الشخصية الأصولية

تتميز الشخصية الأصولية بالخصائص التالية :

ـ التدين الفطري : وهذه نزعة كامنة في أعماق النفس الإنسانية ، والتدين غريزة ، قد تكون واضحة في بعض الشخصيات الإنسانية وقد تكون كامنة ، ولا بد فيها من الاستعداد الفطري لكي تكون تلقائية ، وتؤثر البيئة تأثيراً كبيراً في تكوينها وبخاصة في تجمعات الشباب ، حيث تنمو تلك الغريزة وتتغذى بمشاعر البيئة الملائمة . . .

ـ الجدية والصرامة : وهذه خصوصية واضحة في الشخصية الأصولية الفطرية ، ويغلب على الشخصية الأصولية طبائع الغضب والحذر ، وقلما تتمكن الشخصية الأصولية من التأقلم مع المجتمع غير الأصولي ، لأنها تنظر له نظرة الإدانة والريبة ، ولا تحاول التأقلم مع هذا المجتمع ، وسرعان ما تنسحب منه

لتبحث عن مجتمع أصولي تنسجم فيه ، وهذه الطبيعة تجعل الشخصية الأصولية ذات طبيعة انعزالية حادة غير أليفة ، وتبرز جدية الشخصية الأصولية في المواقف السلوكية فهي لا تألف حياة المرح ولا تجد ذاتها في هذه البيئة ، وتنظر للطبيعة المرحة نظرة إدانة وريبة ، لأنها تعتبرها من خصائص عدم الشعور بالمسؤولية ، ولا تقتصر جدية الشخصية الأصولية على أسلوب تعاملها مع الآخرين ، وإنما تبرز في علاقة الإنسان مع ذاته وأسرته والأقربين منه ، وقلما تتسامح الشخصية الأصولية إذا وجدت بيئة مغايرة لمثلها السلوكية .

ـ الاستقامة الحقيقية : يغلب على الشخصية الأصولية الاستقامة في السلوك ، والنزاهة في التعامل ، والإدانة لكل سلوك ينافي هذه الاستقامة ، وأقصد هنا (الشخصية الأصولية) الصادقة في تكوينها الفطري ، وغير المتكلفة ، وغالباً ما يغلب على هذه الشخصية الإتقان في العمل والتفوق في الدراسة والنزاهة في العمل الوظيفي ، وهدوء النفس واستقامة الطبع ، فلا يطغى واجب على آخر ، وهي في معظم الأحيان منظمة ، ومنضبطة . . .

ـ التقشف والزهد : وهذه الخصوصية من أبرز صفات الشخصيات الأصولية ، فالأصولي بطبيعته يألف حياة الزهد والتقشف في سلوكه العام وفي حياته الخاصة ، ولا يحب حياة البذخ والترف ، فإذا ألف حياة البذخ والترف فقد أهم خصوصيات شخصيته الأصولية ، والشخصيات الأصولية التي تصل إلى السلطة أو المال سرعان ما تفقد الكثير من خصوصيات الجدية والصرامة في سلوكها ، وبعضهم ينهار انهياراً كلياً ، ويدين مجتمع الأصوليات المتزمتة ، ويكتشف الحياة خارج السلوكيات الأصولية ، وليس هناك أخطر على الشخصية الأصولية من السلطة أو المال ، وغالباً ما تتفكك الشخصية الأصولية إذا رضخت لحياة الترف ، وتفقد قدرتها الذاتية وتضعف مقومات وجودها . . .

تكافل المجتمعات الأصولية :

المجتمعات الأصولية تجمعات اجتماعية متماسكة متناصرة متكافلة متعاهدة على أداء رسالتها في الحياة ، ومن اليسير عليها أن تعيش حياة الفاقة والتقشف وتكتفي بالقليل من مطالب الحياة ، وهي قادرة بحكم تكوينها النفسي على مقاومة الآلام والأحزان ومواجهة مواقف التحدي بصلابة وقوة . . .

وأهم ما يميز المجتمعات الأصولية ما يلي :

١ ـ التكافل والتناصر بغير حدود : وهذه الخصوصية عظيمة الأثر في نجاح التجمعات الأصولية وقدرتها على مواجهة خصومها ، فهي بفضل إيمانها المطلق بالله وبفضل تربيتها الإسلامية تملك قناعات ذاتية في أنها محاطة برعاية الله ، وأنها موعودة بالنصر والتأييد من الله .

٢ ـ القدرة على التضحية والاستشهاد : وهذه خصوصية واضحة في المجتمعات الأصولية وهي من أكثر التجمعات الإنسانية قدرة على التضحية وقبول مبدأ الاستشهاد ، انطلاقاً من إيمانها بفكر الجهاد في سبيل الله ، وهي تعتبر أن أي عمل من أعمال الدفاع عن الإسلام وقيمه هي الجهاد المقدس الموعود بالنصر ، وهذا ما يفسر أن التلاحم الديني هو أكثر أنواع التلاحم تكافلاً وتماسكاً وقدرة على التضحية ، فالموت في نظر الشخصية الأصولية ليس مخيفاً ، وهي تقتحم مواقع الخطر بشجاعة غريبة ، وهذا ما يخيف خصومها ، ويضمن لها في بعض المواقف انتصاراً . . .

٣ ـ حياة التقشف : والتقشف في المجتمعات الأصولية ليس حرماناً ، وهي لا تشعر بالحرمان ، وتبرر لنفسها فكرة الحرمان بما يجعل الحرمان من عوامل

نجاحها ، فهي ليست قلقة بسبب فقرها ، وهي ليست متطلعة لمال أو لسلطة ، وهذا ما يجعل التعامل معها محاطاً بالصعوبة ، فهي لا تساوم فيما تعتقده من المبادىء ، ولا تتنازل عن مواقفها الثابتة ، وتعتبر المساومة والتنازل مخلاً بأخلاقية مواقفها ، وتنظر للمساومة نظرة إدانة ، ولا يملك أي فرد أن يقف مواقف تنازل ، والضعفاء في النظرة الأصولية هم الذين يقبلون التنازل أو المساومة ، وهذه الطبيعة هي نقطة الضعف والقوة في الحركات الأصولية ، فهي موقف قوة لأنها تنسجم مع مبادئها وتؤكد مصداقيتها في التعامل مع الجماهير ، وهي موقف ضعف لأنها في مواقف المواجهة لا تحسن تقدير مدى قدرتها على المواجهة ، وكثيراً ما تخسر كل شيء في مواجهات خاسرة ، وهذا مما يؤكد عدم نضجها في ممارساتها السياسية ، وفي نفس الوقت فإن هذه المواجهات تكفل لها التلاحم والتناصر وتزيد في انكماشها على ذاتها ، وتدفعها إلى مواقف التطرف . . .

ويمكننا أن نلاحظ أن المجتمعات الأصولية هي نماذج حية لمجتمعات ايديولوجية مثالية ، تدفعها العقيدة الإيمانية إلى تكوين تلك التجمعات الرافضة للقيم السائدة ، سواء منها القيم الإسلامية أو القيم المادية الغربية . . .

وتقاوم التجمعات الأصولية القيم الإسلامية السائدة في المجتمع بنفس الحماس الذي تقاوم به القيم الأوربية الدخيلة ، ويعتبرون أن القيم الإسلامية السائدة لا تمثل القيم الإسلامية الأصيلة ، وهي قيم اجتماعية ذات رسوخ تاريخي ، ولهذا فهم يطالبون بتصحيح المفاهيم الإسلامية ، ومقاومة رموز الإسلام التقليدي من أفكار موروثة وعلماء تقليديين ، ولا يثقون بالعلماء الذين لا يشاركونهم أفكارهم ، ويصفونهم بعلماء المناسبات الاجتماعية وعلماء المناصب والحفلات ، ويستفيدون من أخطاء أولئك العلماء في تشويه سمعتهم الشعبية ، وبخاصة فيما يتعلق بتنافسهم على الألقاب والمناصب . . .

ومن اليسير عليهم أن يجدوا المبررات من الواقع لمطاردة نفوذ العلماء التقليديين ، والاستفادة من أخطاء بعضهم ، ممن لا يراعون مشاعر العامة فيما يقولون من فتاوي وآراء وما يقفونه من ومواقف تبرر تجاوزاً أو تمدح سلطة أو تشوه حكماً من أحكام الإسلام . . .

موقف العلماء من الحركات الأصولية :

تختلف طبيعة العلاقة بين العلماء والحركات الأصولية من حيث حجم التلاقي والتعاون والتناصر ، والعلماء ليسوا في درجة واحدة ، ويختلف الأمر بحسب الأقطار ، ويمكن تصنيف العلماء إلى الأقسام التالية :

ـ علماء متعاطفون مع الحركات الأصولية : مؤيدون لمواقفها مشجعون لخطواتها ، وهذا الفريق يبرز في الأقطار التي تقف الدولة فيه موقف العداء من الدين وتعلن حربها على قيمه وتعاليمه وتجاهر بتحديها لمشاعر الإسلام ، وفي هذه الأقطار يقع تحالف ضمني بين كافة القوى الإسلامية ، وتبرز التيارات الأصولية كقوى فاعلة ، وتحظى بدعم قوي من كافة القيادات الإسلامية المعتدلة ، وتقف جميعها في موقف الدفاع عن الإسلام ، ويستثنى من هؤلاء العلماء فريق صغير يمثل العلماء الذي يمثلون السلطة ، وهؤلاء لا يملكون أية سلطة شعبية ، وليس لهم أي تأثير . . .

ـ علماء ينظرون نظرة الحذر والريبة : إلى الحركات الأصولية ويدينون سلوكها ويخشون من مواقفها وتطرفها ، ويعلنون إدانتهم لما تنادي به هذه الحركات من أفكار سياسية واجتماعية ، وينقسم هذا الفريق من العلماء إلى قسمين ، القسم الأول ينطلق من منطلق الصدق في مقاومة التيارات الأصولية ، ويجد في مواقفها

انحرافاً عن الإسلام الأصيل ومغامرة ضارة بالإسلام ، وبعض هؤلاء يعتقد صادقاً أن بعض القيادات الأصولية تحكمها تيارات دخيلة تريد إجهاض الحركة الإسلامية وتضيّق الخناق عليها ، عن طريق استفزاز السلطة ودفعها لمطاردة الإسلام ، وهنا لا يمكننا أن ننكر أن بعض السلطات التي تخشى من الأصولية الإسلامية تشجع المتطرفين من الأصوليين على أعمال استفزازية لتبرير تدخل السلطة للتضييق على الإسلاميين ، وهناك فريق آخر يظهر عداءه للحركات الأصولية ويبالغ في ذلك ، ليس من منطلق القناعة وإنما من منطلق إرضاء السلطة ، ويمثل هؤلاء طبقة العلماء المحسوبين على السلطة أو المؤهلين لمناصب سياسية يتطلب من أصحابها أن يكونوا في موطن الثقة . . . وأن يكونوا من أهل الاعتدال . . .

ـ علماء يظهرون موقف الحياد تجاه الحركات الأصولية ، يعلنون في الظاهر مواقف ناقدة لسلوكهم وتطرفهم ، وفي نفس الوقت يبررون لهم سلوكهم ويتعاطفون معهم ويمدون جسوراً من الحوار مع بعضهم ، وأحياناً يشجعونهم من وراء ستار على التشبث بمواقفهم ، ويمهدون لهم السبل لنجاح مواقفهم الصلبة ، ويسهمون بطريقة مباشرة في تشجيع رموز التطرف على التطرف ، ويمثل هذا الفريق من العلماء تلك الطبقة التي شعرت بنوع من تجاهل السلطة لكفاءتها وجدارتها ، أو تجاوزتها السلطة باختيار الأقل كفاءة ، وهذا الفريق يريد أن يضغط على السلطة من خلال التيارات الأصولية ، ويستخدمها بذكاء لتحقيق أغراض شخصية . . .

وفي معظم الأحيان يقف العلماء موقف التعاطف مع الحركات الأصولية ، ويتفهمون مطالبها ، ويستثنى القليل من العلماء الذي يمثلون السلطة ، وهؤلاء يحرضون السلطة على الاصطدام بالتيارات الأصولية لتحقيق هدفين اثنين :

الأول : تأكيد ولائه المطلق للسلطة ، ويتمثل هذا الولاء في تأليب السلطة على التيارات الأصولية . . .

الثاني : تثبيت مركزه في السلطة من خلال إشعار السلطة بحاجتها إلى دوره في مطاردة التيارات الأصولية . . .

وغالباً ما يسيء هذا الفريق من العلماء للسلطة ، لأنه يدفعها للاصطدام بقاعدة إسلامية قد تكون قوية الجذور ، والاصطدام في معظم الظروف لا يكون لصالح السلطة على المدى البعيد ، لأنه يوسع قاعدة التيارات الأصولية ، ويجعلها في موطن الدفاع عن القيم الإسلامية ، ويعطيها مكانة شعبية تتطلع إليها وتسعى لها . . .

وبالرغم من أن العلماء ينظرون نظرة حذر وريبة إلى الحركات الأصولية ، وبخاصة المتطرفة ، ويخشون من اندفاعاتها السريعة ، ولا يرتاحون لشعاراتها المتطرفة وينظرون لقياداتها نظرة استخفاف ويصفونهم بالجهل بالدين وبتسييس الإسلام واستخدامه لتحقيق مطامح سياسية فإن من الصعب على العلماء أن يعلنوا صراحة إدانتهم للحركات الأصولية ، والتصدي لهم ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً ـ تحظى معظم الحركات الأصولية بتعاطف شعبي ضمني ، لأن معظم أفرادها يعلنون في شعاراتهم الدفاع عن القيم الإسلامية .

ثانياً ـ يخشى العلماء من قوة التيارات الأصولية ، وبالرغم من نقدهم الظاهر لشعاراتها ومواقفها فإنهم يعتقدون أن هذه التجمعات الأصولية إسلامية المنطلق ، ومخلصة في دفاعها عن الإسلام . . .

ثالثاً ـ يعتقد العلماء أن الحركات الأصولية تقوي مركزهم كقيادات معتدلة ، وأنهم قادرون على أن يقطفوا ثمار اعتدالهم ، وهذا أمر صحيح ، فالسلطة تحاول أن تختار من العلماء من اتصف بالاعتدال ووقع الاطمئنان إلى آرائه ، ولهذا تنظر القيادات الأصولية إلى هذا الفريق من العلماء نظرة حذر وعدم ثقة ، لأنها تعرف جيداً دورهم السلبي في تأليب السلطة عليهم . . .

موقف الحركات الأصولية من العلماء :

تصنف الحركات الأصولية العلماء إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : فئة علماء السلطة : وصفة هؤلاء أنهم يمثلون السلطة ويدافعون عن جميع مواقفها سواء كانت مواقفها صحيحة أو خاطئة ، وأحياناً يتجاوزون الحدود المقبولة في تبرير جميع الخطوات والمواقف ، وهذه الفئة من العلماء مرفوضة شعبياً ومكروهة ، وليس لها أي رصيد ، والسلطة لا تثق بهؤلاء العلماء ، ولكنها تحتاج إليهم ، وإذا انتهت مهمتهم ألقت بهم جانباً ، واستبدلتهم بوجوه جديدة قادرة على إعطاء مصداقية للحوار مع الجماعات الإسلامية ، وهذا الفريق من العلماء هو عبء على السلطة نفسها ، يشوه صورتها . . .

الفئة الثانية : فئة علماء الدين : وصفة هؤلاء أنهم لا يمثلون السلطة في آرائهم ، ولا يتصدون للسلطة كحركة معارضة ، ويرفضون التطرف والعنف ، ويخشون من اندفاعات الحركات الأصولية ، ويدينون قادتها ويتعاطفون مع شبابها ، ويعتبرون أن قادة الحركات الأصولية أذكياء مغامرون يدفعهم طموحهم السياسي لاستخدام الإسلام لتحقيق مطامحهم في السلطة ، ولا يخفون مواقفهم الناقدة لأخطاء الحركات الأصولية ، ويتصدون لتلك الأخطاء بالنقد والإدانة ، وتخشى

الحركات الأصولية من هؤلاء العلماء وتخاف من نفوذهم ، وفي نفس الوقت تحترمهم وتقدرهم وتثق بهم وتحرص على أن تنال ثقتهم ، وتتقرب منهم بكل وسيلة لضمان ثقتهم .

وبالرغم من أن السلطة لا ترضيها مواقف هؤلاء العلماء لأنهم لا يقفون مواقف التأييد المطلق لها فإنها تحترمهم وتخشى من نفوذهم وتحاول أن تتقرب منهم ، وأحياناً تسلط عليهم من علمائها من يسيء لهم ويتحداهم ويشوه سمعتهم ويستفزهم ، وهذا خطأ جسيم ، فهؤلاء هم ركن الاعتدال ، وهم أقدر على حفظ التوازن في المجتمع من علماء السلطة ، وهم مخاطبون موثوق بهم لدى القاعدة الشعبية ، ومن مصلحة السلطة أن تمد جسورها معهم وأن تتغاضى عن بعض مواقفهم السلبية من السلطة ، فتلك الموقف ضرورية ، لكي يحافظ هؤلاء العلماء على صلاتهم بالجماهير ، ولكي تظل صورة العالم في نظر المجتمع صورة الشخصية المدافعة عن الحق والمتصدية لكل انحراف وتجاوز . . .

وهذه الفئة من العلماء صادقة مؤمنة ، يمكن الاطمئنان لمواقفها ، ويجب احترام قناعاتها ، وإذا كانت نظرة هذه الفئة من العلماء لبعض المواقف ضيقة ولا تستوعب متطلبات التطور ، وأهمية ذلك التطور ، فإنها مطالبة بأن تمثل شخصية العلماء وتعبر عن مواقف الإسلام ، ويجب أن يسمح لها بالتعبير والنقد لكي تؤدي رسالتها في المجتمع ، وليس من مصلحة السلطة أن تتصدى لهؤلاء العلماء أو تسيء لهم لأنها سرعان ما تخسرهم وتفقد لذلك عنصر التوازن في المجتمع ، وعندما تقطع جسورها معهم فإن من الصعب عليهم أن يستجيبوا لدعوة السلطة إذا دعتهم يوماً لمواجهة التطرف ، أو طلبت منهم أن يتدخلوا بنفوذهم لتشجيع الحوار ، وإذا افتقدت الثقة بين أطراف الحوار فلا فائدة من الحوار ، والحوار له

زمن محدد حيث تكون الظروف مهيئة له ، مساعدة عليه ، فإذا اشتدت الحرارة وارتفعت لهجة المواجهة ووقع التحدي بطريقة متبادلة تراجعت إمكانات الحوار ، وازداد التصلب وأصبح من العسير على أي طرف أن يتراجع عن مواقعه ، لعاملين اثنين :

أولاً : ارتفاع حرارة المواقف : وازدياد التصلب ، وتدخل عوامل نفسية تحد من قدرة الفرد على الحركة .

ثانياً : ضعف الثقة المتبادلة : فكل فريق لا يثق بالآخر ، ويعتبر أن كل تنازل سيضعف موقفه ويسيء لسمعته وهيبته . . .

ويطلب من القوي دائماً أن يستجيب للحوار ويشجع عليه ، لأنه يستفيد منه ، لكي يحتفظ بقدراته ، ويعلن عن تنازلات مضاعفة طوعية اختيارية ، وهذا الحوار يترك المبادرة بيد القوي ، فإذا رفض الحوار واعتمد على قوته فسرعان ما يفلت الأمر من يده بعد فترة من الزمن ، ويضطر لتقديم تنازلات مضاعفة ، قد تضعف هيبته .

الفئة الثالثة : فئة علماء المصالح : وصفة هؤلاء أنهم يبحثون عن الفريق الأقوى وينحازون له ، وهم في مجملهم أذكياء طامحون لا يوصفون بالورع والتقى والصلاح ، يحسنون التصرف وهم على درجة كبيرة من اللياقة والحكمة ، فهم مع السلطة في مواقفها مؤيدون ، وهم مع الحركات الأصولية في مواقفها السلبية محرضون ومشجعون ، يشجعون هذا على ذاك ، ويحرضون فريقاً على آخر . . .

والتيارات الأصولية تعرف هذا الصنف من العلماء وتكشف هويته بسرعة ولا تثق به ، وتحذر منه وتنظر له نظرة ريبة وشك ، وفي نفس الوقت فإنها تحسن

استخدامه وتستفيد منه ، وتنصت له ، وتشعره بالمكانة والرفعة ، ولا تعلن عن عدم ثقتها به ، لأنها في مواقف المدافعة تحتاج إليه ، وتظن هذه الفئة من العلماء أن أمرها خفي ، وأحياناً تستفيد السلطة من هؤلاء وتقربهم وتظن أنهم قادرون على أن يكونوا جسراً بين السلطة والتيارات الأصولية ، وهم لا يصلحون لهذه المهمة ، لأن التيارات الأصولية ، بحكم تكوينها حذرة لا تطمئن بسهولة ، ولا تمنح ثقتها إلا لمن اطمأنت إليه ووثقت بمواقفه . . .

وهذا الفريق من العلماء ينتظر ويتريث ، ويسعى سعيه لكي يحقق طموحه ، وتختلف مواقفه بحسب كفة الميزان ، فهو مع السلطة إذا كانت الأقوى ، وهو مع التيارات الأصولية إذا رجحت كفتها ، ومعظم هؤلاء ، إما أن ينتقلوا إلى ضفة السلطة ، إذا أسندت لهم مهام مرضية ، فإذا فقدوا هذا الأمل فسرعان ما ينضمون إلى التيارات الأصولية ، ويلتحقون بصفوفها ، ويرفعون شعاراتها ، وأحياناً يكونون هم الأكثر تطرفاً في المواقف والآراء . . .

المبحث الخامس

الحركة الاجتماعية للأصولية الإسلامية

- أسباب امتداد الحركات الأصولية
- مواطن بروز التيارات الأصولية
- موقف النظام العالمي الجديد من الأصولية الإسلامية

لم تستطع التيارات الأصولية حتى اليوم أن تعبر عن فكرها ومنهجها ورؤيتها ، وهذا ما جعلها غامضة الأهداف حائرة مضطربة ، ولعل سبب ذلك أنها ما زالت في المهد أسيرة وصايات قاسية ، وربما لو أتيح لها فرصة التعبير عن ذاتها لبدت أكثر واقعية واعتدالاً ، ولتعلمت من الحياة العملية دروساً ضرورية ومفيدة ، لاستمرارها وامتدادها . . .

وما زالت مشاعر الخوف تطوق حركتها وتصور ملامحها بطريقة مرعبة ، ولا أعتقد أن ملامحها الحقيقية كذلك ، فالإسلام في حقيقته منهج أخلاقي وله سلوكية راقية ، ولا يمكن لأي حركة إسلامية أن تتجاهل تعاليم الإسلام وأخلاقياته . . .

وأعتقد شخصياً أن نقطة الخطأ تكمن في أسلوب التعامل مع هذه الظاهرة الأصولية ، ولا بد من حوار بناء مفيد ، يتيح لكل طرف أن يعبر عن وجهة نظره بطريقة موضوعية ، وأن يسمع الآخر كذلك بصدر متسع ، بعيد عن أسلوب الوصاية والتجاهل والاستهانة . . .

أسباب امتداد الحركات الأصولية :

والتيارات الأصولية في مواقف المدافعة والمغالبة تضم شتاتاً من المؤيدين والمناصرين ، فهي ترفع لواء المعارضة ، ويتضمن موقفها أمرين :

الأمر الأول : الالتزام بمبادىء الإسلام وتعاليمه وسلوكه ، وهذا الشعار يضمن لها قاعدة عريضة من المؤيدين المؤمنين الذين يتعاطفون معها بدرجات متفاوتة ، ومن الطبيعي أن يكون (جيل الشباب) هو الجيل الأكثر استجابة والأقوى حركة والأجرأ اندفاعاً ، وهذا الجيل بحكم شبابه يبحث عن ذاته من خلال إيديولوجيات معارضة ، والإسلام هو الأقوى بين الإيديولوجيات ، لأنه

يجمع بين عاملين اثنين :

ـ عامل الاستعداد النفسي لدى الشباب في الاندفاع والمغامرة .

ـ عامل الدين والأثر الديني في السلوك ، وهو يعطي للعامل الأول قوته ويوجهه في طريق مقنع ويبرر له سلوكيات متطرفة يجد صداها في مبادىء دينية كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقاومة الظلم وإقامة حكم الله في الأرض . . .

الأمر الثاني : إصلاح المجتمع وتقويم أمره ، وهذا شعار فضفاض واسع المعاني ، ويمكن استخدامه في كل المجالات ، ومن الطبيعي أن يستخدمه الناقمون على السلطة كشعار سياسي يجسد موقف المعارضة السياسية . . . ومن المتوقع أن يتسع هذا المفهوم الإصلاحي ، لكي يشمل كل الآمال الممكنة وغير الممكنة التي يتطلع إليها المجتمع ، سواء فيما يتعلق بالحريات العامة التي لا حدود لها ، أو أنظمة الضمان الاجتماعي التي تتسع وتمتد إلى أن تحكم قبضتها على الثروات الخاصة ، وتتحكم في حركتها ، لكي تحقق توازناً في التوزيع ، وتقارباً في مستوى الدخول الفردية وإعادة نظر في الثروات الكبيرة . . .

وهنا يقع الاختلاف في التكوينات الأصولية من حيث نظرتها للإصلاح الاجتماعي ، ويمكننا تقسيم التيارات الأصولية من حيث الرؤية الاجتماعية لما يلي :

أولاً ـ التيار الأصولي الذي يركز نظرته الإصلاحية على تطبيق الأحكام الشرعية ، كالمحافظة على أداء الواجبات الدينية كالصلاة والزكاة ، وتحريم الخمر والزنا والتمسك بالمظاهر الدينية كالحجاب وعدم الاختلاط ، والاهتمام بدور

المسجد في المجتمع والحفاظ على المظاهر الإسلامية في الحياة العامة . وهذا الاتجاه هو التيار الأصولي الأصيل ، وهو أشد التيارات الأصولية تمسكاً بالإسلام ، وهو تيار يغلب على أفراده التقى والصلاح والاستقامة ، وليست له مطامح سياسية محددة ، وهو تيار قوي في معارضته متماسك في تنظيماته منسجم مع نفسه ، ويعبر عن مواقفه بصدق ، ولا يعرف هذا التيار النفاق ولا يحسنه ، ولو ترك هذا التيار من غير استفزاز ولو جرى احتضانه بذكاء لأمكن التحكم في حركته . . .

ثانياً ـ التيار الأصولي الذي يركز نظرته الإصلاحية على الإصلاح الاجتماعي من منطلق الشعارات الإسلامية ، وهذا التيار سياسي في تكوينه وقابلياته ، وهو تيار رافض مقاوم طامح في السلطة يقوده في الغالب أفراد مغامرون أذكياء ، يستخدمون الإسلام كشعار لإصلاح سياسي واجتماعي ، وهو تيار يساري ، وهو لا يكتفي بتطبيق الأحكام الإسلامية في مجال توزيع الثروات ، وإنما يطالب بإعادة التوزيع والقضاء على الثروات الفردية ومطاردة أصحاب الثروات الكبيرة ، وتأميم الممتلكات العامة ، وإطلاق الحريات العامة ، والمشاركة في الحكم ، وتشجيع التيارات المتطرفة . . .

وهذا التيار سياسي في تكوينه ، وهو يهتم بالجانب الاجتماعي أكثر من اهتمامه بالجانب السلوكي ، ومن اليسير على هذا التيار أن يحكم قبضته على التيار الأول ويسيطر عليه ويتحكم في حركته .

ومن المتوقع أن يتسع هذا التيار ويمتد ويحكم قبضته على التيارات الأخرى ويتحكم فيها وأسباب هذا التوقع ما يلي :

أولاً : سوء الأوضاع الاجتماعية ، واختلاف التوزيع في الثورات ، واتساع رقعة الفقر ، وازدياد حجم البطالة ، وهذه الأسباب تهيّيء الظروف النفسية لكل

من يعاني من أخطار الوضع الاجتماعي للانضمام لهذا التيار الأصولي الذي يَعِد هؤلاء البؤساء بإصلاح سريع باسم الإسلام . . .

ثانياً : غفلة أصحاب الثروات الكبيرة عن خطورة مظاهر الترف التي يتمسكون بها ، متحدين بذلك مشاعر البؤساء والفقراء الذين يجاورونهم في مساكنهم ويرقبون بحذر وحقد هذه السلوكيات التي تستفز المشاعر وتوقظ مشاعر الألم . . .

ثالثاً : انتشار الفساد الاجتماعي والانحلال الأخلاقي ، وهذه الظاهرة ترفع حدة الغضب ، وتوسع الثغرة بين الطبقات الاجتماعية ، وتشعر الجميع بالحاجة الملحة للتغيير ، ومن الطبيعي أن يستغل قادة هذا التيار هذه الجوانب السلبية لتعميق أثرها في النفوس وتسليط الأضواء عليها وتشجيعها ، لكي يكون المجتمع في حالة القابلية لرفض الواقع ومقاومته بالعنف وكلما امتدت مشاعر اليأس واضطربت النفوس كانت الظروف مهيأة للفوضى والعنف . . .

ويمكن للسلطة أن تخفف من أثر هذا التيار وأخطاره ، وتطوق حركته وتفشل مخططاته بتحقيق الخطوات التالية :

أولاً : إعادة النظر في الأوضاع الاجتماعية ووضع أنظمة وقوانين تكفل توزيعاً عاقلاً للثروات ، يخفف من أخطار التفاوت المخل ، وتضع ضوابط للتخفيف من حدة التفاوت في الثروات ، عن طريق نظام ضريبي صارم وضبط نمو الثروات الفردية بطريقة غير معقولة ولا مشروعة . . .

ثانياً : تشجيع نمو قيم اجتماعية سليمة ، تخفف من مظاهر الترف والتباهي بالإسراف ، ومحاربة العادات التي تسيء لمشاعر الفقراء والبؤساء ، وتشجيع نمو قيم سلوكية سليمة تنمي مشاعر التآخي والتعاون والتعاضد والتكافل في إطار

المجتمع ، كمساعدة الأغنياء للفقراء ، وقيام جمعيات تعاونية تكفل مساعدة الفقراء والمحتاجين وأصحاب الدخول المحدودة . . .

ثالثاً : محاربة رموز الفساد ومطاردتهم ، لكي يطمئن المجتمع إلى الدولة ويثق بدفاعها عن كرامته وتصديها لكل من يتحدى مشاعر المواطنين ، سواء عن طريق استغلال النفوذ أو أي طريق لا يقره القانون أولا يرتضيه ضمير الأمة . . .

وخطوة إصلاحية جادة تحقق بطريقة سريعة الأهداف التالية :

ـ تخفف من حجم التطرف في المجتمع ، لأنها تريح فريقاً كبيراً من المجتمع ، وتعالج قلقه النفسي . . .

ـ تعيد الثقة بين السلطة والمواطن ، والمواطن في الأساس حليف السلطة ما دامت الثقة المتبادلة قائمة ، فإذا فقد المواطن الثقة بالسلطة فمن الصعب عليه أن يتعاون معها ، والسلطة هي المكلفة باتخاذ المواقف التي تريح المواطن . . .

ـ توجد تحالفاً جديداً بين السلطة والمواطن في سبيل مطاردة رموز الانحراف والفساد وهذه الحركية الجديدة تدعم السلطة وتقوي نفوذها . . .

ـ تكشف النقاب عن وجوه القيادات الوصولية التي تستهدف تضليل المواطن واستغلاله لتشجيع الفوضى في المجتمع . . .

ولا يمكن أن نواجه التطرف الأصولي المتوقع إلا بخطة محكمة ، تعالج أسباب الخلل في المجتمع ، وتخفف من أعباء الضغوط الاجتماعية ، وتعيد النقاء والصفاء للتكافل الاجتماعي ، وتقيم العلاقة بين السلطة والمواطن على أساس الثقة والتعاون والتناصر .

مواطن بروز التيارات الأصولية :

تبرز التيارات الأصولية في ظل المناخات الملائمة لنموها ، وهي كالنبتة الصغيرة لا تعيش إلا في ظل أرض خصبة مهيأة لنموها ، تمدها بالدفء الكافي للنمو السريع أو البطيء ، وتحتاج إلى ماء متجدد يغذيها في كل حين ، والأصولية في حقيقتها انتماء وشعور فطري ، وهي كامنة في أعماقنا كحقيقة إيمانية ، وتبرز كسلوك جماعي وكظاهرة اجتماعية وكتيار جماهيري قوي في ظل المناخات المشجعة على هذا النمو السريع والقوي ، ولا ينبغي أن نخشى من هذه الظاهرة أو أن نتخوف من أخطارها ، إذا استطعنا أن نتعامل معها بوعي وواقعية ، وإذا أحطناها برعاية وثقة ، وسمحنا لاندفاعاتها الأولى أن تكون في إطار الانتماء الشرعي لحركة المجتمع ، فهي ليست حركة خارجية ، ولو كانت كذلك لما استطاعت أن تكون حركة جماهير وهي ليست ظاهرة مرضية ، ولو كانت كذلك لما امتدت آثارها في مختلف الفئات الاجتماعية ، وإنما هي حركة تلقائية عفوية جماهيرية ، تعبر عن حالة صحوة غير ناضجة بعد ليل طويل ، من التجاهل والإذلال والتهميش . . .

وتبرز الأصولية قوية متلاحقة متحدية في البيئات الاجتماعية التالية :

أولاً : في ظل الأنظمة الإيديولوجية المعادية للإسلام أو المتجاهلة لمشاعر الأمة ، والإيديولوجيات المستوردة المشبوهة عبثت بمجتمعاتنا الإسلامية وشوهت فكرها وثقافتها ، وتحدت مشاعر الجماهير ، وقست على أصالتنا وتنكرت لمقدساتنا ، وحاولت أن تنشىء فكراً وليداً في أرض ليست مستعدة لاحتضانه ، وتدخلت السلطة حماية لمصالحها في ترويج هذا الفكر ، والانتصار له ، ولما فشلت كل محاولات السلطة في إقناع الجماهير بهذا الفكر بعد أن ثبت أنه فكر ضحل ضار هدام تحركت الجماهير لإسقاط هذا الفكر ومطاردة رموزه ، وهدم كل الهياكل

السياسية التي كانت تحمي هذا الفكر وتروج له ، وتبرز الأصولية في هذه الحالة كحركة إنقاذ شعبية لإسقاط ذلك الكيان المزيف ، والأصولية في هذه الصورة حركة وطنية واسعة ممتدة ، تشمل كل الجماهير التي صحت على واقعها وتلاحمت في سبيل إسقاط الهيكل المزيف . . . ومن الطبيعي أن تنطلق هذا الجماهير من منطلق الإسلام لكي يكون الإسلام هو التصور الفكري والإيديولوجي البديل ، وتضم الأصولية في هذه الحالة كل القوى الوطنية التي تكافلت لإسقاط النظام القائم . . .

وخطورة هذه الأصولية أنها قوية في حالة المدافعة والمغالبة ، وكلما اشتدت مواجهتها قويت وتلاحمت ، ولا بد أن تنتصر ، لعاملين اثنين :

أولاً : لأنها ثورة أصالة وعقيدة ، في مواجهة فكر مستورد وثقافة مشبوهة وكل ثورة تملك خصائص الأصالة لا بد إلا أن تنتصر ، لأنها تملك خصائص الاستمرار ، ولا تضيق بالزمن . . .

ثانياً ـ لأنها ثورة فقراء ومحرومين ، في مواجهة أصحاب نفوذ وسلطة ، وأصحاب السلطة ليسوا مستعدين للتضحية ، وسرعان ما يتمسكون بالحياة بخلاف الفقراء والمحرومين فهم مستعدون لكل تضحية ولا يضيقون بالموت .

وهذه الفئة إذا وصلت إلى السلطة فسرعان ما تفقد تلاحمها وينقسم جمعها ، ويتنافس قادتها على السلطة والحكم ، ويختلفون بحسب رؤيتهم الإسلامية إلى أصولي متطرف ومتسامح ، وإلى فريق مثالي وفريق واقعي ، وإلى فئة الدعاة وفئة السياسيين ، وهذا الانقسام حتمي في حالة وصولهم للسلطة ، سواء بطريق الثورة أو بطريقة الانتخابات ، وطريق الثورة هو الأخطر ، لأن العنف تجاه الخصوم سرعان ما يتحول إلى عنف تجاه الحلفاء ممن ينافسون الفئة القوية أو يتحدون

سلطتها ، ولا يستقر الأمر إلا بعد تصفيات دامية حيث ينتصر الأقوى ويحسم الأمر لصالحه . . .

والأفضل لهذه الفئة أن تظل بعيدة عن السلطة ، ويبقى وهجها قوياً وتقل أخطاؤها ، فلا يفرض عليها الواقع أن تساوم أو تتنازل ، فهي في موقف المدافعة والمغالبة أقوى تلاحماً وتماسكاً ، وكلما امتحنت في الشدائد قوي تلاحمها وزاد تعلق الناس بها . . .

ثانياً : في ظل مجتمعات الترف والمال ، وتنمو الأصولية في هذه المجتمعات في بيئات الفقر والحرمان ، وفي الأحياء الشعبية المهملة ، والأصولية في ظل هذا المجتمع حركة اجتماعية رافضة غاضبة تحمل شعار الأصولية إذا كان هذا الشعار معبراً عن معنى الرفض والتمرد ، فإذا حملت الأصولية شعار التسامح والتساكن والتعايش فسرعان ما تفقد رصيدها الشعبي ، ولا يكون لها أي تأثير . . .

وإذا ارتبطت الأصولية برموز الثروة والترف والسرف فسرعان ما تبرز حركة اجتماعية معارضة للتيار الأصولي ، متهمة إياه بالرجعية والتخلف ، وهذا ما يفسر نمو الحركات اليسارية المعادية للإسلام في الماضي في المجتمعات الإسلامية التي استطاعت أن تقر التعايش والتساكن بين الإسلام والقيم الاجتماعية السائدة . . .

موقف النظام العالمي الجديد من الأصولية الإسلامية :

بدأ النظام العالمي الجديد يمارس دوره في الوصاية والهيمنة بقوة وفاعلية وثقة ، وبخاصة بعد أن استسلم رموز القوة في العالم لهيمنة القوة الوحيدة التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالرغم من التناقض في المواقف والتصادم في المصالح فإن رموز القوة تحالفوا مع القوة الوحيدة لسببين :

أولاً : شعورهم بأن القوة الوحيدة قادرة على تحجيم الصراعات الدولية بفاعلية ، وأن تحالفهم مع أمريكا سيضمن لهم مصالح متبادلة في السيطرة على العالم . . .

ثانياً : اعتقادهم أن النظام العالمي الجديد سيوجه كل طاقته لإذلال خصوم المصالح الغربية ، والخصم الذي أعلن النظام العالمي الجديد الحرب عليه هو الأصولية الإسلامية التي تتحدى المصالح الغربية ، وقبل أن يتصدى النظام الجديد للإسلام وجه الإعلام الغربي طاقته واهتمامه لتهيئة الرأي العام العالمي لمواجهة الإسلام والتخويف من مواقفه وتطرفه وعناده ، وسلط الإعلام أجهزته لرصد حركة الأصولية الإسلامية وتشجيعها على التطرف ، لكي يجد المبرر للقضاء عليها . . .

ويقف النظام العالمي الجديد من الأصولية موقف الرافض لوجودها والمنكر لكل حقوقها والمستفز الدائم لمشاعرها والمحرض عليها ، ولا يخلو موقفه في المستقبل من أحد الاحتمالات الثلاثة :

الاحتمال الأول : التجاهل التام للحركة الأصولية ، والاكتفاء بعزل الدول التي تسيطر عليها الحركات الأصولية عن المشاركة في مسار السياسة الدولية ، وهذا الاحتمال تفضله الحركات الأصولية لأنه الأسلم لوجودها واستمرارها ، ومما يخشى منه النظام العالمي الجديد أن تغتنم تلك الحركات الأصولية فرصة السلام والحياد والانعزال لإحكام سيطرتها معتمدة في ذلك على قاعدة شعبية متماسكة . . .

الاحتمال الثاني : المواجهة العسكرية مع الأنظمة الأصولية والقضاء عليها ، وهذا الاحتمال يقوي قاعدتها الشعبية ويضعف الأنظمة المعتدلة في المنطقة ويزيد الضغط عليها ، وقد يؤدي إلى القضاء عليها ، أو إلى رضوخها لضغوط الحركة

الأصولية ، ويخشى الغرب من هذه المواجهة ويحذر منها ، والمواجهة قد تحسم الأمر على المدى القصير لمصالح الغرب إلا أنها تفتح الطريق أمام شعارات المقاومة والتطرف الأصولي ، وتعطى صفة الحركة الوطنية التي تحمل شعارات المقاومة والتحرير . . .

الاحتمال الثالث : إثارة الفتنة في المنطقة الإسلامية ، وتأليب الأنظمة على بعضها ، وإثارة مشاكل طائفية ومشاكل الحدود ومشاكل الأقليات القومية ومشاكل الحياة والمصالح الاستراتيجية ، ومن اليسير أن تشتعل المنطقة بنار محرقة مدمرة لمدة عشرات السنين وهذا الاحتمال هو الأقوى والأرجح لأنه يحقق الأهداف التالية :

أولاً : يبعد صورة الصراع الحقيقي بين الإسلام والنظام العالمي الجديد الوريث الفعلي للعقلية الصليبية ، وهذا مطلب ملح للغرب . . .

ثانياً : ينهك المنطقة نفسياً ويدمرها اقتصادياً ويستنزف ثرواتها ويجعل الأنظمة القائمة أكثر قناعة بحاجتها للسلاح الغربي وللدعم الذي يقدمه لكل دولة لكي تحمي مصالحها . . .

ثالثاً : يبعد إلى أجل بعيد أخطار الأصولية التي تستهلك ذاتها في صراعات داخلية أو إقليمية ، وهذا الصراع يجعل الغرب مطمئناً على مصالحه ، بعيداً عن المواجهة ، يحرض على الفتنة ويمد أطرافها بالسلاح ويفرض وصايته عن حركتها ، والأطراف المتصارعة المستنزفة ليست مهيأة لحماية ذاتها . . .

وليس من المتوقع أن تتحكم المنطقة في منع الفتنة بالرغم من إدراكها للمؤامرة ووضوح مخططات الفتنة والتخريب ، والسبب في عجز هذه الدول على إفشال هذه المؤامرة ما يلي :

أولاً : النظرة الضيقة التي تسيطر على الأنظمة ، والتي تنظر من خلالها إلى مصالحها السريعة التي تضمن لها الاستمرار في السلطة . . .

ثانياً : فردية الأنظمة السياسية ، وغياب الديموقراطية التي تكفل التوازن في المجتمع والنضج في الموقف . . .

ثالثاً : تحكم الخلافات الشخصية بين الزعامات على المصالح الاستراتيجية للدول ، وفقدان الثقة بين الأنظمة المتجاورة . . .

رابعاً : إحياء حساسيات إقليمية قديمة بين شعوب المنطقة ، وهي قوية الأثر في مواقف الدول المتجاورة والمتساكنة . . .

ومن المؤكد أن منطقتنا العربية والإسلامية تعرف جيداً كثيراً من معالم المخطط الذي ينفذه النظام العالمي الجديد في هذه المنطقة ، إلا أن الفتنة عندما يرتفع لواؤها تحكم قبضتها على الأحداث والمواقف ، وتظل صيحة الحكماء حبيسة صدور مكلومة بما ترى وتسمع ، وتحرق نيران الفتنة كل شعار عاقل ، والغاضبون ليسوا مؤهلين لسماع كلام العقلاء . . .

والأصولية الإسلامية بالرغم من صفاء سريرتها وتعبيرها العفوي عن المواقف الوطنية فإنها الأكثر غضباً وحدّة في مواقفها ، وهي الأكثر مغامرة وارتجالاً ، وذلك لأن قياداتها تحرص على الكسب السريع والتقرب من الجماهير بمواقف التطرف ، والقيادات العاقلة هي التي توقف جماح التطرف ، ولا تنساق وراء الغضب الجماهيري إذا كان ذلك سيؤدي إلى كوارث ونكبات . . .

والأصولية الإسلامية مطالبة بأن تفشل مخططات النظام العالمي الجديد في القضاء على الإسلام وإحكام سيطرته على المنطقة ، ولا يجوز أن تخطىء الحركات

الإسلامية في تقدير مدى قوتها ، وليست لها أية مصلحة في فتح معارك جانبية مع الأنظمة الوطنية ، ويجب أن تدرك جيداً أنها مستهدفة ، والمستهدف لا يجوز أن يرتكب الأخطاء التي تبرر إدانته ومقاومته . . . فالمجتمع لا يقر العنف ولا يثق برموزه وعلى الأصولية الإسلامية أن تكون واعية لدورها ناضجة في اختياراتها معتدلة في موقفها ، وعندئذ ستجد موقعها في الساحة السياسية . . .

ومن الطبيعي أن الأمر يختلف بين مجتمع وآخر ودولة وأخرى ، والأصولية بشكل عام هي إفراز طبيعي لواقع كل مجتمع ، وهي نتاج علاقة ليست متوازنة بين السلطة والقاعدة الشعبية ، وتنمو هذه الظاهرة بطريقة مرضية وخطيرة في بعض المجتمعات التي يقع فيها تجاهل تطلعات المواطن في الحريات السياسية والمطالب الاجتماعية التي تتعلق بالتشغيل والحريات الشخصية . . .

والتطرف ليس مرتبطاً بالظاهرة الأصولية ، وهو وليد احتقان نفسي وانفعالات داخلية ، ولا ينمو التطرف إلا في ظل البيئات الملائمة له ، فإذا عولجت أسباب التطرف فسرعان ما يتحقق التلاقي بين الأفكار في ظل صيغة مقبولة للتعايش والتساكن بين مختلف الاتجاهات الوطنية والثقافات التي تحترم خصوصيات كل مجتمع وخصائصه . . .

والأصل في الشخصية الأصولية أنها ترفض العنف ، وتدين مظاهره وأساليبه ، انطلاقاً من القيم الإسلامية الأصيلة ، فإذا ارتبط العنف بالأصولية فهذا دليل على انحراف هذه الأصولية عن خطها الإسلامي ، وسقوطها في شراك قيادات جاهلة لا تحسن فهم الأخلاقية الإسلامية . . . وهذا الأسلوب يحمل الكثير من الدلالات التي تفرض على القاعدة الأصولية أن تعيد النظر في موا قفها السلبية واندفاعاتها المرتجلة التي تجهض مسيرتها وتضيق الخناق عليها .

البحث السادس

ظاهرة التطرف في المجتمعات الإسلامية
أسبابها ووسائل علاجها

- أسباب سلوكيات التطرف
- عوامل للتخفيف من ظاهرة التطرف

أصبحت ظاهرة التطرف في المجتمعات الإسلامية من أبرز القضايا التي تشغل اهتمام الباحثين ، وتثير انتباه الملاحظين ، نظراً لسرعة بروزها كظاهرة اجتماعية أولاً ، ولخطورة آثارها على الصعيد الاجتماعي ثانياً ، ومن الرغم من المحاولات الجادة التي استهدفت تطويق الآثار السلبية لهذه الظاهرة فإن التطرف على اختلاف أشكاله ، السلوكية والفكرية ، ما زال يجد الأرض الخصبة لنموه وامتداده . . .

والسلوكية المتطرفة إذا كانت فردية لا تهدد أمن المجتمع واستقراره لا تعتبر خطيرة ولا ضارة ، وبخاصة في ظل قيم تربوية يحترم فيها كل فرد خصوصيات الآخر ، وكثيراً ما يقع التعايش والتساكن بين المجتمعات المتباينة في مواقفها إذا احترم كل فريق خصوصيات الفريق الآخر ، وكلما نمت قيم الفضيلة في المجتمع واتسعت آفاق الرؤية الإنسانية كانت أسباب التعايش والتساكن أرسخ وأقوى ، وكانت قادرة على صياغة سليمة وعادلة لتعاون مثمر ومفيد ، لتحقيق مصالح مشتركة لكل من الفريقين . . .

والمجتمعات الإسلامية أقدر من غيرها على تحقيق هذه المعادلة بين الطوائف والمذاهب والأديان ، وهذا ما يؤكده تاريخنا الإسلامي الذي احتضن أروع صورة من هذا التعايش ، في ظل قوميات متباعدة ، ولغات متباينة ، وبين شعوب متنافسة.

ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى ذلك ما يلي :

أولاً : احترام الإسلام لجميع الأديان السماوية ، واعتبار هذه الأديان ذات

قدم هذا البحث إلى المؤتمر العام الثامن للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ حول الإسلام ومستقبل الحوار الحضاري .

رسالة واحدة ، سواء فيما تعلق بفكرة الإيمان بالله وبما جاء من عند الله ، أو فيما تعلق بقيم الفضيلة في مجال السلوك ، ومحاربة الانحراف والمظالم في العلاقات البشرية . .

ثانياً : اعتبار التعددية الثقافية مظهراً من مظاهر الثراء الحضاري ، ولهذا ازدهرت حركة الترجمة في صدر الإسلام ، وحفلت الخزانات العلمية بنفائس الكتب المترجمة والمؤلفة ، واندثرت في إطار الحضارة الإسلامية الحضارات ذات الطبيعة القومية أو النزعة العنصرية . . .

ثالثاً : إقرار الإسلام لمكانة الإنسان ولحقوقه الإنسانية ، وتكريمه بكل مظاهر التكريم ، سواء في مكانته الاجتماعية ككائن إنساني مستخلف ومكلف ، أو في حقوقه التي تعتبر امتداداً لوجوده ، كحقه في الحياة والكرامة والحرية والمساواة .

والعنف أمر مرفوض في السلوكية الإسلامية ، لأنه عدوان ، والعدوان أمر محرم في نظر الإسلام لأنه ظلم ، وجاءت الشريعة الإسلامية لمحاربة الظلم ، ومن أقسى أشكال الظلم الاعتداء على الأنفس والأموال والأعراض . . .

وحفلت كتب الفقه بالكثير من الأحكام الفقهية التي أقرها الإسلام لترسيخ مبدأ العدالة في العلاقات الإنسانية . . .

وقرر علماء الإسلام أن الطهارة لا تقتصر على طهارة الأجسام من النجاسات ، وإنما تشمل طهارة النفوس من الآثام والذنوب والجرائم ، وأكد « الغزالي » في كتابه الإحياء على أهمية طهارة القلوب من الخواطر السيئة التي تشوش صفاء القلوب وتجعلها مظلمة وقاسية . . .

ولا شيء أقسى في الأخلاقية الإسلامية من سلوكيات الاعتداء على النفوس ، ونظراً لجسامة هذه الجرائم وخطورتها فقد تشدد الفقه الإسلامي في عقوبتها ، وجعل القصاص هو العقوبة العادلة التي تجعل المجرم أسير عقوبة مماثلة لجريمته . . .

ويجب أن نفرق بين العنف والتطرف ، فالعنف مرفوض في جميع الظروف

والأحوال ، ولا شيء يبرر العنف ، لأنه جريمة ، وكل اعتداء محرم وفي موطن الإدانة والإنكار ، ولا يمكن لمسلم أن يقر العنف أو أن يجد مبرراً له ، إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس ، وضمن الضوابط الشرعية . . .

أما التطرف في الأفكار والسلوك الناتج عن قناعة فلا يعتبر خطراً على المجتمع ، إذا اقتصر أثره على صاحبه ، ولم يؤد إلى عنف في السلوك أو اعتداء على حريات الآخرين . . . والتطرف في مجال الفكر أو السلوك ظاهرة نفسية تعبر عن شخصية قلقة ذات قناعات ذاتية متطرفة ، إلا أن هذه القناعات لا تعطي لصاحبها أي حق في ممارسة وصاية على سلوكيات غيره ، لأن شرعية الحق واحدة ، فالقانون الذي يعترف بحق المتطرف في سلوكيات التطرف هو الذي يعطي الطرف الآخر شرعية التعبير عن آرائه وتصوراته وأفكاره ، ولا وصاية لأي فريق على آخر ، وعندما يقع التصادم بين الحقوق فيجب أن يقع الاحتكام إلى القضاء الذي يمثل السلطة الحامية للحقوق . . .

ولو جاز لأي فرد أن يعلن وصايته على الآخر لتزاحمت الحقوق وتصادمت الإرادات ، وتنافرت النفوس ، وهذا أمر مناف لأخلاقية الإسلام ، وحق الاجتهاد ثابت لكل من توافرت فيه أهلية الاجتهاد ، ولا يجوز لمجتهد أن يفرض اجتهاده على آخر . . .

والدولة مؤتمنة على حماية عقيدة الأمة وحقوق الأفراد وحياتهم وأموالهم وأعراضهم ، وحق النصح لولاة الأمر ثابت ، بالكلمة الهادئة المنصفة العادلة ، التي تنفتح القلوب لها ، لصدقها وصفائها وإخلاصها . . .

والتطرف في جميع الأحوال ظاهرة مرضية ، سواء في سلوكيات الفرد أو في سلوكيات المجتمع ، والفضيلة ـ كما يقول ابن مسكويه ـ وسط بين رذيلتين ، فإذا تجاوز الإنسان حدود الوسط تخطى حدود الفضيلة ، وكلما اقترب من أحد الطرفين في الإفراط أو التفريط اقترب من رذيلة . . . فالشجاعة وسط بين تهور

وجبن ، والسخاء وسط بني إسراف وتقتير ، والحكمة تتمثل في حسن استخدام القوة العقلية بحيث تؤدي إلى حسن التدبير .

أسباب سلوكيات التطرف :

ومن أبرز الأسباب المؤدية إلى سلوكيات التطرف ما يلي :

أولاً : المناهج التربوية الضيقة

ويعتبر المنهج التربوي هو أداة التقويم والتكوين والإصلاح ، ومهمة المربي في البيت أو المدرسة تقليص الزائد من الطبائع والغرائز وتنمية الضعيف منها ، بحيث يقع التوازن في السلوك الإنساني ، فلا تتغلب طبائع الغضب على السلوكيات ، ويحسن أن يوجه الاهتمام إلى جمالية الحياة البشرية ، وربط الاستقامة بالمعاني الجمالية ، لكي تشعر النفس المتوثبة والمتوترة بطمأنينة القلب والأنس بقيم الفضيلة الخير . . .

ثانياً : الضغوط الاجتماعية

وتتمثل هذه الضغوط في حالات الاحتقان المتولدة عن قيم أخلاقية خاطئة ، وبخاصة في ظل المجتمعات المنغلقة التي تعكف على احتضان آلامها ومشاكلها بطريقة قسرية ، فينفجر الغضب في كيانها على شكل مواقف وسلوكيات خاطئة ومتطرفة ، ثم يتراكم هذا الاحتقان في النفس ويترسخ إلى أن يصبح قيمة أخلاقية يتمسك بها الفرد ، ويجد في التخلي عنها انحرافاً عن ذاتيته وأخلاقيته ، ولذلك فإن من الضروري إيجاد قنوات من التواصل الاجتماعي بين مختلف الشرائح الاجتماعية وإيجاد منابر للتعبير عن الذات ، لتفريغ الطاقات المتوثبة والمحتقنة ، وتشجيع الشباب على ممارسة هوايات مريحة ، ورياضية وثقافية واجتماعية ، لكي تتوجه الطاقات إلى أعمال مفيدة وممتعة .

ثالثاً : حالات الإحباط الناتجة عن مشكلة التشغيل

وهذا السبب من أبرز الأسباب وأهمها وأكثرها خطورة ، فالبؤس كما يقول ابن خلدون في مقدمته : يؤدي إلى خلق البأس ، والبأس يؤدي إلى قوة المدافعة عن النفس ثم إلى قوة المغالبة ، في رحلة البحث عن الذات ، ولا شك أن البطالة من أكثر الأسباب المؤدية إلى التطرف ، والمجتمعات التي تكثر فيها البطالة يزداد فيها خطر التطرف ، وهذه مشكلة عالمية ، وليس من اليسير إيجاد حلول سريعة لها ، لأن الدول النامية تعاني من أزمات مستعصية في مجالات التنمية والتشغيل ، ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه الظاهرة مع تجاهل الدول المصنعة لواجباتها الأخلاقية في مساعدة دول الجنوب لتجاوز مشاكلها الاقتصادية ، وبخاصة فيما يتعلق بتراكمات الديون وأثرها على اقتصاديات الدول النامية . . .

والتنمية هي الوسيلة الوحيدة لإيجاد ظروف العمل المريح ، الذي ييسر للشاب المتمرد والبائس أسباب الشغل ، وهناك مسؤولية دولية ذات طبيعة تكافلية توجب على الأسرة الدولية أن تشجع أسباب التنمية وأن تعطي للدول النامية الفرصة لتطوير اقتصادها والاستفادة من مواردها ، في ظل أنظمة للمنافسة تراعي الظروف التي تعيشها هذه الدول ، وتسهم في تشجيع التشغيل الذي يخفف من ضغوط البؤس والتوتر الاجتماعي . . .

رابعاً : تجاهل المطالب المشروعة في الحرية والكرامة

وهذا السبب يضاعف من ظاهرة التطرف ، ويوسع من قاعدتها ، ويجعل من التطرف مظهراً من مظاهر التعبير عن الاحتجاج ، ولا شك أن الالتفات إلى تلك الطبقة الاجتماعية المهمشة والاهتمام بمطالبها المشروعة ، سيخفف من ظاهرة التطرف ، ويبعدها عن العنف ، ويجعلها أقرب للاحتضان . . . ومن أبرز

المطالب المشروعة حق المواطن في التعبير عن أفكاره وعدم استفزاز مشاعره الدينية وتقاليده الاجتماعية ، لأن المشاعر والعواطف الوجدانية هي جزء من كيان الإنسان ، فإذا وقع استفزازها وتحديها أثارت مشاعر الغضب والانفعال .

خامساً : انعدام التنمية الثقافية السليمة

وتعتبر التنمية الثقافية السليمة من أبرز عوامل التكوين النفسي السليم والرشيد ، والثقافة أمن ، والأمن الثقافي لا يقل أهمية عن الأمن الذي توفره الأجهزة الأمنية ، فلا ترتكب من الأخطاء ما لا يليق بالسلوكية الإنسانية ، فالمدرسة مؤسسة تربوية تسهم في تحقيق الأمن إذا أدت رسالتها بأمانة ، والمسجد يسهم في تحقيق الأمن النفسي إذا كان التوجيه فيه نقياً وصادقاً وناصحاً .

ويجب أن نؤكد أن التربية الدينية من أهم العوامل المؤدية إلى الأمن النفسي وإلى الاستقامة السلوكية وإلى نبذ العنف وإلى إقرار قيم للتعايش والتساكن ، انطلاقاً من دعوة القرآن الكريم إلى احترام كرامة الإنسان وحقوقه . . .

والتطرف ليس وليد التربية الدينية السليمة ، ولا يمكن أن تتهم الشخصية الإسلامية بالتطرف ، ولا يمكن أن يوصف الإسلام بالتطرف والعنف ، ولا يقاوم التطرف الديني إلا عن طريق التربية الدينية السليمة التي ترسي دعائم الفضيلة في النفس ، وتغذي قيم الخير وقيم التساكن في المجتمع . . .

وأعتقد شخصياً أن الإعلام الغربي قد أسهم بطريقة مباشرة في تكوين الظروف النفسية للتطرف في المجتمعات الإسلامية لأنه استغل بعض مظاهر التطرف السلوكي لتشويه صورة الإسلام ، وإثارة الغضب لدى المسلمين .

والتطرف ظاهرة عالمية ، ونجدها واضحة في المجتمعات الأوروبية من خلال المواقف العنصرية الموجهة ضد العرب والمسلمين ، والسياسات الانغلاقية الضيقة التي تحاول تضييق الخناق على الأقليات الإسلامية ، سواء من خلال أنظمة

الضمان الاجتماعي وحقوق العمل . . . أو من حيث سياسة التهميش والتجاهل للحقوق الإنسانية لهذه الأقليات .

ويعبر التطرف عن ظاهرة احتقان نفسي وهو كالحرارة التي تصيب الأبدان ، وهي دليل خلل في البدن ، ويجب أن يعالج الخلل لكي تخف درجة الحرارة ، وعندئذ يصبح الحوار أداة التواصل بين ضفتين محكوم عليهما بالتعايش .

ولا يمكن أن ينجح الحوار إلا في ظل مناخات ملائمة ومريحة ، بحيث يشعر كل طرف بأنه أخذ وأعطى ، وسمع وتكلم ، والمحاور يجب أن يمد يده الأولى لكي يعطي ويمد يده الثانية لكي يأخذ ، وليس هناك حوار بغير أخذ وعطاء ، وعلى كل طرف أن يتقدم خطوة إلى الأمام ، فمن وقف في موقعه فمن الصعب عليه أن يكون محاوراً ناجحاً . . .

والتطرف ليس ظاهرة مستعصية ، ويجب أن يتم التعامل مع هذه الظاهرة بالتفهم الواقعي والموضوعي بلأسباب النفسية التي أدت إلى التطرف ، فإذا كان التطرف ناتجاً عن مطالب مشروعة فيجب أن تدرس هذه المطالب في إطار الموضوعية والإنصاف ، وإذا كان التطرف ناتجاً عن جهل فيجب اعتماد منهج التكوين والترشيد ، لإزالة الغموض ، في إطار الوحدة الوطنية ، والقيم الأخلاقية .

ولا يمكن أن يكون العنف وسيلة مجدية لمواجهة التطرف ، لأن العنف يلهب المشاعر ويثير الغرائز ، ويجعل العقل البشري أسير ثورة الغضب . . ويجعل الفضيلة الإنسانية أسيرة مشاعر الانتقام ، وتنمو بالعنف مشاعر الغضب ، وتتساقط أوراق الفضيلة الخضراء ، وتنمو أشواك الشر في كل الأغصان . . .

ويجب تضييق دائرة التطرف ، وتشجيع المتطرف على نبذ العنف كأسلوب للتعبير عن مواقفه ، واللجوء إلى أسلوب الحوار الذي يجعل من التطرف منهجاً

في التفكير ، يسهم في تطور المجتمع ، ويبرز أهمية المواطن كركن في تنمية الـوعي القومي . . .

ويجب أن يتم التعامل مع ظاهرة التطرف من خلال القنـوات المريحـة والمهيئـة للحوار ، في ظل الثقة المتبادلة ، وفي إطار شعار الوحدة الوطنيـة وعـدم الإسـاءة لسمعة ومكانة الدولة . . .

والتطرف في المجتمعات الإسلامية هو جزء من ظاهرة التطرف التي نجـدها في كل المجتمعات المعاصرة ، في أوربا وأمريكا واليابان ، وهي نتاج طبيعـي لعـاملين اثنين :

العامل الأول : تخلف المناهج التربويـة في المـدارس والجامعـات ، وتركيزهـا على القيم المادية وتأكيدها على أهمية المنافسة بين الشعوب في ظل إقرار توجيهـات جهوية وإقليمية وقومية وعنصرية ، تجعل الشـعوب المتجـاورة في مـوطن المنافسـة على تحقيق المصالح الأنانية ، متجاوزة بذلك قيم الفضيلة في وجـوب إرسـاء قـيم التكامل والتعايش بين الشعوب . . .

العامل الثاني : إغفال البعد الروحي والأخلاقـي في العلاقـات الإنسـانية بـين الشعوب ، وبروز مشكلات التشغيل الناتجة عن البطالة ، والتطلع المبـالغ فيـه إلى حياة الترف والتسابق لتحقيق هذا الهدف بكل الوسائل الممكنـة ولـو كانـت علـى حساب القيم الأخلاقية . . .

ومن المؤسف أن التصور المبدئي للنظام العالمي الجديـد المسـتمد مـن المواقـف والسياسات الدولية يؤكد عزم الدول الكبرى القوية والغنية على تكـريس التفرقـة بين الشمال والجنوب ، وتكوين جدار من الشك والريبة بين الشعوب التي كانـت متعايشة ومتساكنة وبخاصة في الحوض المتوسطي في ظـل الوحـدة الأوروبيـة الـتي كرست من خلال قوانينها الاقتصادية والنقدية وقوانين الهجرة والحمايـة الجمركيـة

سياسة الهيمنة والتهميش ، وساعدت على نمو ظاهرة البطالة والفقر التي تعتبر الأرض الخصبة لنمو سلوكيات التطرف وقابليات العنف .

ويجب أن نؤكد على مسؤولية الدول المتقدمة أخلاقياً في تخفيف الظروف النفسية المساعدة على التطرف ، ومن خلال التزام سياسات مرنة في مجال المديونيات والهجرة وأنظمة الحماية الجمركية ، وبخاصة في منطقة الحوض المتوسطي التي تتلاقى على ضفافه شعوب مختلفة في أديانها ولغاتها وقومياتها ، ومتباينة في انتماءاتها وتوجهاتها إلا أنها استطاعت أن توجد خلال تاريخها الطويل صيغة ملائمة للتعايش والتساكن ، وبنت كيانها الاقتصادي على أساس التكامل مع الأسواق المجاورة وكيانها الثقافي على أساس التعددية الحضارية والثقافية ، التي كانت واضحة المعالم راسخة الجذور في كيان شعوب هذه المنطقة المتوسطية . . .

ولا يمكن أن يعالج التطرف في أي مجتمع من المجتمعات ما دامت أسبابه قائمة ، والعنف أداة مباشرة لتوليد العنف ، والحوار الموضوعي هو الأداة الطبيعية لتخفيف الآثار السلبية للتطرف ، ويشترط في الحوار أن يكون وسيلة التواصل لمعالجة الأسباب الحقيقية المؤدية للتطرف . . .

عوامل للتخفيف من ظاهرة التطرف

ومن أبرز الأسباب التي يمكن أن تسهم في التخفيف من ظاهرة التطرف ما يلي :

أولاً : احترام خصوصيات الشعوب في احتضانها لتراثها وثقافتها وتقاليدها وقيمها وعقائدها . .

ثانياً : اعتبار التعددية الثقافية مظهراً حضارياً معترفاً به ، واحترام الإعلام لهذه التعددية ، وعدم السخرية والاستهتار بالاختيارات السلوكية والفكرية لأي مواطن ، ما دامت هذه السلوكيات لا تخل بقاعدة أخلاقية ولا تسيء للوحدة

الوطنية ، ولا تهدد حريات الآخرين وحقوقهم المشروعة .

ثالثاً : الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية للمواطن المتعلقة بحقوقه الفطرية ، في العمل والحرية والديموقراطية والكرامة . . .

رابعاً : وضع سياسة تنموية متكاملة لكي يشعر المواطن بالأمن والاستقرار بالنسبة لواقعه ومستقبله .

خامساً : تشجيع منابر الحوار بين مختلف التيارات الفكرية والدينية والثقافية ، وتمكين كل فرد من التعبير عن قناعاته واختياراته ، في إطار الالتزام بأخلاقية الحوار وموضوعيته وأهدافه في تكوين رأي عام يجسد ثقافة الأمة . . .

سادساً : التزام جميع الأطراف برفض العنف كأسلوب متخلف للتعبير عن الذات ، والاحتكام للقانون في حالات التجاوز ، واعتبار الدولة في موطن الاحترام لأنها مؤتمنة على تحقيق الأمن وحماية المواطن . . .

ومجتمعنا الإسلامي المعاصر مطالب بأن يوجه اهتمامه لمشكلته الحقيقية المتمثلة في ضرورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، للنهوض بمستوى المواطن ، ولا يمكن للتنمية أن تتحقق إلا في ظل الأمن والاستقرار . . .

البحث السابع

دور الثقافة العربية الإسلامية
في مواجهة النظام العالمي الجديد

- خصائص الثقافة العربية الإسلامية
- دور الجامعات في مسيرة الثقافة
- التحديات المعاصرة
- البعد الثقافي للنظام العالمي الجديد
- موقف النظام العالمي الجديد من الإسلام

هناك شعور عام ينتابنا جميعاً ، ويثقل كاهلنا وتبرز ملامحه على وجوهنا كآبة وحزنا ويأساً ، ومن المؤسف أننا نواجه هذا الخطر المحدق بنا بمشاعر اليأس والاستسلام ، وكأنه قدر لا مفر منه ، ويتمثل هذا الخطر فيما يطوقنا به الإعلام الغربي المرئي والمسموع والمكتوب في كل صباح ومساء من سيل متدفق من المواقف والتصريحات والسياسات ، بالإضافة إلى غزو ثقافي يستهدف تفكيك هذا المجتمع ، والتشكيك في قيمه وأخلاقه من خلال ذلك الاقتحام السريع لبيوتنا المحصنة عن طريق المسلسلات والبرامج التي أصبحت المدرسة الحديثة القادرة على التلقين والتوجيه ، لتكوين ذلك النموذج الإنساني الذي يضيق بسلوكيات أسرته ومجتمعه ، وينفر من ثقافته وتراثه ، ويحتضن قيماً منافية لمحيطه الثقافي والاجتماعي والأخلاقي . . .

ومن الصعب علينا أن نغلق الأبواب ونوصد النوافذ ، كما كانت أجيالنا السابقة تفعل ، فعصرنا يرفض أسلوب الانعزال ، وهو أسلوب فردي لا يحقق غايته في التحصين والتمكين ، ولا بد من البحث عن أسلوب صحيح للتصدي لهذا الخطر المحدق ، الذي يطرق الأبواب بقوة ، ويقتحم المخادع واثقاً متحدياً . . .

وتعرضت أمتنا في تاريخها الطويل لتحديات أقسى وأقوى ، واستطاعت أن تواجه تلك التحديات بشجاعة وإقدام . . . وهي اليوم مدعوة إلى أن تعد نفسها لمواجهة ذلك التحدي الحضاري والثقافي ، بأساليب ملائمة ، وأن تحصن هذا الجيل بأنواع اللقاحات التي تمكنه من الصمود والمقاومة ، وأن توقظ في نفسه مشاعر الانتماء إلى ثقافة متميزة وحضارة معطاءة ، وأن تربط حاضره بماضيه لكي يعرف ذاته ، ولكي يشعر بالاعتزاز بأمته وتراثه . . . .

والتحدي الأكبر الذي يواجه هذه الأمة ويهدد وجودها هو تحدي الهوية والانتماء ، والهوية كلمة مولدة مشتقة من الـ (هو) أي فعل الكينونة ، وتعني

الوجود ، واستخدمها الفلاسفة كمصطلح يدل على الخصوصية ، وهوية الشيء خصوصيته ووجوده المتفرد ، والهوية ما يكون به الشيء وما يميزه عن غيره . وهناك فرق بين الهوية والماهية ، فالماهية : هي مقولة جوابية عن تساؤل ما هو ، والهوية : تميز عن الأغيار ، ومن فقد هويته فقد وجوده ، والبحث في الهوية هو بحث عن الخصوصية ، وليس عن مطلق الوجود الذاتي ، والتميز والتفرد من خصوصيات الهوية وليس الوجود ، والخصوصية تستدعي التعددية ، للتفريق بين الأنا والآخر .

ومن فقد هويته أصبح في فضاء الضياع ، لأن الخصوصية تجعل الإنسان شريكاً في صنع الحياة ، وليس مجرد وجود هامشي . . . والهوية تمثل قوة الانتماء وقوة الممانعة والمواجهة داخل النفس الإنسانية لمواجهة حالات المدافعة والمغالبة بين الهويات الحضارية والتعدديات الثقافية ، والهوية القوية لا تخشى على نفسها من الآخر ، لقدرتها على المغالبة ، والهوية ليست محصورة في خصوصيات الماضي ، وإنما هي قدرات متلاحقة ، قادرة على تكوين الخصوصية ، وتحدد المكانة الحضارية للخصوصية مدى سعة أفق ذلك النموذج الذي يعتبر الهدف الأسمى لتلك الهوية ، من حيث الامتداد الإنساني و الالتزام الأخلاقي ومن حيث الموقف من كرامة الإنسان ورقي النظرة إليه . . . .

ويسعى الغرب اليوم إلى تذويب الانتماءات والخصوصيات الإسلامية ، وصياغة نموذج غربي يجسد قيم الغرب وعلى أمتنا أن تختار ، فإما الهوية بجميع مكوناتها الثقافية والذهنية وإما الانصهار في نموذج غريب سرعان ما يرفضه جسد هذه الأمة .

والهوية هي بطاقة التعريف التي تحمل اسم الإنسان ونسبه وتاريخ ولادته وموطن إقامته ، وهوية الأمة هو انتماؤها وثقافتها وتراثها وتاريخها ، وعندما

يحملُ الإنسان هويته فمن الصعب عليه أن يقبل الإساءة لأسرته وموطنه ، والشعوب عندما تكون لها هوية انتماء ، فمن الصعب على أي إعلام غربي أن يشكك هذه الشعوب بذاتها أو أن يضعف انتماءها لتاريخها وثقافتها .

هذه هي محطة التحصين وهي المحطة الأولى في رحلة طويلة ، ثم تبتدئ المحطة الثانية والثالثة في رحلة البحث عن الذات ، وفي توفير أسباب التقدم لتلك الذات ، لكي تقتحم عالم الغد ، بسلاحين : أولهما : سلاح الانتماء ، وثانيهما : سلاح العلم والمعرفة . . . فسلاح الهوية يحمينا من أخطار الذوبان والضياع والتيه ، وسلاح العلم والمعرفة يحمينا من أخطار التخلف والجمود ، وهنا أقف بكل موضوعية لأؤكد على أمر هام ، وهو أن العلم هو الطريق الوحيد للمعرفة ، والمعرفة هي الطريق الوحيد للتنمية ، والتنمية الحقة هي طريق التقدم . . . ولا يمكن أن نحقق أي تقدم في مسيرتنا في غياب استراتيجية سليمة للتنمية المعرفية والاقتصادية والاجتماعية . . .

ويجب أن نمد أبصارنا بأمل وثقة إلى جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية والثقافية ، لأنها الصروح الحقيقية المبشرة والواعدة ، وفي مدرجاتها ومختبراتها يكمن المستقبل ، فإن أعددنا هذه الصروح إعداداً سليماً ومتقناً فقد زرعنا الحقول الخصبة بأسباب الحياة ، وعندما يطل موسم الحصاد فسوف نقطف ثماراً يانعة وطيبة . . . .

وأؤكد على أهمية العناية باللغة العربية ، لغة القرآن ، لا من منطلق قومي ضيق ، وإنما من منطلق وعي إسلامي بأهمية هذه اللغة وخصائصها ومصطلحاتها ، وقدرتها على استيعاب قيمنا الروحية ، وهي الحصن المنيع لتراثنا وثقافتنا ، وهي رمز هويتنا ، ولذلك فإن اعتزازنا بهذه اللغة وإصرارنا على أن تكون لغة العلم والمعرفة في كلياتنا العلمية وهو تعبير أكيد على التمسك بهويتنا ولغتنا .

واعتبرت المنظمة العربية للثقافة والعلوم والتربية التابعة للجامعة العربية في

معرض توصياتها عن الأمن الثقافي العربي : أن تحقيق الأمن الثقافي العربي يتطلب الحفاظ على الخصائص المميزة للثقافة العربية وعلى قيمها الإنسانية الرفيعة وعلى تواصل حوارها مع سائر الثقافات أخذاً وعطاء ودعم عناصر الوحدة والتوحيد على نحو متطور يحقق التفاعل المستمر بين طاقاتها الإبداعية وعطائها القومي ، ودعت هذه المنظمة : إلى تأكيد الروح العلمية في ثقافتنا المعاصرة وترسيخها في عقول الناشئة بما يعيد لهذه الثقافة حيويتها ودورها الرائد في تطوير المعرفة الإنسانية وإغنائها .

وكلمة الثقافة مشتقة من لفظة التثقيف وهي التسوية وإقامة العوج ، وتعني في معناها العام : مجموعة التصورات والأفكار والسلوكيات مما يعتبر أداة للوعي الإنساني ، وهي تعبر عن العلاقة بين الإنسان ومحيطه . . . وتؤدي إلى صقل الأفكار وإدماجها في نظام اجتماعي يجسد شخصية الأمة . . . والمثقف هو المنتج للأفكار والمستهلك لها وهو أداة التعريف بها ، وترتقي مهمة المثقف عندما يسمو بأفكاره إلى مستوى المثل الأعلى والنموذج الإنساني الأسمى في جهد تكاملي لتحقيق مجتمع متطور في نظرته وفكره . . .

ويتميز المثقف بخصوصية تفاعله مع مجتمعه ، والتزامه بقضاياه الوطنية والإنسانية ، ومن هذا المنطلق يصبح المثقف أداة التغيير والتأصيل والتصحيح ، ويتمثل دوره في التنوير عن طريق التعريف بمعايير الحق والفضيلة في الأفكار والمواقف ولذلك يمتحن المثقف ، لأنه يوصف بالتمرد على التقاليد والقيم السائدة ، وسبب محنته أن ثقافته تفرض عليه أن يقوم بمهمة التغيير والتصحيح ، وارتبطت حياة أعلام الثقافة في تاريخنا بالمحن والنكبات ، وأحياناً تطاردهم نظرات العامة ، بسبب تشويه أفكارهم ، لأن مهمة المثقف تتمثل في التوعية وإبراز السلبيات وتصحيح الفاسد من الأفكار والعادات ، والمثقف الناجح هو القادر على إحداث الوعي المطلوب في مجتمعه في تطلع إلى الأفضل . . . .

والثقافة الإسلامية ثقافة شمولية ، واستطاعت أن تحافظ على خصوصياتها ، وفي مواجهتها للآخر كانت راسخة وفاعلة ، وتفاعلت مع حضارات سابقة ، فأخذت وأعطت ، وما أخذته من الثقافات اليونانية والفارسية أدخلته في سياق فكرها ورؤيتها ، وتركت بصماتها على الغرب بعد الحروب الصليبية ، وكان تأثيرها على الشعوب الغازية ملحوظاً ، لأنها كانت الأقوى فكراً والأشمل رؤية والأسمى فضيلة . . .

والمواجهة المعاصرة بين الثقافة الإسلامية والغرب والتي ابتدأت مع بداية العصر الاستعماري أوجدت حالة من فقدان التوازن ، وسرعان ما أخذت هذه الثقافة في امتطاء جيادها الأصيلة ، وهي الآن تصارع وتراهن على الصمود ، من خلال تمسكها بثوابتها وخصوصياتها ، ومن الطبيعي أن يقع ذلك الاحتقان الداخلي وأن تتعدد المدارس في نظرتها لذلك الاصطدام بين ثقافتنا والغرب ، بين المدرسة السلفية والمدرسة الاستسلامية والمدرسة التوفيقية ، ومن الطبيعي أن كل مدرسة تدافع عن رؤيتها واجتهادها ، حول طبيعة العلاقة بين الذاتية والعالمية ، وما زالت مجالس الحوار عامرة برواد هذه المدارس ، وليس هناك تناقض بين الذاتية والعالمية ، فالذاتية هي تعبير عن خصوصية ، والعالمية إطار للتعاون . . .

والثقافة هي أفكار ومشاعر وتصورات روحية وعقلية تؤمن بها الأمة ، وعندما تصبح الثقافة أداة لتطوير المجتمع من خلال تأثيرها على النظم والسلوكيات والقوانين يبرز مفهوم الحضارة كمجتمع يحترم ثقافته . . . والثقافة الخاصة لا تناقض المسار الحضاري العام ،ولا بد من توليد معادلة ممكنة للاندماج مع الحضارة العالمية مع الحفاظ على الخصوصية التي ترتبط بالهوية والانتماء ، لأن ذلك يحقق الذاتية ، ويجعل الحوار بين الثقافات والحضارات أداة لإغناء التجربة الإنسانية . . . . .

خصائص الثقافة العربية الإسلامية :

وتتميز الثقافة العربية الإسلامية بخصائص ثلاث .

الخصوصية الأولى : خصوصية التكوين :

وهذه الخصوصية تمنحها صفة القداسة والثبوت ، فهي نتاج رؤية إسلامية ابتدأت بالوحي كمنطلق لتكوين علاقة بين الإنسان والخالق ، والإنسان والكون ، والإنسان والخلق ، ونمت في ظل وعي إنساني عن طريق العقل ، المكلف والمؤتمن والمخاطب ، ومازالت دائرة هذا الامتداد تتسع يوماً بعد يوم ، معتمدة في ذلك على قدرات عقلية للإنسان مستمدة من تجربته الإنسانية ، محققة بذلك ذلك التمازج بين الوحي والإنسان والنقل والعقل ، والحكمة والشريعة . . .

الخصوصية الثانية : خصوصية الرؤية والامتداد :

وهذه الخصوصية تجعل الحركة العقلية محكومة بضوابط دقيقة ، تمنعها من الانزلاق والتيه والضياع ، وتوجهها بطريقة سليمة نحو أهدافها الإنسانية ، محققة بذلك سعادة الإنسان ومصالحه وأمنه وكرامته ، وهذه الخصوصية تجعل ثقافتنا العربية الإسلامية ثقافة هوية وانتماء ، وثقافة خارجة عن نطاق الثقافات القومية الضيقة ، والثقافات المحلية المحكوم عليها بالاختناق في مواقف الحوار الحضاري والالتزام الإنساني . . .

الخصوصية الثالثة : خصوصية الأهداف والغايات :

وهذه الخصوصية تجعل ثقافتنا العربية الإسلامية من الثقافات الإنسانية المرتبطة بوجود الإنسان ، لأنها ثقافة تنوير وتحرير ، تسهم في تكوين وعي إنساني بكرامة الكائن الإنساني ، يمكنه من الكفاح في سبيل الدفاع عن حقوقه الإنسانية في الحرية والكرامة . . .

والثقافة العربية نتاج رؤية إسلامية وهي وليد حي لفكر أمتنا ، ولتجربتها الحضارية ، ولعطائها العلمي في جميع جوانب المعرفة الإنسانية ، في العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والعلوم التجريبية ، وتراثها الحي دليل أكيد على عظمة عطاء هذه الأمة ، واستطاعت هذه الثقافة أن تحقق الأهداف التالية . . .

أولاً : تكوين ظروف التواصل الثقافي والتقارب الفكري بين أبناء هذه الأمة في مشرق الأرض العربية ومغربها ، وإيجاد قنوات متصلة وممتدة عبر شرايين الجسد العربي الواحد ، من خلال الوحدة اللغوية . . التي أسهمت في صياغة وعي بقدسية الكلمة وامتداداتها الدلالية . . .

ثانياً : الحفاظ على وحدة اللغة العربية ، وذلك بفضل القرآن الكريم الذي يعتبر الكتاب العربي الموحِّد لكافة اللهجات العربية ، والضامن لاستمرارية هذه اللغة . . .

ثالثاً : ربط حاضر هذه الأمة بماضيها ، بحيث يصبح تاريخها سجلاً ممتداً متواصلاً ، تقود صفحته السابقة إلى صفحته اللاحقة ، برفق وانسجام من خلال تكامل جهود الأجيال في الإسهام الحضاري .

رابعاً : إيجاد قنوات للتلاقي الروحي والفكري والسلوكي بين شعوب متباعدة ، جمعها الإسلام ، وألف بينها ، وجعلها غيورة على لغة القرآن ، سعيدة بإسهامها في خدمة هذه اللغة ، وتنمية هذه الثقافة ، لغة وفكراً وأدباً وفلسفة . . .

والثقافة العربية الإسلامية هي نتاج حي لأمتنا ، وقد أسهمت هذه الثقافة في مسيرة الثقافات الإنسانية ، وفي تكوين مقومات النهضة العلمية في مجالات العلوم الإنسانية والتجريبية ، وتتميز ثقافتنا العربية الإسلامية بتنوع مصادرها الإنسانية ، فهي وليدة تفاعل حضاري بين شعوب مختلفة ، أسهمت في نمو هذه الثقافة وفي امتداد أفقها الإنساني .

وتعتبر الثقافة مرآة صادقة لحياة الأمم والشعوب ، لأنها سجل رؤيتها الفكرية وميزان عطائها الحضاري ، وهي نتاج ذلك التفاعل بين الإنسان والحياة ، وهي أداة الأمن والاستقرار ، والأمن الثقافي شعار جديد بأن يأخذ موقعه في مصطلحاتنا العلمية وفي قواميسنا التنظيمية ، على مستوى المؤسسات التربوية والعلمية ، لأنه أداة تكوين ظروف التقارب بين الشعوب العربية ، والثقافة أداة أمنية ، لأنها ترتقي بمستوى سلوكيات المواطن وإدراكاته أولاً ، وتحقق له الاستقرار النفسي ثانياً ، ولهذا اهتمت الجامعة العربية بتأسيس المنظمات التربوية والثقافية ، وأقرت استراتيجية موحدة للثقافة العربية ، لكي تكون هذه الثقافة الموحَّدة موحِّدة للشعوب العربية ومحصنة لها من أخطار الضياع والتيه ، وبخاصة في عصر التحديات الإعلامية التي غزت قيمنا في البيوت المحصنة ، واخترقت حصون مدارسنا وجامعاتنا .

ونحن اليوم بحاجة إلى ثقافتنا العربية الإسلامية لكي تكون أداة التحصين والمواجهة ، لتحقيق الأهداف التالية :

أولاً : التأكيد على الهوية والانتماء لتمكين المواطن العربي من الشعور بالتميز عن الغير ، كوسيلة للدفاع عن الذات . . .

ثانياً : تعميق الشعور بأهمية الوحدة كأداة للصمود أولاً وكوسيلة للتنمية ثانياً ، وكوجود حضاري وقومي ثالثاً . . .

ثالثاً : تعزيز مكانة اللغة العربية ، في لغة الخطاب العلمي ولغة التخاطب الاجتماعي ، وتمكين هذه اللغة من أن تكون لغة علمية قادرة على التفاعل مع التقنيات الإعلامية ، وتكوين صناعة ثقافية غايتها تكوين المهارات والخبرات ، وتطوير وسائل البحث ، واقتحام عالم التقنيات الثقافية ، وتوحيد المصطلحات العربية ، وتشجيع جهود التعريب والتنسيق بين المؤسسات الثقافية . . .

ونريد لثقافتنا العربية الإسلامية أن تكون ثقافة أمة ، وليست ثقافة قطرية ، وأن تواصل جهودها في تأكيد وحدة أمتنا ، وأن تؤكد على دور المثقف في اختراق الحدود والأسوار ، مبشراً بوحدة هذه الأمة ، محذراً من خطورة سياسات التشتيت ، والتفتيت والتقسيم ، داعياً إلى عناق صادق بين الشعوب العربية ، منددا بكل ما يسيء إلى شخصية هذه الأمة . . .

وثقافتنا هي أداتنا لتوليد ملامح المشروع الحضاري العربي الذي نريده شعاراً حياً يرفعه كل مثقف ، ويصفق له شعبنا بحماس ، وتوفر له حكوماتنا أسباب نموه وازدهاره ، لكي يكون أداتنا لمواجهة تحديات الهوية والانتماء ، وهي تحديات حقيقية تستهدف شخصية هذه الأمة وثقافتها وعقيدتها وقيمها ، وأهم مقومات هذه المشروع الحضاري أن يكون واضح الانتماء لأرضنا ، ويحمل ملامح شعبنا ، وينظر باحترام لمقدساتنا الإسلامية والأخلاقية وأن يؤكد في أهدافه على أهمية الإنسان وكرامته وأن يعترف له بكامل حقوقه الإنسانية ، وأن يجعل المعرفة أداته في إحداث التغيير الذي نتطلع إليه ، وهو تغيير إصلاح وليس تغيير هدم ، وأن يعترف بدور العقل في ممارسة حقه في التفسير والتجديد ، ومواجهة أسباب التخلف والركود والجمود في مناهج التفكير ، في محاولة جادة لعقلنة ثقافتنا ، لكي تكون مؤهلة لاحتضان آمال هذه الأمة في التطور والتقدم . . .

دور الجامعات في مسيرة الثقافة :

وأؤكد في هذا المجال على أهمية دور الجامعات والمؤسسات العلمية في تكوين التنمية الثقافية ، فالتنمية غايتها الإنسان ، وأداتها الإنسان ، ولا تكون التنمية بغير ذلك الإنسان ، ونظراً لهذا الترابط بين التنمية والإنسان وجب علينا أن نوجه التنمية لأهداف إنسانية ، تتمثل في توفير حاجات الإنسان المادية التي تمثل المطالب

المباشرة لحاجاته المعاشية والمعنوية التي تمثل حقوقه الإنسانية . . .

ويتمثل دور الجامعة في التنمية من خلال الأسس التالية :

أولا : الاهتمام بنوعية التعليم والتكوين ، حيث يكون منسجماً مع حاجات المجتمع سواء من حيث التخصص أو من حيث جودة التكوين وجدية الإعداد . .

ثانياً : إعادة النظر في سياسة القبول ، بحيث يصبح القبول خاضعاً لمعايير أكثر موضوعية ، من حيث طبيعة التلاؤم بين التخصص والإنسان ، ومن حيث طبيعة القدرات والمهارات أو من حيث القابليات النفسية ، فمن يصلح للهندسة قد لا يصلح للطب ، ومن يصلح للآداب قد لا يصلح لدراسة الحقوق ، والغاية من هذا الاستخدام الأفضل للطاقات ، واستكشاف القدرات الإبداعية .

ثالثا : اعتبار الجامعة مؤسسة للبحث أكثر من مؤسسة للتعليم ، وغايتها قيادة نشاطات البحث العلمي في كل المجالات ، والتخطيط لإعداد متطلبات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من خلال برامج مدروسة ، خاضعة لمعايير ومقاييس واقعية . . .

والجامعة هي المؤسسة الأم المؤهلة لقيادة سفينة التنمية من خلال بحوثها ودراساتها ، لكي تكون التنمية غير مرتجلة ، ومحققة أهدافها المرجوة في تكوين ظروف تنمية سليمة . . .

وفي الوقت الذي نضع كل آمالنا في الجامعات والمؤسسات العلمية لقيادة سفينة التنمية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي فإن من واجبنا أن نعترف بالعوامل السلبية التي تعرقل مهمة الجامعات وتضعف عطاءها في مجال البحث العلمي ، وأهم هذه العوامل ما يلي :

أولاً : ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي ، وتعتبر البلاد العربية

من أقل البلاد إنفاقاً على البحث العلمي ، ووفقاً لإحصاءات اليونسكو لعام ١٩٨٠ فإن الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي لا يتجاوز ٠,٢٧ % من الناتج القومي بينما تنفق أوربا ١,٧٩ % من دخلها القومي ، وأمريكا ٢,٣٣ % ، وروسيا ٤,٦٧ % ، والدول النامية بشكل عام تنفق ٠,٤٥ % من دخلها ، والحد الأدنى الذي حددته اليونسكو للإنفاق على البحث العلمي يجب ألا يقل عن ١ % من الناتج القومي . . وهنا يبرز دور القطاع الخاص في تشجيع البحث العلمي من خلال ما يقدمه من تبرعات ووصايا لبرامج البحوث العلمية . .

ثانياً : هجرة الأدمغة العربية والكفاءات العلمية ، وهذه ظاهرة سلبية تؤدي إلى إفقار مؤسساتنا العلمية ، وهناك أسباب لظاهرة الهجرة ، وأبرزها تتعلق بعدم توفر البيئة الملائمة للبحث العلمي ، سواء كانت أسباباً مادية أو أسباباً متعلقة بإمكانات البحث وأدواته ووسائله . . وما زال عدد الباحثين في الوطن يعادل نسبة العشر لما هو موجود في البلاد المتقدمة ، من حيث النسبة لكل مليون من السكان . . .

ثالثاً : غياب استراتيجية عربية موحدة للتربية والثقافة والبحوث العلمية ، وما زلنا نشعر حتى الآن أن مخططاتنا التنموية يغلب عليها الارتجال ، وأن هناك فجوة واسعة بين الجامعات والمجتمع ، وبين الجامعات ومؤسسات التخطيط والتنمية ، وهذه الظاهرة جعلت الجامعات مؤسسة تعليمية وأفقدتها دورها القيادي في صياغة ملامح المستقبل . . .

التحديات المعاصرة :

ويقف مجتمعنا العربي الإسلامي في مواجهة تحديات حقيقية ، ولا بد له من التصدي لهذه التحديات بإرادة صادقة وبمنهجية علمية وبعقلية منظمة ، ومواجهة

المظاهر السلبية والسلوكيات الضارة ، ولن نستطيع أن نحقق النصر في معاركنا الخارجية مع أعداء هذه الأمة والمتربصين بها وبمصالحها وحقوقها المشروعة في الحرية والكرامة إلا إذا تغلبنا على مشاكلنا الداخلية ، المتمثلة في تصحيح أساليبنا في التربية والتوجيه والتفكير . . .

وأهم ما يجب أن نوجه اهتمامنا إليه أن نعكف على صياغة استراتيجية موحدة ترسم لنا منهجية مسيرتنا الفكرية والثقافية . . . ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية الأسس التالية :

أولاً : التركيز على أهمية الإنسان كرامة وثقافة ، ومن هذا المنطلق يصبح الإنسان في موطن الاعتبار والاحترام ، تصان كرامته ، وتحفظ حقوقه ، ويعترف له بكامل حقوقه في التفكير والتعبير ، وفي ظل هذا المبدأ تصبح التعددية الثقافية مظهراً حضارياً ، وتصبح المذهبية الفكرية أداة للتعبير عن تلك التعددية الدالة على احترام الإسلام لإنسانية الإنسان ولاختياراته والفكرية . . .

ثانيا : الاحتكام إلى العقل والثقة برؤيته ، وهذا منهج لا يتناقض مع خصوصية المصادر النقلية ، ولا يمكن أن يقع التناقض بين النقل والعقل ، فالنصوص النقلية خطاب ، وأداة فهمه وتفسيره العقل البشري ، وليس هناك خطاب بلا مخاطب ، والعقل هو أداة فهم الدلالة اللفظية للخطاب الشرعي . . .

ثالثاً : الثقة بالعلم ، والعلم نور ، والعالم قد يخطىء ولكنه لا يضل الطريق ، والخطأ في الأمور الاجتهادية أمر نسبي ، ومن الصعب أن نكتشف قوانين الصواب والخطأ في الأمور العقلية ، لأن العقل يبحث عن الطريق الأفضل ، ومن الطبيعي أن تتفاوت العقول في رؤيتها وتصورها ومن هذا المنطلق تصبح الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية هي القاطرة الأولى التي تقود حركة المجتمع وتعبد له المسالك والطرق . .

رابعاً : النظر إلى التراث كرمز لعطاء هذه الأمة ، وكسجل يؤكد أصالة الأجيال السابقة وجهادها في سبيل العلم والمعرفة ، وهو مصدر مساعد وملهم ، ولا يمكن للتراث أن يكون نقيضاً للواقع ، ولا أن نعكف عليه ونتوقف عنده ، فكل جيل مطالب بأن يضيف صفحة في تاريخنا ، والجيل الذي لا يضيف شيئاً سرعان ما يكون في موطن الإدانة والنسيان ، لأن الأجيال متنافسة في حجم عطائها ، ولا نريد لجيلنا أن يكون عالة على أجيال سابقة أو لاحقة. .

وإننا لا ننظر إلى التراث نظرة قداسة وفي الوقت ذاته ننكر كل الإنكار على خصوم تراثنا الذين يقفون موقف العداء من هذا التراث ، فتراثنا جزء من شخصيتنا ، وهو تاريخنا ، وهو عطاء أجيالنا ، وهو ثروتنا الحضارية والفكرية والثقافية. . . فمن دعا إلى محاربة التراث وشكك في عظمته فقد أساء إلى مشاعرنا . والشعوب الحية كالأفراد لا يضيق أحد بانتمائه ولا بتاريخه ، والتراث عنصر توازن في مسيرة الأمة ، وهو ثروة فكرية وثقافية ، ومن واجبنا أن نضيف إليه الجديد وأن نثريه بآرائنا وتجربتنا. .

خامساً : الاعتراف بحق العالم المتمكن في ممارسة حقه الفطري والشرعي في الاجتهاد ، والاجتهاد حق ، من بلغ مرتبة الاجتهاد لا يقبل منه التقليد ، والتقليد لا يقبل إلا من جاهل ، ويلتمس العذر للعالم إن اخطأ فيما اجتهد فيه ، ولا يلتمس له العذر في التقليد ، لأن المقلد لا يملك المعرفة التي تمكنه من اختيار الرأي الأصح ، والحق في الأمور الاجتهادية أمر نسبي ، ولكل مجتهد أجر ، ولا أجر لمقلد. .

سادساً : اعتبار التعددية الثقافية والفكرية مظهراً حضارياً وحقاً إنسانياً ، وهي دليل وعي الإنسان بذاته وتفاعله الإيجابي مع محيطه ، ولا يمكن لحرية الفكر أن تصبح ظاهرة سلبية ، لأن هذا الحق امتداد للوجود الإنساني ، وقد حفل تراثنا

العربي الإسلامي بالكثير من الآراء والاجتهادات وأوجه التأويل والتفسير . . في جميع مجالات المعرفة الإنسانية ، وتكونت مدارس معرفية متنوعة . .

البعد الثقافي للنظام العالمي الجديد

من الصعب علينا أن نتجاهل البعد الثقافي للنظام العالمي الجديد ، الذي مازال اليوم في طور طفولته ، ولم تحدد ملامح شخصيته بعد ، والكلمة الأدق أن يطلق عليه لفظ الوضع العالمي الجديد ، الذي أفرزته التحولات السريعة في مسار السياسة الدولية ، وأهمها انهيار الاتحاد السوفييتي كقوة توازن ومواجهة ، وأدى هذا إلى اضطراب واضح في مسار السياسات الدولية ، وبرزت الشرعية الدولية لأول مرة عارية خجولة ، أمام القوة المهيمنة الضاغطة التي استخدمت نفوذها للسيطرة على العالم . .

والنظام العالمي يعتمد على ركيزة ثقافية وتاريخية وهي جزء من الموروث الغربي الذي تداولته الأجيال ، ومازال يحكم علاقة الغرب بالشرق ، وهي نظرة عرقية وعنصرية ،فالغربي ينظر إلى الشرق كعرق محكوم ويجب أن يحكم ، وعندما ينظر إلى الشرق كشريك جغرافي في الحوض المتوسطي فإنه ذلك الشريك الضعيف ، الذي يملك حق الوجود ولا يملك حق الحرية والكرامة ، ولهذا كان الاستعمار وكان الانتداب .

وأبرز كتاب عرّى هذه العلاقة بين الغرب والشرق هو كتاب الاستشراق الذي كتبه الدكتور ادوارد سعيد وهو أستاذ في الجامعات الأمريكية وهو ابن المدرسة الغربية ، ومع ذلك فقد أثار كتابه غضب المفكرين الغربيين ؛ لأنه فضح فيه مهمة الاستشراق ، واعتبره جهازاً ثقافياً يقوم على أساس العدوانية وأن الأفكار التي تبرز معنى التخلف والانحطاط في الشرق تقوم على أسس تقر نظرية التفاوت

العرقي ، والغرب ينظر للشرقيين لا بصفتهم كمواطنين ، وإنما كمشكلات تتطلب الحل ، بالانتداب أو الوصاية أو التحكم .

وأكد الدكتور سعيد أن الاستشراق استجاب للثقافة التي أنتجته أكثر مما استجاب لموضوعه العلمي ، وهو جزء من ثقافة الغرب ورؤيته للشرق . . .

وهذه نظرة تؤكدها السياسة الدولية المعلنة التي تحاول أن تبسط سلطانها على العالم العربي والإسلامي كخطوة أولى وسريعة وضرورية .

ولو رجعنا إلى البيان الصادر عن قمة مجلس الأمن بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩١ والذي يعتبر الوثيقة الأكثر وضوحاً في رسم معالم المجتمع العالمي الجديد لوجدنا أنه ينص على أمور ثلاثة :

الأول : صون السلم والأمن الدوليين .

الثاني : إقرار نظام الأمن الجماعي عن طريق نزع السلاح ومقاومة الإرهاب .

الثالث : تحقيق الديمقراطية وإقامة أشكال حكم متجاوبة . .

ونلاحظ أن هذا البيان يدور حول هدف واحد يتمثل في تكريس مفهوم الأمن من خلال إقامة الأنظمة المتجاوبة مع المفهوم الغربي الذي يكرس حالة الاستسلام للنموذج الغربي ، في مجال الثقافة والقيم أولاً وفي قبول السيطرة على السياسات والمواقف في المجال الاقتصادي والاجتماعي ثانياً . . واعتبر هذا البيان أن كل مقاومة أو رفض لهذا النموذج الغربي يدخل ضمن الإرهاب الدولي ويهدد الأمن الجماعي ، ويبرر للشرعية الدولية أن تتدخل بكل وسائل الضغط والحصار والمقاطعة لإعادة المتمردين إلى جادة الاستسلام . .

وهذا منهج شديد الخطورة ، لأنه يوقظ ذكريات الشعوب وهي تدافع عن سيادتها واستقلالها ، والسيادة ليست مجرد شعار وإنما هي ممارسة ، وقدرة تفاوضية

للدفاع عن الحقوق والمصالح ، فمن سلبت إرادته التفاوضية في الدفاع عن حقوقه فقد سلبت منه سيادته . . والشعوب عندما تستفز في كرامتها تستغضب ، والمستغضب يخيف ويرعب . . لأنه يقاتل عن قضية . . .

والأمن الجماعي لا تحققه القوة وإنما يحققه العدل ، والحوار لا يقوم على أساس القهر والإذلال ، وإنما يقوم بين متحاورين متكافئين يملك كل منهما حرية الدفاع عن قضيته ، وأول شرط لنجاح الحوار بين شمال القوة والغطرسة وجنوب الفقر والتخلف أن يغمد القوي سيفه وأن يجلس إلى مائدة الحوار ، وهو حوار التعايش والتساكن ، في سبيل الأمن والسلام ، وإذا كان الغرب يملك القوة فإنه يحتاج إلى الأمن ، والشعوب سبيل الأمن والسلام ، وإذا كان الغرب يملك القوة فإنه يحتاج إلى الأمن ، والشعوب المستذلة والمستضعفة لا تمنح الأمن إلا بعد أن تشعر بوجودها وكيانها وحريتها . .

ويجب على النظام العالمي الجديد أن يراعي الأسس التالية :

أولاً : الاعتراف القانوني و الواقعي بخصوصيات الشعوب الثقافية والعقدية وبقيمها الأخلاقية والدينية . . .

ثانياً : التخفيف من حدة الفجوة النفسية الناتجة عن الموروث التاريخي والثقافي في ضمير شعوب الغرب تجاه العالم العربي والإسلامي .

ثالثاً : تمكين الشعوب العربية والإسلامية من استخدام التكنولوجيا العلمية لتطوير ذاتها وإمكاناتها للتغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبطالة والجفاف والفقر والمرض والتعليم .

رابعاً : الاعتراف بحق الدول العربية في الدفاع عن مصالحها الحيوية واستثماراتها وأسواقها التجارية في ظل قواعد المنافسة السليمة من غير وصاية أو تدخل .

خامساً : عدم فرض النموذج الغربي كنموذج حضاري وحيد فيما يتعلق بمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكانة المرأة والقوانين ، فبلادنا العربية تأبى أن تأخذ بأي نموذج يتناقض مع عقيدتها وقيمها وأخلاقها ، ومن حق كل شعب أن يختار نموذجه وأسلوب حياته بعيداً عن أي وصاية ، والنموذج السليم والصحيح هو ذلك النظام الذي ترتضيه الأمة وتختاره والذي يجسد خصوصياتها ويعبر عن أخلاقياتها ويعالج قضاياها . .

موقف النظام العالمي الجديد من الإسلام :

ونتساءل الآن عن موقف النظام العالمي من الإسلام ، وقبل أن أجيب عن هذا التساؤل أود أن أحدد مفهوم الأصولية ، ومن الطبيعي أننا نتحفظ على استخدام هذه اللفظة التي استخدمها الإعلام الغربي ، وجعلها مرادفة للتطرف والعنف . .

ومن حقنا أن نعيد النظر في الاستخدامات الإعلامية لهذه الكلمة ، انطلاقاً من المفهوم اللفظي والاصطلاحي لمفهوم الأصول والأصولية . .

و (الأصولي) هو العالم بقواعد الأصول ، ووظيفته البحث عن القواعد الكلية وعن الأدلة الشرعية ، وتأتي لفظه الأصولي مرادفة للفظة الفقيه ، فهناك الأصوليون وهناك الفقهاء ، وتختلف مهمة كل منها عن الآخر ، فالفقيه مهمته استنباط الأحكام الجزئية من الأدلة الشرعية والأصولي يبحث عن القواعد التي يعتمد عليها الفقهاء في استنباطهم للأحكام . .

هذا هو الاستعمال الدقيق لكلمة الأصولي ، ولم تستخدم كلمة الأصولية في مصطلحاتنا اللغوية ، واستخدمت كلمة (الأصالة) في معرض التعبير عن شرف الانتماء وسمو السلوك ، يقال : فلان أصيل أي : ينتمي إلى أصل شريف ، وتطلق لفظة (الأصل) على أسفل الشيء ، والأصل يقابل الفرع ، يقال : أصل

الشجرة وفروعها . . والأصيل هو صاحب الحسب الرفيع ، ويطلق لفظ (الأصيل) في مقابلة الوكيل ، ويطلق على من يتصرف عن نفسه . . وأصول الدين أي قواعده الكلية التي تنبني عليها الأحكام .

وقد استخدم الإعلام الغربي لفظة الأصولية الإسلامية في معرض الإدانة والتشويه لصورة الإسلام في الغرب ، وجعلها مقترنة بالتطرف والعنف والتخلف والجمود ، وهذا استخدام خاطىء ومغرض ، فالتطرف ظاهرة عالمية ، في الشرق والغرب ، وهو في أمريكا كما هو في اليابان ، وهو في أوروبا أشد خطورة ، لأنه يعبر عن عنصرية واضحة وكراهية للعرب والمسلمين .

وقد اشتهرت ثقافتنا العربية الإسلامية بقدرتها على قبول التعددية الدينية والقومية واللغوية والعرقية ، ولم تكن ثقافتنا ثقافة عنصرية ، وحظيت الأقليات المسيحية واليهودية في البلاد العربية بكامل حقوقها الإنسانية والدينية والثقافية ، ولم تشهد بلادنا محاكم للتفتيش كما شهدت بلاد الأندلس ، ولم يطارد اليهود في ظل حضارة الإسلام كما طوردوا في أوروبا . . ومن ارتضى منهم أن يعيش في كنف مجتمعاتنا العربية والإسلامية فله كامل حقوق المواطنة ، وهو آمن على عقيدته وحياته وماله . .

والعنف ظاهرة مرضية ، وهو يتناقض كلياً مع أخلاقية الإسلام ، والمجتمعات الإسلامية ترفض التطرف والعنف ، وتؤمن بقدسية الحياة البشرية ، وتدين كل أنواع العدوان . .

وإننا نطالب الغرب بألا يشجع التطرف في بلادنا عن طريق استفزازه لمشاعر هذه الأمة وتجاهله لحقوقها المشروعة في تحرير أراضيها ، وفي رفضها المشروع لسياسات التبعية والوصاية والهيمنة التي تفرض على أمتنا ، وليس من حق الإعلام الغربي أن يمارس سلطة الرقابة على اختياراتنا ، وإسلامنا لا يخيف شعوبنا ،

وثقافتنا لا تهدد هويتنا وانتماءنا ، والعنف سلوك مخالف لعقيدتنا ، والجريمة في موطن الإدانة في كل المجتمعات الإسلامية . .

وهنا نطرح هذا التساؤل :

هل العلاقة بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية علاقة تكامل أم علاقة تناقض ، ففي ظل العلاقة التكاملية يصبح التعايش أمراً طبيعياً وضرورياً ، ويصبح الحوار مفيداً ، لأنه ينطلق من شعور كل طرف بوجوب الأخذ والعطاء ، لكي يحقق الحوار أغراضه في مجال التساكن الحضاري بين ثقافتين مختلفتين ، لا تستطيع إحداهما إلغاء الأخرى ، لقدرة كل ثقافة على الصمود في مواجهة الثقافة الأخرى . . وإذا كانت العلاقة تقوم على أساس التناقض فعندئذ يصبح الحوار أداة لاختراق الحضارة الأقوى حصون الحضارة الأضعف ، وإننا لا نغلق أبواب الحوار بين ثقافتنا وثقافة الغرب ، لأننا نؤمن أن أمتنا قادرة على الدفاع عن وجودها الثقافي والحضاري ، ومن واجب الغرب أن يفتح صدره وقلبه من غير أضعان وأحقاد موروثة لقبول الشخصية العربية الإسلامية بكل مقوماتها وخصائصها . .

ولا شك أن التعددية الثقافية في إطار حضارة إنسانية ممتدة وموصولة ظاهرة حضارية ، واعتراف أخلاقي بإسهامات الشعوب والأمم في نمو ثورة معرفية وعلمية وصياغة وعي إنساني بأهمية تطوير الحياة واحترام كرامة الإنسان .

والحوار هو الأسلوب الأمثل لتحقيق أمرين :

أولاً : تطويق مخاطر التطرف في الأفكار والسلوكيات ، لأن الحوار يخفف من أخطار الاحتقان النفسي والتوتر العصبي ، عن طريق تفريغ ما في النفوس من اختناقات مكبوتة .

ثانياً : إعادة صياغة المنهج التربوي الاجتماعي في قبول التعددية الفكرية والثقافية كشرائح اجتماعية تملك حق التعبير عن ذاتها وكيانها وفكرها في إطار صيغة تعايش ضروري لتحقيق تكافل اجتماعي في مواجهة الأخطار الخارجية ولدعم الوحدة الوطنية التي تعتبر الضمان الوحيد للاستقرار الاجتماعي . .

والحوار أسلوب حضاري لمواجهة الأزمات ، ومهما كانت أخطاره ومساوئه فإن الآثار الناتجة عن انعدام الحوار أشد خطورة على المدى البعيد ، وكما أن الحوار هو الأسلوب الأمثل لتحقيق السلام الاجتماعي في إطار المجتمعات التي تبرز فيها التعددية كجزء من نسيجها الوطني فإن الحوار هو الطريق الأمثل في العلاقات الدولية ، بين الشمال والجنوب ، وبين دول الحوض المتوسطي ، على الضفتين الأوروبية والعربية ، التي تعاني اليوم من اختناقات خطيرة بسبب قيام الاتحاد الأوروبي الذي خلف آثاراً سلبية على العلاقات التاريخية بين دول هذا الحوض ، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وبخاصة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية وقوانين الهجرة والأنظمة الحمائية التي أغلقت الأبواب في وجه المصالح الاقتصادية للدول المغاربية العربية ، وانعكس ذلك بطريقة مباشرة على الأوضاع الاجتماعية والأمنية في تلك الدول . .

وأؤكد في هذا المجال أن الأمن الاجتماعي مرتبط بتحقيق تنمية حقيقية ، والتنمية طموح مشروع لمجتمع يتطلع إلى الأفضل ، عن طريق توليد طاقات نفسية وتكوين حركة اندفاع للتغلب على تحديات التخلف ، عن طريق تمكين الإنسان من مخاطبة الطبيعة وإتقان فن تسخير الطاقات الطبيعية لخدمة الإنسان ، لمضاعفة الإنتاج ، وتكوين فرص جديدة للتشغيل وأداة ذلك أولاً وأخيراً تكوين الإنسان القادر على العطاء والإبداع ، والتخطيط العلمي هو أداة التنمية السليمة ، والجامعات والمؤسسات العلمية هي البوابات الحقيقية والضرورية لتحقيق التنمية . .

وألخص في الختام أهم المرتكزات الأساسية التي وردت في هذه الدراسة وهي :

أولاً : اعتبار الثقافة العربية الإسلامية الأداة الطبيعية والضرورية لتعميق شعور المواطن بالانتماء إلى أمته وأرضه وثقافته ، ولتمكينه من مواجهة التحديات الثقافية والفكرية التي يوجهها الإعلام الغربي . .

ثانياً : الاهتمام بتكوين الإنسان ، تربوياً وثقافياً وعلمياً ، عن طريق إعادة النظر في مناهجنا التربوية ، لتأصيل ثقافتنا لكي تكون ثقافة هوية وانتماء ، وتطوير أساليبنا العلمية في مجال البحوث الأكاديمية . .

ثالثاً : الاعتراف بدور الجامعة والمؤسسات العلمية كأداة لإحداث التصحيح والتأصيل ، وتكوين ظروف التغيير المطلوب إلى الأفضل ، عن طريق تكوين كفاءات علمية ، وتدريب مهارات قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، والتعامل معها بكفاءة ، ومضاعفة الإنفاق في مجال البحوث العلمية ، وتشجيع الأدمغة العربية المهاجرة على العودة إلى أرضها العربية وتوفير أسباب الاستقرار النفسي لها . . لكي تبني وتعطي . .

رابعاً : احترام حرية الفكر ، وتشجيع الحوار العلمي لإيجاد جسور بين الأطراف المختلفة ، وتقارب بين الآراء ، لإغناء فكرنا مع احترام كامل لمكونات ثقافتنا وقدسية ما وقع الاتفاق عليه من أصول العقيدة ومبادئ الشريعة وقيم الأخلاق . . . والاجتهاد مشروع ومرحب به في كل ما وقع الاختلاف فيه وما وقع الاحتكام فيه إلى العقول وما ارتبطت به مصالح البشر .

خامساً : اعتبار الوحدة الوطنية ، سواء على الصعيد القطري أو على الصعيد العربي مطلباً دينياً وقومياً وأخلاقياً ، وإفشال مخططات الفتنة والتمزيق ، لكي يتمكن مجتمعنا من مواجهة الأخطار المحدقة به ، والتي تستهدف هويته وثقافته وعقيدته وقيمه وأمنه . .

وأدعو الله تعالى أن يحفظ هذه الأمة ، وأن يسدد خطاها ، وأن يمكن لها في

الأرض ، وأن يجعل جهادها وصمودها امتداداً لجهاد المجاهدين في سبيل الدفاع عن مقدساتهم وخصوصياتهم الحضارية والثقافية والتاريخية . .

البحث الثامن

أهمية البعد الاجتماعي والاقتصادي لحقوق الإنسان في الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة

من الصعب على المجتمعات المعاصرة أن تغفل أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط ضروري لإقرار حقوق الإنسان ، لأن هذه الحقوق ليست مجرد شعار يرفعه حزب متطلع إلى السلطة ، أو يافطه يحملها يائسون في لحظات الغضب ، أو مادة مدونة في دساتير معلنة ، ترددها الأفواه ، في كل مناسبة ، ويقع تجاوزها في كل موقف . .

ولا يمكن لحقوق الإنسان أن تكون مطيةً إعلامية تستخدمها الدول القوية ضد الشعوب النامية ، لممارسة ضغوط سياسية واقتصادية ، ولإقرار مواقف وتمرير قرارات ، يراد بها تأكيد سياسة الهيمنة ، ورسم معالم مجتمع جديد يمارس فيه الشمال القوي سلطة الوصاية على الجنوب المثقل بجراح الفقر والتخلف والصراعات الإقليمية . .

وأول شرط لتوفر الظروف الموضوعية لحقوق الإنسان أن يشعر المواطن بالأمن النفسي الذي يتحقق من خلال إشباع حاجاته الأساسية في الطعام والكساء والعلاج ، فالجائع يحتاج إلى الطعام والمريض يحتاج إلى العلاج والمشرد يحتاج إلى السكن ، ولا يمكن للشعارات أن تحقق أهدافها إذا لم تقترن بمخططات موضوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . . .

ومن اليسير على البلدان الغنية أن تسهم بطريقة إيجابية وموضوعية في إقرار حقوق الإنسان في الدول النامية من خلال الالتزام بالتوصيات التالية :

أولاً : تخفيف أعباء المديونيات المذلة : التي جعلت الدول النامية أسيرة أوضاع اجتماعية بائسة ويائسة ، وهذا الواقع يتناقض كلياً مع إقرار حقوق هذه الشعوب في الحياة الكريمة . .

قدم هذا البحث إلى أكاديمية المملكة المغربية التي انعقدت بالرباط عام ١٩٩٢ الدورة الثانية .

ثانياً : إعطاء الشعوب النامية حرية كاملة في اختيار مصيرها ، والتخطيط لواقعها ومستقبلها ، كما تراه لنفسها ، وبما ينسجم مع أعرافها وتشريعاتها وقيمها ومصالحها الحيوية . .

ثالثاً : التخفيف من القيود الاحتكارية والتجارية والنقدية التي تمارسها الدول القوية ضد الدول الضعيفة ، بحيث تخضع المبادلات والاتفاقات لعوامل التنافس السليم .

رابعاً : إعادة الاعتبار للشرعية الدولية لكي تكون شرعية حقيقية تجسد ضمير الإنسانية المتحضرة في سعيها الصادق لحماية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وحقوق الدول ، في ظل دستور دولي تعكف البشرية المتحضرة على صياغته وتطبيقه والسهر عليه ، تلغي فيه امتيازات الأقوياء ، وتختفي من مواده وفصوله روح الاستعلاء ، فلا يتطاول قوي على ضعيف ، ولا يُغتصب حق لشعب في سيادته على أرضه وقراراته . . .

وتبرز الأديان السماوية كأمل مرتجى ، يُستقى من تشريعاتها القانونية وتعاليمها الأخلاقية وتربيتها الروحية ملامح هذا التصور ، الذي ينطلق من منطلق احترام حقوق الإنسان لإقرار مبادئ أساسية ، يمكن أن تكون الأساس لدستور دولي يسهر المجتمع الدولي على حمايته .

ومن أهم هذه المبادئ ما يلي :

أولاً : الإقرار الفعلي والحقيقي بكرامة الإنسان ، والاعتراف له بجميع حقوقه الإنسانية . . .

ثانياً : إعادة النظر في توزيع الثروات ، بحيث يتحقق التكافل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، كما يتحقق التكافل بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد .

ثالثاً : تحريم جميع السياسات الاحتكارية وسياسات التدخل في الأسعار

والمنتجات والتجارة الدولية ، وإخضاع ذلك لقواعد موضوعية . .

رابعاً : اعتبار المعرفة الإنسانية ثروة إنسانية مشتركة ، وتمكين الدول الضعيفة من امتلاك التكنولوجيا التي تمكنها من تطوير إمكاناتها الاقتصادية . . .

خامساً : اعتراف الشمال بحق الجنوب في الحياة الكريمة . . . والإسهام الحقيقي في تخفيف آلام الشعوب الفقيرة والمستضعفة . .

وقد تميَّز الفكرُ الفقهي في الإسلام باحترام حقوق الإنسان ، وجعلَ حق الحياة مقدسا ومصوناً ، وأوجبَ حقوقاً تضمن لكل إنسان حقه في الكرامة الإنسانية ، واعتَبَرَ الكفاية المادية من أبرز الحقوق المكفولة للإنسان ، سواء في حالات العجز والشيخوخة أو في حالات البطالة وضعف الأجور .

ومن عظمة الفكر الإسلامي أنّه طوّر مفهوم الإحسان من عمل تطوّعي اختياري إلى فريضة دينية وواجب قانوني ، تسهر الدولة على تطبيقه ، حماية لحقوق المستضعفين والمستذلين ، ممن طاردهم الفقر وطوقهم العجز ، وأبطلَ عقوداً مبرمة ، وألغى اتفاقات ملزمة في حالات اختلال القدرات التفاوضية ، وبروز دلائل على حالات إكراه وإذعان تخل بسلامة تلك العقود ، وتؤكد عدم أخلاقية هذه السلوكيات الاجتماعية التي تكرس حالات الاختلال المادي في المجتمع ، وتتعارض مع احترام الإسلام لحقوق الإنسان في الكرامة . .

ولا يمكن الاعتماد على الإحسان الاختياري في تكوين علاقة تكافلية بين الأغنياء والفقراء ، فالإحسان الاختياري يحمل معنى المنّة ، ويؤديه صاحبه متردداً ومتثاقلاً وغالباً ما ينتقصه ، بخلاف الإحسان الإجباري بمفهومه الإسلامي فإنه يقيم علاقة تضامنية ثابتة ودائمة ، تحميها السلطة وتغذيها العقيدة ، وتحقق التساكن والتعايش بين غني وفقير ، لا يضيق الغني بما يدفع ، ولا يُستذَل الفقير بما يأخذ ، وبهذه التشريعات الممتدة عبر قنوات القرابة والتجاور والتساكن ينسج

المجتمع رداء أمنه الاجتماعي ، وتمتد يد الفقير إلى الغني مصافحةً ومؤازرة ، معلنةً إخاءها الإنساني ، آمرةً بالمعروف ناهية عن المنكر ، متصدية لكل عابث بأمن المجتمع ، منكرةً بأحداقها ونظراتها على كل من ينقض (وثيقة الإخاء والتعايش والتساكن) بين أطراف المجتمع . .

ومن الصعب على الأغنياء سواء كانوا أفراداً أو دولاً أن ينعموا بطريقة أنانية بثرواتهم ، سيسمعون خلال الليل أنات المستضعفين وهم يتألمون ، وسرعان ما يصبح البؤس يأساً والألم غضباً ، وعندما يستفيق الحالمون من أحلامهم الوردية فسرعان ما سوف يكتشفون أن اللهب قد اشتعل في الحقول المخضرة ، رافعاً راية التطرف ، معلناً حربه على السلام ، ممزقاً ذلك الرداء الأخضر الذي يرمز إلى الأخوة والتساكن . .

لقد أراد الإسلام من خلال تشريعاته الاجتماعية والاقتصادية أن يحصن المجتمع الإسلامي من أخطار التمزق الداخلي والصراع الطبقي ، وذلك من خلال اعترافه بحقوق الإنسان ، ووضع القيود على طغيان الفرد في حالة انهياره أمام سطوة الثورة ، بحيث يصبحُ ذلك الفرد أسيرَ قيودٍ وحقوق تحد من قسوة قبضته ، وتذكره في كل حين ، بحق الآخرين عليه ، سواء فيما يتعلق بحقوق الكرامة المتمثلة في وجوب احترام مشاعر الآخرين أو فيما يتعلق بالتزاماته المادية نحو أسرته وأقربائه والمستضعفين من أهل بلده . . .

ولو استعرضنا أهم التشريعات الاقتصادية التي أقرها الإسلام احتراماً لحقوق الإنسان ، ومراعاة لمتطلباته المادية ، وحماية لمصالحه المالية لوجدنا بناء متكاملاً من المعايير والضوابط والقيود شُرعت بدقة وإحكام لمطاردة كل شكل من أشكال الأنانية الفردية ، ولإدانة كل أنواع الممارسة اللا أخلاقية في العقود والاتفاقات التي تقوم على أساس استغلال القوي للضعيف ، ولا يكتفي الإسلام بتحريم هذه السلوكية الجائرة ، وإنما يعلن بطريقة قاطعة وحاسمة بطلان هذه الاتفاقات

والعقود ، والتنديد بمن يقوم بها ، وإدانة كل أنواع المعاملات الظالمة . .

ومن أبرز هذه المبادئ ما يلي :

أولاً : الطبيعة الاجتماعية لفكرة الحق :

وتتمثل هذه الطبيعة الحقوقية في تقييد فكرة الحق بالمصالح الاجتماعية المعترف بها أو المصالح الفردية التي لا تعارض المصالح الاجتماعية ، ويعتبر الاعتراف الشرعي بالمصالح الفردية شرطاً ضرورياً لنشوء فكرة الحق بالمفهوم القانوني والذي يترتب عليه ثبوت سلطة فعلية وقانونية لصاحب الحق على تلك الحقوق ، ومن هذا المنطلق قسم فقهاء الإسلام الحقوق إلى أقسام ؛ حقوق الله وحقوق العباد ، ويترتب على هذا التقسيم أن ما كان من حقوق الله في المعاملات أو العبادات التي يرتبط بها حقوق الغير يراد به احترام حقوق الآخرين ، في إشارة واضحة لارتباط حقوق الله باحترام المصالح الاجتماعية ، وإذا كانت الحقوق الفردية تقرّ لصاحبها بسلطة مطلقة في مجال التمليك والتصرف والاستعمال فإن الطبيعة الاجتماعية لتلك الحقوق تجعل صاحب الحق مقيداً بقيود تنتقص من سلطته ، مراعاة لحقوق الآخرين . .

ويتمثل حق الله على عباده في وجوب مراعاة مصالح الخلق ، فالشرعية ليست مطلقة ، وهي مقيدة بمصالح المجتمع ، ولا يحتج بالشرعية لإقرار ظلم ، لأن الظلم مفسدة ، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح . . .

ثانياً : الطبيعة الاجتماعية للملكية الفردية :

وتبرز آثار هذه الطبيعة في إقرار سلطة رقابية يمارسها الشرع على المالك ، تحد من سلطته المطلقة ، وتقيده بقيود صارمة ، سواء في مجال الاستثمار أو في مجال الإنفاق ، فلا يستثمر ماله فيما هو ضار بالمجتمع ولا يمارس ظلماً أو استغلالاً أو احتكاراً ، ولا يسلك مسالك السفهاء الذين يتصرفون بغير رشد ، فإذا لم يمتثل

لتلك الضوابط الشرعية فسرعان ما يتدخل الشرع ليحجز عليه ويمنعه من التصرف فيما يملك .

وهذه الطبيعة الاجتماعية لكل من الحقوق والملكيات تجعل الأموال في نظر الإسلام أداة تسخير وإعمار ، لخدمة المجتمع ، والنهوض بأمره ، يتكاتف الغني والفقير في حمل أعباء التكاليف ، ويسهم الأقوى في رفع المشقة عن الأضعف ، إقراراً بحق الجميع في حياة كريمة ، ورعاية لقيم أخلاقية تعتبر الأساس في توفير أسباب التعايش و التساكن بين المجتمعات المتفاوتة في قدراتها المالية . .

ثالثاً : أقر الإسلام مبدأ المشاركة فيما ترتبط الحياة به ، ولا تستقيم بدونه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ و النار » ، ويقاس على هذه الأشياء كل ما اشتدت الحاجة إليه ، وتعلقت أسباب الحياة به ، من أنواع الغذاء الضروري والمياه والكهرباء ، والمشاركة لا تعني انتفاء قيمة هذه السلع ، وإنما تعني عدم جواز احتكار ما هو ضروري لحياة البشر ، وتعتبر التكنولوجيا اليوم وأنواع المعرفة ملكاً للبشرية ، لا تقبل الاحتكار ، ولا يجوز لمجتمع متقدم أن يحتكر ما احتاجت إليه الشعوب الأخرى ، أو أن يتمادى في شروط عطائه ، مستغلاً حاجة الشعوب الأخرى لذلك . . .

رابعاً : أقر الإسلام مبدأ المشاركة بين الأغنياء والفقراء من خلال إقراره لفريضة الزكاة ، ويجب على المسلم أن يدفع نسبة ثابتة من أمواله في كل عام ، للفقراء والمساكين والمحتاجين من الغارمين وأبناء السبيل ، ولا يعفى من تلك الأموال إلا ما كان للاستعمال الشخصي . . وتختلف هذه الفريضة عن الضريبة ، من حيث وجوب توجيهها للأفراد والمصالح التي تحقق الأمن الاجتماعي والغذائي وترفع الضائقة في حالات الكوارث الطارئة . . .

خامساً : حرم الإسلام جميع أنواع الكسب المرتبط بالظلم ، ومن هذا المنطلق فقد حرم الربا والغش والاحتكار والإضرار بالناس ، و أوجب على ولي الأمر أن

يتدخل في الحالات التي يمارس فيها القوي سلطة الهيمنة و الإذلال والابتزاز ضد الفقير ، ولا يتصور الربا والاحتكار إلا في حالات تفاوت القدرات التعاقدية بين الطرفين ، لامتلاك أحد الطرفين سلطة القرار والتحكم في الطرف الضعيف ، وهنا يتدخل الإسلام لإبطال هذه العقود الجائرة التي تستظل بمظلة شرعية وقانونية مفترضة وموهومة ، يجد الطرف الضعيف نفسه في موطن الإذعان ، فيوقع عقداً بإرادته المسلوبة وبيده المرتجفة المستذلة بدوافع الفقر و الجهل و الضعف.

سادساً : أوقف الإسلام تطبيق العقوبات على جرائم السرقة في أيام المجاعة ، احتراماً لحقوق الإنسان في الحياة ، لأن الغاية من العقوبة هي الردع والتأديب ، والجائع مضطر ، والاضطرار ينفي عنه صفة الجريمة ، لأن حق الحياة ثابت للإنسان ، ومن حق الفقراء سواء كانوا أفراداً أو شعوباً أن ينالوا حظهم من خيرات الأرض ، فإذا أضاقت أرضهم بمطالبهم الضرورية فيجب أن تتسع الأراضي الخصبة ولو كانت بعيدة عنهم لما يحتاجون إليه من مطالب ضرورية . . .

سابعاً : إبطال العقود الاحتكارية المرتبطة بظلم أو استغلال .

ويتمثل الظلم في كل العقود التي تبرم بين أطراف متفاوتة في قدراتها التفاوضية ، لأن شرعية الاتفاقات تستمد من تعبيرها عن إرادة المتعاقدين والمتفاوضين ، بحيث يتمكن كل فريق من الدفاع عن مصالحه وحقوقه في ظل انتفاء أي شرط من شروط الإكراه والإذعان ، فإذا انتفت القدرة التفاوضية وانعدمت حريات التعبير عن الإرادات والمصالح فسرعان ما تفقد هذه الاتفاقات شرعيتها القانونية والأخلاقية ، وتصبح غير ملزمة لأي طرف من أطرافها ، لأن الطرف الضعيف يحتاج إلى قوة لكي تمكنه من التفاوض ، ولهذا فإن معظم الاتفاقات الاقتصادية الدولية بين شمال قوي متمكن وجنوب ضعيف مذعن تفتقد صفة الشرعية القانونية .

ثامناً : ربط نظام الأجور بحاجات الإنسان ، فلا يمكن للأجور أن تقل عن الحاجات ، لأن حد الكفاية مكفول بالوجود الإنساني ، وهو مكفول في حالات

العجز و الشيخوخة و البطالة ، ولا يمكن لمن احتبس لمصلحة غيره في عمل من أعمال الإنتاج أو الخدمات أن يقل أجره عن حاجاته الضرورية المكفولة للإنسان في جميع الأحوال ، لأن تكلفة العامل محددة بكفايته ، والأجر مرتبط بتكلفة الإنسان ، وكما أن قيمة السلعة محدد بتكلفتها ، فإن قيمة العمل محددة بتكلفة العامل . . . وهذا هو الأجر الشرعي العادل .

تاسعاً : التشدد في العقوبات على الجرائم الواقعة على الإنسان ، احتراماً لحقوق الإنسان ، وردعاً زاجراً لكل مجرم يعرِّض حياة الإنسان للخطر أو يتعدى على الأموال والأعراض ، والشرائع التي تتشدد في العقوبة تحرص على تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان المعتدى عليه ، والرحمة بالمعتدى عليه أولى من الرحمة بالمعتدي ، وليس من الرحمة في شيء أن تشجع الجريمة في المجتمع تحت شعار الرحمة بالمجرم ، فمن روع المجتمع عامداً من غير شبهة فهو جدير بعقوبة رادعة زاجرة ، حماية لحقوق الإنسان ، وإقرار بقدسية هذه الحقوق . . .

عاشراً : شمولية مفهوم التكافل ، بحيث يكون التكافل مجسداً احترام المجتمع لحقوق الإنسان في الكرامة ، و من هذا المنطلق أقر الإسلام مبدأ فروض الكفاية ، والغاية منها إشعار المجتمع بمسؤوليته الكاملة عن التكافل فيما يحقق الكرامة الإنسانية ، سواء فيما يتعلق بتوفير المتطلبات الرئيسية لبدأ التساكن ، كتكافل المجتمع في إطار الجوار والمساكنة و الاستضافة والتكافل في الديات الشرعية وفكاك الأسرى وإيواء أبناء السبيل ، أو فيما يتعلق بتكافل التساكن الإنساني في إحسان البر والنصح واحترام الكبير وإماطة الأذى عن الطريق ، وبر الولدين وصلة الرحم والرحمة بالضعيف .

و إذا كانت شعارات حقوق الإنسان هي الشعار الأكثر أهمية في المجتمعات المتحضرة ، فإن المعيار الحقيقي لمدى احترام الشعوب والدول لهذا الشعار يكمن في المواقف التالية :

أولها : مدى احترام حقوق الإنسان في القوانين والتشريعات القائمة ، وبخاصة فيما يتعلق بالسياسات العنصرية واحترام حقوق الأقليات الدينية والطائفية وقوانين الهجرة . .

ثانيها : احترام خصوصيات الشعوب واختياراتها الدينية و الاجتماعية والسلوكية ، بحيث يجد الإنسان ذاته في حياته الشخصية ، وبخاصة فيما يتعلق بحريته الدينية و قناعاته الفكرية . .

ثالثاً : التخفيف من حدة السياسات الدولية التي تكرس مبدأ التدخل والهيمنة ، في الشؤون الداخلية للدول النامية ، سواء في سياستها الاقتصادية أو في اختياراتها الثقافية . .

رابعاً : إقرار سياسة التكافل الإنساني بين الشمال والجنوب ، وبين الدول الغنية والفقيرة ، في سبيل التخفيف من آلام الفقر والجوع ، عن طريق إقرار عقود تفضيلية للشعوب الفقيرة في الديون والمساعدات والمعاملات التجارية ، لكي ينتقل شعار حقوق الإنسان من مجرد لفظة لغوية إلى مادة قانونية يؤمن بها المجتمع الإنساني ، ويسهر العالم على احترام مضمونها في العلاقات الدولية ، على الصعيد السياسي أو الاقتصادي . . .

إن عالمنا لا يحتاج إلى حكمة الحكماء ولا إلى نصح العقلاء ، وإنما يحتاج إلى رؤية واقعية إيجابية تؤمن بأهمية التكافل الإنساني في سبيل التخفيف من معاناة الشعوب النامية ، وعندما ينتقل شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان من مجرد مادة إعلامية إلى سياسة داخلية ودولية مرتبطة بمخططات تنموية في المجال الاجتماعي والاقتصادي ، فإن من المؤكد أن المجتمع المعاصر في شمال وجنوب سيكون أقدر على التلاحم و التناصر والتعايش ، مبشراً بعهد جديد تتراجع فيه استعدادات الإنسان للتطرف ، وتختنق فيه صيحات العنف ، ويتكافل المجتمع الإنساني في سبيل مستقبل يوفر لجميع الشعوب أسباب الحياة الكريمة . . .

البحث التاسع

تأملات في ملامح المشروع الإسلامي

يطل عالمنا الإسلامي على فضاء رحب جديد من التطورات التكنولوجية ، والتحولات الاجتماعية ، ويرافق ذلك الكم الهائل من الشعارات والأمنيات والآمال ، التي جعلت الإنسان المعاصر حائراً متردداً تتنازعه تيارات وتتقاذفه أفكار ، لا يدري إلى أين يقوده ، إلى أرض ممهدة بخضرة الحياة أم إلى جبال ووديان مسكونة بالخوف والرعب والأحلام المقلقة . . .

ويمشي الموكب الإنساني في رحلة الحياة الشاقة ، ولا يدري السائرون في هذا الموكب شيئاً من هذه المسيرة ، ويتساءلون في زحمة المناكب المتصادمة عمن يقود هذا الموكب فلا يسمع صوتهم ، ويقفون حائرين مترددين وسرعان ما يدفعهم الزحام ، فإن مشوا إلى الأمام مشوا من غير إرادة ، وإن توقفوا وجدوا أنفسهم في صحراء مقفرة ، قد يطويهم النسيان بعد حين . . .

ذلك هو قدرنا ونحن نواكب مسيرة التكنولوجيا المعاصرة المدعمة بإمكاناتها الفضائية والإعلامية وبشعارات العولمة والحداثة . .

وتقف المجتمعات الإسلامية مترددة تترقب ، وترتفع أصوات متداخلة ، بعضها يدعو إلى اللحاق بالركب والاندماج فيه والبعض الآخر يحذر ويقاوم ، وكل فريق يتصدى للفريق الآخر بكل الوسائل ، ويرفع الشعارات التي تبرر له سلوكه . . .

وتخفي الأكثرية الصامتة من مجتمعنا مشاعر الأسى والإحباط التي تشعر بها وتتلفت يميناً ويساراً باحثة عن صوت عاقل ، أمين في أقواله ، راسخ في فهمه ،

قدم هذا البحث إلى المؤتمر العام للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في دورته الثانية عشرة التي انعقدت بالعاصمة الأردنية « عمان »

بعيد عن الانفعال والتطرف ، يقدم لها النصح ويخاطبها بلغة بسيطة تفهمها ، ويعينها على تخطي هذه المرحلة بيسر وطمأنينة . .

لعل هذه هي مهمة المجامع العلمية التي تضم حكماء الأمة وعقلاءها ، ورموز العلم والثقافة فهذه المجامع مدعوة لمناقشة القضايا المعاصرة التي تهم المجتمعات الإسلامية في كيانها وثقافتها وحريتها ، وعندما يرتفع صوت العقل والحكمة فمن الطبيعي أن تصغى الآذان إليه ، ثقة بما يقول .

وأول خطوة في ذلك أن يكون المخاطب قادراً على الإقناع ، وذلك يتحقق بأمرين :

الأول : لماذا نرفض المشروع الحضاري الغربي ، وما أوجه التناقض بين رؤيتنا لقضايانا ورؤية المشروع الغربي ؟ فالغرب بالنسبة لنا هو الآخر ، والآخر ينطلق في فلسفته من منطلقات فكرية مغايرة لمنطلقاتنا ، ويعتمد في فهمه للتاريخ على موروث قديم وراسخ في العقلية الغربية يجعله في موقف المواجهة والمغالبة والحذر ، والإسلام بالنسبة للغرب هو الآخر الذي يجب احتواؤه والسيطرة عليه والتحكم في حركاته ، لكيلا يفلت من قبضة الوصاية ولا بد من تقليم أظفاره لكيلا يقاوم الحضارة الغالبة ، ولا يتصدى لقيمها التي تبشر بها من خلال سياسات العولمة ، لكي يكون النموذج الغربي هو النموذج الوحيد للتطور الإنساني والرقي الاجتماعي . .

الثاني : تقديم المشروع الإسلامي بأبعاده الاجتماعية وبفكره الثقافي ، وبقيمه الإنسانية ، وإبراز مكانة الإنسان في الإسلام ، من خلال مواقف محددة ، في ممارسته السياسية وفي احترامه المرأة والطفل ، في محاربته للظلم الاجتماعي والفساد السلوكي ، وفي إقراره لحرية الاجتهاد ولكرامة الفكر ، وفي اعترافه

بمكانة العقل الإنساني كأداة لإغناء المعرفة الإنسانية ، وفي مقاومته لكل مظاهر الاستبداد والاستعباد والإذلال في المجتمع .

ومن اليسير أن تكتب الكثير حول هذه المعاني الإسلامية ، ولكن من الصعب علينا أن نجسد هذه الأفكار والمعاني والمواقف في الحياة العملية وأن نصوغها في نصوص قانونية ملزمة أو في ممارسات سياسية واضحة ، مما يجعل الدعوة إليها والإيمان بها يفتقد الكثير من المصداقية . .

وإن الواقع الذي نعيشه في المجتمعات الإسلامية يؤكد لنا أن نظرتنا إلى الإسلام ليست واحدة ، وأن فهمنا لقيمه وتعاليمه مازالت بعيدة عن التصور الإسلامي الحقيقي ، وذلك بسبب احتكامنا للتاريخ كتفسير حتمي لفهم القيم الإسلامية ، ولا يمكن للتاريخ أن يكون حجة على الإسلام ، لأن التاريخ محكوم بمؤثرات الزمان والمكان ، والنص أوسع في نظرته وأرحب في مقاصده ، وروح النصوص غايات مقصودة ، ولكل جيل تفسيره للنصوص ، لأن النص خطاب ، والمخاطب بالنص هو الجيل الذي يتوجه إليه الخطاب ، للعمل بمقتضاه ،وما يراه العلماء في عصر في تفسير النصوص هو ما يجب عليهم الأخذ به ، مراعين بذلك مسؤوليتهم أمام الله في إخلاصهم لله ودفاعهم عن قيم الإسلام . .

وقد استوعب جيل السلف من الصحابة والتابعين إلى عصر المذاهب الفقهية هذه المعاني وراعوا هذه المعايير والتزموا بمقاصد النصوص وغايتها وروحها ، واختلفت آراؤهم وتعددت مدارسهم ومذاهبهم ، ولم يعترض أي فريق على آخر إلا في إطار الحوار المشروع والمناظرات العلمية الهادفة للتوصل إلى الحق . .

ومن المؤسف أننا اليوم لا نلتزم بهذه المنهجية الاجتهادية الواسعة ، ونضيق بالآخر المخالف لنا في الرأي والفهم ، ونضيق الخناق عليه في دينه وحريته وفكره ،

حتى أصبح التطرف منهجاً سوياً يتبارى رموزه في التقرب من العامة بإثارة الحماس في النفوس ، وتعميق الخلاف بين المذاهب الإسلامية والمدارس الفكرية . . .

وفي الوقت الذي يجب علينا أن نتحد كمذاهب إسلامية وكمدارس فكرية ملتزمة بالمرجعية الإسلامية المعتمدة في مواجهة التحديات التي يفرضها علينا الآخر وهو الغرب بمواقفه وسياسته وقيمه ، فإننا ننشغل بقضايانا الفرعية الصغيرة ، ويواجه بعضنا البعض الآخر في معارك كلامية ،وكأن كل فريق يعتبر نفسه الوصي على الإسلام ، ولاحق للآخر فيه ، والإسلام للجميع ومن حق الجميع أن يعترف لهم بشرعية حقهم في الاجتهاد والرأي والاستنباط . . .

ويجب أن نسلم في البداية أن العقل هو المخاطب بالنص ، وهو أداة الفهم والتفسير والتأويل ، والعقول متفاوتة في قدراتها وفي مكوناتها ، ولذلك تعددت مدارس التفسير والاجتهاد ، وليس من حقنا أن نفاضل بين هذه المناهج إلا باعتمادنا على ضوابط أصولية ومقاييس عقلية مرجحة يختلف الحكم فيها بحسب مكونات العقول البشرية . . .

ويقوم المشروع الثقافي الإسلامي على الأسس التالية :

أولاً : توحيد الإنسانية على أساس فكرة الإيمان بالله وبما جاء من عند الله ، والإيمان بالرسل والالتزام بالشرائع الإلهية التي جاءت الرسالة المحمدية مشتملة عليها ومكملة لها وخاتمة . . .وبمقتضى هذه العقيدة تتكافل الإنسانية في توحيد رؤيتها للحياة والكون من حيث دور الإنسان في إعمار هذه الأرض ، وبناء على هذه الرؤية تصبح الإنسانية متكافلة في حمل مسؤولية الحياة واستمراريتها . . . ومقاومة العقائد والأساطير التي تناقض فكرة الإيمان بالله أو تتنكر لها . . .

ثانياً : الإنسان عبد الله وخليفته في الأرض ، والمؤتمن على أداء الأمانـة الـتي أوكلها الله إليه ، ولكي يقوم بمهمتـه فقـد خصـه الله بالرعايـة والتكـريم ، وزوده بالعقل البشري لكي يكون أداته في التمييـز والاختبـار ، وبـه اسـتحق التكـريم ، والعقل هو أداة المعرفة والفهم ، وهو مسؤول عن اختياراته وسلوكه ، ومـا تـراه العقول فهو ثمرة طيبة يجب أن تكون في موطن التقدير ، وانطلاقاً مـن هـذا المبـدأ يأخـذ العقـل موقعـه في الاعتبـار ، ويـؤدي دوره في الاجتـهاد ، ويغـني المعرفـة الإنسانية برؤيته المتجددة ، ويحـتكم إليـه في فهـم النصـوص النقليـة وتفسـيرها ، ويقـاوم الجمـود الفكـري والتعصـب المـذهبي بكـل أشـكاله ، ويعطـي للعلمـاء والمفكرين دور التوجيه والتصحيح والتفسير والتأويـل ، ويفـتح النوافـذ للحـوار البناء الذي يغني المعرفة ويعترف بحق الآخر في التفكير والرأي والاجتـهاد في كـل القضايا الفكرية التي تعمق الوعي الإنساني . . . .

ثالثاً : يعطي لرأي الجماعة دوراً متميزاً في تقدير المصالح الاجتماعية والـدفاع عنها ، وما تراه الأمة ممثلة في مفكريها وعلمائها وأصحاب الكفـاءة والاختصـاص فيها يعتبر حجة ويعتد به ويعترف بشرعيته ، لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، في أمر دينها أو أمر مصالحها الدنيوية من سياسية واجتماعيـة واقتصـادية ، والجماعـة سواء كانت مختارة أو منتخبة مؤتمنة أمام الله عن أداء الأمانة ، والدفاع عن العقيدة ومواجهة المظالم ومقاومة الفساد في الإدارة وفي المعاملات ، ومن هذا المنطلق تضع الجماعة لمجتمعها الأنظمة الكفيلة بتحقيـق العدالـة في توزيـع الثـروات ، وكفايـة الأجور لحاجات العاملين ، وتحقيق الشورى في الحكم والمراقبـة الحازمـة لممارسـة السلطة وفق الأسس التي ارتضتها الأمة طريقـاً لحمايـة مصـالحها ، وتكـون هـذه الجماعة هي الممثل الحقيقـي لإرادة الأمـة ، وتمـارس سـلطتها التفويضـية بنزاهـة

وشجاعة وتجرد ، وتستمد هذه الجماعة سلطتها من تفويض الأمة لها سلطة الرقابة والمتابعة . . . .

رابعاً : تعتبر أحكام الشرع نافذة على الجميع ، ويلتزم الحكام والمحكومون بهذه الأحكام ، ويخضعون لها ، ويستمدون شرعية سلطتهم من اختيار الأمة لهم لكي يقوموا بهذه المهمة ، وفقاً لما تختاره الأمة لقضاياها ، فمن تجاوز سلطة التفويض بتفريط واضح أو بإقرار ظلم متعمد فقد شرعية وجوده ، والأمة ممثلة في مؤسساتها التفويضية هي المؤهلة للنظر فيما يقع الاختلاف فيه . . .

خامساً : تتمثل مهمة السلطة في وضع القوانين التي تحقق العدالة في المجتمع ، وتوفر الكفاية المادية والكرامة الإنسانية ، كما تقوم السلطة بحماية المستضعفين والمستذلين عن طريق وضع القوانين الاجتماعية العادلة التي توفر لهؤلاء الأجور الملائمة لحجم مساهمتهم في الأعمال ، في ميادين الصناعة والزراعة ، كما تحميهم من أخطار البطالة والأمراض والعجز ، وتوفر لهم أسباب الحياة الكريمة في التعليم والتشغيل والعلاج والسكن اللائق الذي يوفر الكرامة ، ومن واجب السلطة أن تتدخل في جميع العقود والاتفاقات التي تتم بين الأقوياء والضعفاء ، وبين أرباب العمل والعمال ، لكي ينتفي طابع الإذعان فيها ، ويكون الطرف الضعيف في موطن الأهلية القانونية للدفاع عن مصالحه وحقوقه ، وقد حرم الفقه الإسلامي جميع العقود والمعاملات التي يكون أحد أطرافها تحت تأثير الحاجة أو الجهل أو الابتزاز أو الإكراه . .

سادساً : لا يمكن الاستشهاد بالإسلام لإقرار ظلم واضح ، أو للتنكر لمطالب مشروعة ، فالإسلام جاء لمحاربة الظلم والتعسف في استعمال الحقوق ، والتنكر لحقوق الإنسان وكرامته وحريته ، والنصوص واضحة في ذلك ، والحقوق

المشروعة منوطة بالمصالح الاجتماعية ، ولا يمكن أن يكون الإسلام مظلة لمن يريدون مقاومة الإصلاح لحماية تجاوزاتهم أو مصالحهم ، والمال الذي لا يلتزم فيه صاحبه بمنهجية الإسلام في جمعه أو استثماره أو أداء حق المجتمع فيه لا يقره الإسلام ، ولا يحميه ، ولا يعترف بحرمته وشرعيته . .

سابعاً : يجب أن نعترف بأن المرأة في معظم المجتمعات الإسلامية تعاني من ظلم واضح في حقوقها وكرامتها ، ويجب أن تحظى بالمكانة اللائقة التي اعترف الإسلام لها بها ، وهناك واقع خاطىء ناتج عن بعض التقاليد والأعراف في الزواج والطلاق وفي المعاملة وفي الإرث ، ولا يمكن أن ينهض مجتمعنا إلا بتوفير الكرامة للمرأة على مستوى التعامل الإنساني في الأسرة والمجتمع ، وعلى مستوى الأحكام القانونية والعمل والقضائي ، والمرأة المسلمة المعتزة بدينها جديرة بأن تسمع صوت الإسلام يدافع عنها ، ويندد بالمواقف والممارسات التي تتنكر لحقوقها وكرامتها ، ولا بد من تشجيع الاجتهاد في إطار المرجعية الإسلامية في القضايا التي تشعر المرأة بالتجاهل والتهميش والإذلال ، والمرأة جديرة بأن تحظى بالرعاية والاحترام ، لا تفضلا من كرام الرجال ، ولكن من منطلق تحقيق العدالة ورفع الظلم الواقع على المرأة ، وتراثنا الفقهي غني في آرائه المعبرة عن احترام الإسلام لتطلع المرأة لممارسة حقوقها وللشعور بكرامتها الإنسانية . . .

هذه تصورات مبدئية عن الإسلام كما نتصوره كمشروع متكامل للحياة ، وقد لا يكون هناك جديد فيما ذكرته ،إلا أنني حرصت على أن ألخص الخطوط الرئيسية لهذا المشروع في فقرات متتابعة ، لأؤكد بذلك أن الإسلام الذي نريده وتعقد عليه أكبر الآمال ، هو الإسلام الحقيقي الأصيل ، المستمد من مصادره وينابيعه الصافية ، وقد يختلف عن المفهوم السائد والشائع في مجتمعنا ،ولابد لنا

من أن نحرر المفاهيم الإسلامية من المؤثرات الخارجية التي شوهت صفاءها ، سواء كانت بتأثير القيم التي سادت في فترات تاريخية أو بسبب الضغوط التي كانت تحكم قبضتها على هذه المفاهيم ، لتسير في مسارات مغايرة لمقاصدها وأهدافها ، وهذه ظاهرة يجب أن نعترف بها ، لكي نتمكن من إزالة التراكمات التي أسهمت في تشويه صورة الإسلام . . .

وهذا المجمع بما يضمه من أعلام الفكر جدير بأن يسهم في التعريف بالإسلام الأصيل إسلام النهوض الحضاري . . الذي هو الرهان الرابح الذي سوف يعيد لمجتمعنا المعاصر الأمل في انبعاث جديد ، لبناء مستقبل أفضل . . .

البحث العاشر

الإسلام بين الأمس والغد .. تحديات النهضة والتجديد

- **دور الإسلام في الإصلاح**
- **أسباب التخلف**

ـ توقف حركة الاجتهاد

ـ تراجع المناهج العقلية في التفكير

- **منهج الغرب في مقاومة الإسلام**

ـ إضعاف الإسلام في نفوس المسلمين

ـ التشكيك في القيم الإسلامية

ـ التشكيك في التاريخ الإسلامي

ـ تمجيد النموذج الغربي في السلوك

ـ إضعاف المؤسسات الإسلامية

- **آثار عصر اليقظة في العالم الإسلامي**

ـ في مجال الإصلاح الديني

ـ في مجال الفكر والثقافة

جيلنا الجديد لا يعرف الكثير عن دينه ، وإذا عرف شيئاً عنه فهو لا يعرف عن أبعاده الفكرية والإنسانية شيئاً ، وهناك بعد هام وأساسي لا بد أن يعرف جيلنا شيئاً عنه ، لكي يكون هذا الجيل جيل وعي ونضج ، جيل الأمانة التي سيحملها دفاعاً عن هويته وشخصيته وأصالته وتراثه ولغته وأمته . .

جيلنا اليوم مطالب بأن يعرف لكي يتصدى لحمل الأمانة ، ومن لم يعرف فهو جاهل ، والجاهل لا يصلح لحمل الأمانة ، وإلا أساء في استخدامها ، فخان تلك الأمانة ، وردها منقوصة إلى أهلها ، وأهلها هم الأبناء والأحفاد ورثة الأمانة ، وحماة عصرهم . .

لقد تعودنا أن نرفض الإسلام الصادر من ينابيعه الأصلية ، وألفنا ألا نثق بما يورده كتابنا من أصحاب العلم والمعرفة الذين ينهلون من المناهل العذبة الصافية الرائقة ، مكتفين بما يردده على أسماعنا كتاب الغرب وفلاسفته ومؤرخوه ، صباح مساء ، من تزوير محكم للتاريخ ، ومن تزييف متقن للحقائق ، ومن تشويه هادف لقيم الإسلام وأحكامه وفضائله ، حتى أصبحنا نردد بقناعة ما زوروه ، ونكتب باعتزاز ما زيفوه ، ونقرر في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا ما شوهوه ، حتى أصبح جيلنا (جيل القلق) و (جيل الحزن) و (جيل الألم) ؛ لأنه يعيش في ظل عواطف متناقضة ، تشده حيناً إلى ذاته وتاريخه ودينه ، وتبعده حيناً آخر عما تشده إليه ، لأنه لا يرى فيما تشده إليه ما يدعوه إلى الاعتزاز والفخار ، وكيف يمكن له أن يغالب الحق ، والحق غالبه ؟ وكيف يمكن له أن يقنع نفسه بما لا سبيل إلى القناعة به ؟ ويبقى هذا الجيل الحائر متردداً قلقاً منطوياً على نفسه ، لا يجد في نفسه القناعة لكي يعتز بما لا يرى أنه جدير بالاعتزاز . .

ومن أبسط حقوق هذا الجيل على معلميه ومفكريه ومؤدبيه أن يبينوا له الحقائق ، وأن يقدموا له التاريخ من غير تزوير أو تزييف أو تشويه ، فما ضلت الأمم طريقها إلا عندما عبث العابثون بتربية أجيالها ، وما أخفقت رايات كانت

مرفوعة إلى السماء إلا عندما تمكن الأعداء من السيطرة على الإرادات والعزائم ، فتساقطت النفوس متتابعة متلاحقة في مستنقعات الاستسلام المذل . . .

وجيلنا اليوم يتطلع إلى الحقيقة ، لا يريد منا أن نخط له طريقه ، ولا يطالبنا أن نحدد له اختياراته ، ولا يقبل الوصاية على قناعاته ، وكل ما يطالبنا به أن نقدم له الحقيقة أن نقدم له التاريخ ، أن نقدم له قيم الإسلام . .

فهل يتصدى رجال الفكر ـ بكل موضوعية ـ لهذه المهمة ؟ خدمة لهذا الجيل وأداء للأمانة ، ووفاء للتاريخ ، من غير تشويه أو تزييف ، فالتشويه والتزييف لا يغير الحقيقة ، وإن استطاع أن يؤخر الكشف عنها أو الوصول لها . . .

وأمتنا اليوم تعيش منذ الاستقلال حتى اليوم في ظروف عصيبة ، وفي ظل تحديات متلاحقة ، لا تستهدف الإمكانات الاقتصادية فحسب ، فذلك مما قد تحققت أهدافهم فيه ، ولا تستهدف الأنظمة السياسية فذلك مما أتقنوا التحكم في مساراته ، وإنما تستهدف أولاً وقبل كل شيء الإنسان ، لأنه ثروة هذه الأمة ، فهو ابن الأرض يحميها بدمه ، وهو حفيد التاريخ لا يقبل أن تشوه معالمه ، وهو صانع اللغة لا يقبل أن تمس لغته ، وهو فوق هذا وذلك وعاء الإسلام ، في عقله ونفسه وروحه وقلبه ووجدانه . . .

تلك خواطر تلاحقت في ذهني ، وأنا أقلب بصري فيما تعودت أن أقرأه في كل مساء ، من كتب قديمة وجديدة ، وكنت ألاحظ باستمرار تلك الفجوة العميقة بين الحقيقة والواقع ، وبين التاريخ كما كان ، والتاريخ كما أريد له أن يكون . .

ولا أدري . . هل نحن قادرون على أن نعيد صياغة ما سجلناه من أحداث ، لكي يكون السجل صادقاً معبراً ، وهل نحن قادرون على إدراك ما نحن فيه من أخطار ، أم أن الموج المتلاحق سيجعلنا باستمرار نلهث منهكين ، لا نجد الوقت

الكافي للتأمل والتفكير ؟

والإسلام من أهم القضايا المطروحة أمام جيلنا المعاصر ، لا من حيث إنه يوجب أداء عبادات محددة كالصلاة والصوم والزكاة والحج ، ولا من حيث إنه عقيدة تدعو إلى الإيمان بالله وتوحيده والإيمان برسله وبما جاء من عنده ، وإنما المطروح هو الإسلام في كل أبعاده : الفكرية ، والعقائدية ، والوطنية ، من حيث هو عامل أساسي في تكوين الفرد إيدلوجياً وتكوين رؤاه الفكرية والسلوكية . .

لقد مضت الفترة الزمنية التي كانت مرحلة الاستعمار في بلدنا تعدّ لها وتخطط للوصول إليها لكي يكون المواطن العربي (مواطناً بلا هوية) ، و (مواطناً بغير انتماء) ، ومن اليسير على من يملك الهوية والانتماء أن يذل من لا هوية له ولا انتماء ، وأن يفخر عليه بما يملك ، والمواطن في مجتمعنا أحس بعاطفته ووجدانه أنه يملك رصيداً عظيماً ولكن لا سبيل إلى معرفته ، فابتدأ يتمرد على واقعه ، متململاً حيناً ، وثائراً حيناً آخر ، يبحث عن ذاته وكيانه ، متطرفاً وليس من شيمته التطرف ، عابثاً بالأمن وليس من خلقه العبث ، كل ذلك كان تعبيراً عن قلق دفين كان يكابده ليل نهار ، ويدافعه عن مخيلته كلما ألم به الليل . .

والإسلام ذلك الملهم المتجدد الذي أريد له أن يبقى أسير طقوس وعادات وتقاليد ، لكي لا يوقظ الغفل النيام ، ولكي لا يفتح الأعين المغمضة على ما يجري من ظلم في الظلام ، ولكن . . . هل سيبقى الإسلام حبيس أهله ؟

تلك هي قضية الجيل الذي يقف حائراً متردداً يبحث عن حقيقة الإسلام ، ومن واجبنا أن ننير له الطريق ، لكي يعرف نفسه ، ولكي يكتشف غوامض تاريخه ، ولكي يتأكد أن الضمائر الحية لا تخطئها الأحاسيس والمشاعر الحية . .

دور الإسلام في الإصلاح :

وأول تساؤل من حق جيلنا أن يطرحه مستفسراً عن جوابه ، يتعلق بدور الإسلام في اليقظة والإصلاح وتحقيق الاستقلال ، وتلك تساؤلات منطقية جديرة بالطرح والاستفسار ، لأن جيلنا يريد أن يلمس الحقيقة بنفسه ، وأن يتعمق في التأمل لكي يكون له اختيار ذاتي في قضاياه الفكرية . .

ونقطة البداية انطلقت منذ أن ابتدأ عصر النهضة الإسلامية في الأفول ، منذ القرن الرابع والخامس الهجري ، حيث توقفت مسيرة الحضارة عن العطاء ، وأزفت ساعة الترهل ، فأخذت مؤسسات العلم والمعرفة تنحرف عن دورها المعطاء ، وسادت منهجية في البحث والتأليف لا تسمن ولا تغني من جوع ، وانتشر التقليد كظاهرة مألوفة في مناهج العلم .

وتبع هذه الظاهرة ظواهر أخرى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، كانت تعبر عن واقع مؤلم محزن ، كان الجهل يسيطر فيه على كل شيء ، وكانت الأمية يتزايد خطرها في كل يوم ، وكانت تقاليد المجتمع تنحدر انحداراً رهيباً لكي يكون المجتمع متناقضاً كل التناقض مع قيم الإسلام وتعاليمه .

ورافق هذا الواقع سيطرة (العصبية المذهبية) التي ابتدأت تأخذ مواقعها في مفاهيم المجتمع ، لكي تحكم قبضتها على مثله الأخلاقية في السماحة والحلم وسعة الصدر ، حتى أصبحت العصبية من معالم المجتمعات الإسلامية في عصور الانحطاط الفكري ، وتوقفت روافد الفكر عن إمداده بالرأي السديد .

ويمكننا أن نلخص أسباب التخلف بما يلي :

أولاً : توقف حركة الاجتهاد

كان الاجتهاد من أهم مصادر الفكر الإسلامي ، لأنه يمثل الرأي والعقل ، وكنا نجد أثره في جميع جوانب الفكر الإسلامي ، في مجال التفسير والفقه والأصول ، وعلم الكلام ، ثم أصبح الاجتهاد يطلق على استنباط الحكم الشرعي من أدلته الشرعية ، وفق قواعد أصولية محددة ، والاجتهاد بهذا المفهوم يعتبر المصدر العقلي للأحكام ، إذ تنقسم المصادر الشرعية إلى أدلة نقلية وأدلة عقلية ، ويراد بالأدلة النقلية : الكتاب والسنّة ، أما الأدلة العقلية فيراد بها : المصادر الاجتهادية من قياس واستحسان ومصالح مرسلة ، وتشمل مصادر أخرى أقل أهمية أسهمت في إغناء الفقه الإسلامي بالأحكام الفقهية . .

ولا يتوقف الاجتهاد عند حدود قياس الفرع على الأصل عند وضوح علة الحكم وتماثل العلة ، وإنما نجد الاجتهاد في مجال النص أيضاً ، وذلك عن طريق فهم دلالة النص على الحكم ، ويعتبر بحث الدلالة من أهم مباحث علم أصول الفقه حيث تكون الدلالة أحياناً قطعية وأحياناً ظنية . . .

وبفضل الاجتهاد نما الفكر الإسلامي واتسعت آفاقه ، وتكاثرت فروعه ، حتى أصبحت العلوم الإسلامية متشعبة الاختصاصات ، وواسعة شاملة لكل جوانب المعرفة الإنسانية ، وازدهر التدوين ، وأسهم هذا الازدهار في انتشار العلم ، وتشجيع التأليف ، حتى أصبحت خزانات الكتب في كل مدينة من مدن العالم الإسلامي زاخرة بثروات ضخمة من المخطوطات العلمية في كل فن من الفنون ، وحتى اليوم فإننا نجد تلك الخزانات حافلة بباقات ثمينة وغالية من عزيز المخطوطات ونادر المؤلفات . .

ولما توقف الاجتهاد أو ضعف على الأقل ، ابتدأت ظاهرة التقليد تسيطر على العقول مخلفة وراءها جموداً في التفكير ، وضيقاً في الأفق ، ومنهجاً في التعليم ، يعتمد على الحفظ والتكرار ، ويرفض الحوار والمناقشة ، لأن ذلك مما يمس بقدسية آراء الأقدمين من العلماء ومن الطبيعي أن تخلف هذه الظاهرة آثاراً سلبية في المجتمع الإسلامي ، وفي حياته الفكرية والثقافية والاجتماعية . .

ثانياً : تراجع المناهج العقلية في التفكير

شهدت القرون الهجرية الأولى نهضة علمية شاملة ، تمثلت في حركة علمية دؤوبة صابرة متحدية ، في المساجد والمدارس والمنتديات والأسواق والقصور وفي حوانيت الورّاقين ، حتى إننا نجد أن عدداً من كبار العلماء كان يمتهن التجارة ، ولا يجد حرجاً في أن يحضر مجالس العلم ، ويواظب عليها ، و يتابع ما يجري فيها من مناظرات ومناقشات ، وأحياناً كنّا نجد أن العلماء يلتقون في ندوات علمية في دكاكين الوراقين حيث برز فيها أكابر العلماء . .

وظهرت في هذه الفترة الزاهرة مناهج علمية مختلفة ، في مجال العقيدة حيث ظهر علماء الكلام ، وفي مجال الفقه حيث ظهر الفقهاء ، وفي مجال التفسير حيث ظهر علماء التفسير بالمأثور وبالرأي ، وفي مجال أصول الفقه ، بالإضافة إلى العلوم المتممة والمكملة كعلوم النحو واللغة والبلاغة والأدب . .

وكانت قمة هذا العصر في القرن الخامس والسادس الهجري حيث أخذت الفلسفة مواقعها في الفكر الإسلامي ، أصيلة المنهج أحياناً ، ومتأثرة بمناهج فلاسفة اليونان حيناً آخر . .

ويكفينا للتدليل على سيطرة المناهج العقلية في هذه الفترة الخصبة من تاريخ

الفكر الإسلامي متابعة ذلك الصراع الفكري والجدلي الحاد الذي وقع بين كل من الإمام الغزالي من جهة ، وعلماء الكلام من جهة أخرى ، والذي انتهى لصالح (الغزالي) حيث كتب كتابه الهام : (تهافت الفلاسفة) ثم أتبعه بكتابه الآخر : (إحياء علوم الدين) وفي هذا الكتاب طرح نظريته المتميزة في المعرفة عن طريق المجاهدة ورياضة النفس . .

وبعد عصر (الغزالي) انتشرت في المجتمع الإسلامي تيارات تدّعي العلم وهي إلى الجهل أقرب ، وتدّعي الفقه وهي لا تعرف من الفقه شيئاً ، وتدّعي المعرفة وهي لا تعرف معنى المعرفة ، ولا تدرك وسائلها ، وقد أشار (الغزالي) في كتابه : (الإحياء) إلى هذه الظاهر السلبية ، وحذر من العلم المذموم الذي لا يفيد ، وينعكس أثره السلبي على المجتمع . .

وكان هذا الواقع المتخلف من أهم الأسباب التي وسعت الأطماع لمحاولة السيطرة على العالم العربي والإسلامي ، لإذلاله وإفناء الحضارة الإسلامية ، وابتدأت الحروب الصليبية قوية عنيدة متعصبة كانت تستهدف احتلال العالم الإسلامي ، والسيطرة على مقدراته ، ففي المشرق العربي كانت الجيوش الصليبية تتلاحق براياتها معلنة الجهاد المقدّس ، مصممة على الانتقام من الإسلام الذي أذلّ الصليب ، وقوض دعائمه في هذه المنطقة من العالم ، وفي المغرب العربي كانت الحروب الصليبية شرسة قويّة ، ابتدأت بالأندلس ، فاحتلته وأفنت الإسلام فيه ، وطردت العرب المسلمين إلى بلاد المغرب ، وتابعت تحديها للإسلام ، فأرسلت جيوشها إلى الشواطىء المغربية في معركة حاسمة شهيرة عرفت بمعركة : (وادي المخازن) حيث قتل فيها ثلاثة ملوك ، وانتصر فيها جيش الإسلام بعد أن أفنى الجيش الصليبي ، وقهر إرادته ، وأذل كبرياءه ، وأوقف طموحه . .

وفي بداية العصر الحديث تجددت المطامح الصليبية ، وتطلعت إلى غزو جديد ، يبسط سلطان الطغيان الأوروبي على الساحة الإسلامية ، وكانت تلك القوى تدرك جيداً أن الإسلام الذي قهر الجيوش الصليبية ، وأذل كبرياءها وأسقط راياتها الواحدة تلو الأخرى بما يملكه من أثر في نفس المسلم ، وبما يثيره من قوة في الشخصية ، وبما يلهبه من مشاعر في العاطفة تنقلب في لحظات التحدي إلى سلاح فتاك لا تقاومه أقسى الأسلحة فتكاً في الأجساد .

وتفتقت عبقرية الحقد الأوروبي عن منهج جديد في الهجوم ، لم تصل إليه عقول قادة الحروب الصليبية ، وهذا المنهج يقوم أولاً وقبل كل شيء على تحقيق الأهداف التالية :

أولاً : إضعاف الإسلام في نفوس المسلمين :

وهذا الهدف يمكن أعداء الإسلام من تجريد المسلم من سلاحه الروحي الذي يؤجج فيه عاطفة التضحية والاستشهاد ، ويلهب في نفسه شعور الحماسة في القتال ، وكانت هناك جهود حثيثة ومكثفة وذكية كانت تستهدف تشكيك المسلم في عقيدته ودينه ، عن طريق تزوير الحقائق العلمية ، والتنقيب عن غرائب الآثار والروايات مما لا يستقيم سنده ، ولا يصح في العقل متنه ، وكانت حركة الاستشراق من أخطر الحركات التي لبست لباس البحث والمعرفة ، وتدثرت برداء القداسة ، وكانت توجه أبحاثها إلى ما يتلاقى مع الأهداف المرسومة لها من تزوير الحقائق العلمية ، وتشكيك المسلم في مقدساته .

وقد تناولت تلك الأبحاث الدراسات القرآنية سواء فيما يدخل منها ضمن تاريخ القرآن ، وجمعه ، وكتابته ، وكتّابه ، وقرّائه ، ورسمه ، أو ما يدخل منها ضمن تفسيره وتأويله والعوامل المؤثرة في التفسير وبخاصة التفسير المأثور ، كما

تناولت تلك الأبحاث الدراسات الفقهية من تاريخ التشريع ومصادره ومدى تـأثره بالقانون الروماني ، ومكانة هذا التشريع وأهمية أحكامه . .

ومن اليسير على أي باحـث أن يرجـع إلى مـا كتبـه هـؤلاء المستشـرقون مـن مؤلفات وكتب ، وسوف يجد الكثير من المغالطـات والتزويـر والتزييـف ، ممـا لا ينسجم مع المنهج العلمي الجـدير بالتقـدير والثقـة والاحتـرام ، وبـالرغم مـن أن بعض المستشرقين حاول أن يكون منصفاً إلا إن معظم المستشرقين كانوا بعيدين عن الإنصاف ، مغالين في حقدهم على الإسلام ، متطرفين في الدفاع عن وجهة النظر المغايرة لما قرره علماء الإسلام . .

ثانياً : التشكيك في القيم الإسلامية :

حرصت الثقافة المستوردة أو المتأثرة بالقيم الغربية أن تشـكك المسـلم في قيمـه الإسلامية وتقاليده ، وعاداته ، وأخلاقه ، وذلك عن طريق تسليط النقد إلى تلك القيم وبيان منافاتها لقيم الحضارة الحديثة ، حتى إن الطفـل المسـلم في المـدارس ، وبخاصة في مرحلة سيطرة المناهج الأوروبيـة علـى التربيـة والتعلـيم كـان يـرى في النموذج الأوروبي صورة للكمال المطلق ، في العادات والتقاليـد والقـيم ، ويـرى في النموذج الإسلامي صورة مقترنة بالتخلف والجهل . .

وبالرغم من أن البيت كان البيئة الملائمة للقيم الإسلامية ، إلا أن ذلك البيت كان عاجزاً عن مواجهة ذلك التحدي الذي يتعرض له الأطفال من خلال المنـاهج التربوية التي كانت تمجد أمامهم تاريخ الغرب وقيمه وعاداته . .

ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف ما يلي :

ـ بروز عادات اجتماعية متخلفة : وهذا أمر جدير بالاهتمام ، إذ مـن المؤكـد

أن كثيراً من عاداتنا الاجتماعية وتقاليدنا السائدة بعيدة كل البعد عن القيم والعادات الإسلامية ، ومعظمها يتصادم كلياً مع تعاليم الإسلام وأحكامه ، وقد تعود الناس عليها ، وتمسكوا بها من خلال انتقالها إليهم من الأجيال التي سبقتهم ، وتلك أجيال كانت الأمية مسيطرة عليهم ، وكان الجهل من أبرز معالم حياتهم ، ولا يمكن أن يفرز الجهل والأمية سوى التخلف والانحراف . .

ـ جهل الأبوين : وهذه ظاهرة كانت سائدة حتى وقت قريب ، إذ كان معظم أفراد الأسرة أميين لا يقرؤون ولا يكتبون ، وبخاصة بالنسبة للأمهات حيث كانت الأميّة مسيطرة بنسبة كبيرة في صفوف النساء ، ولا يمكن للأم الجاهلة أن تكون مؤهلة لتربية سليمة ؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، والجاهل لا يورث أولاده سوى الجهل .

ولا يمكن للإسلام أن يكون مسؤولاً عن جهل أبنائه ، وعن تشويههم لتعاليمه وأحكامه إذ الإسلام عقيدة ، ولا يمكن أن يفهم مضمون تلك العقيدة إلا من كان متوفراً على مقومات التفكير السليم . .

ثالثاً : التشكيك في التاريخ الإسلامي :

حرص المستشرقون على العناية بالدراسات التاريخية ، وبخاصة تاريخ الإسلام السياسي ، وجهوا اهتمامهم إلى إعادة تفسير الأحداث والوقائع بما ينسجم مع تصوراتهم وأهوائهم ، لكي يؤكدوا أن تاريخ الإسلام مليء بالصراعات والدماء والفتن والمظالم . .

ومن اليسير عليهم أن يجدوا الكثير مما حفل به تاريخ الإسلام السياسي من حروب وصراعات وفتن ، لأن المسلمين ليسوا فوق طبيعة البشر ، وتاريخهم ليس

تاريخ القديسين ، ولا يعيب الإسلام أن تكون هناك صفحات قاتمة في تاريخه ، إلا أن من المؤكد أن تاريخ الإسلام يظل يحمل في ثناياه مواقف إنسانية لم يعرفها تاريخ أوروبا السياسي ، وهو في معظم الأحيان أكثر حضارة من تاريخ أوروبا في العصور الوسطى . .

ومن المؤسف أن كثيراً من تلك الأفكار المدسوسة دخلت في تاريخنا ، وأصبحت جزءاً من برامجنا التربوية في المدارس والجامعات ، يتلقاها التلاميذ في طفولتهم الأولى ، ويصدمون بتلك الوقائع والروايات التي تهزم في نفوسهم مشاعر الاعتزاز بالتاريخ . .

رابعاً : تمجيد النموذج الغربي في السلوك :

حرص الغزو الفكري أن ينشر في المجتمعات الإسلامية مشاعر الإعجاب بالنموذج الغربي في مجال السلوك الاجتماعي ، وتسليط الأضواء على سلبيات النموذج الإسلامي ، مستفيداً من رواسب العادات والتقاليد المنتشرة في المجتمع ، مما تركه عصر الجهل والتخلف في البيت والمدرسة والشارع من عادات وقيم لا تنسجم مع القيم الأخلاقية . .

ومن المؤكد أن النموذج الغربي في السلوك الاجتماعي يمثل كثيراً من المواقف الإيجابية ، من حيث القيمة الأخلاقية والأثر الاجتماعي ، إلا أن من الصعب أن نفترض الكمال المطلق في كل جوانب السلوك الأوروبي ، إذ من المؤكد أن المسلم يرفض كثيراً من تلك العادات والقيم الغربية ، ولا يرى فيها ما يدعو للإعجاب ، وبخاصة فيما يتعلق بسيطرة العقلية المادية على السلوك ، وانعدام روح التضحية في إطار العلاقات الاجتماعية ، وبروز صفة الأنانية في كثير من مواطن السلوك . .

وفي نفس الوقت فإن النموذج الإسلامي لا يعتبر باستمرار النموذج المجسد لمعنى السلبية والمنافي للقيم الحضارية ، إذ أن من المؤكد أن التربية الإسلامية تركت بصماتها الإيجابية في كثير من مواطن السلوك ، وبخاصة في المجتمعات الأكثر وعياً وثقافةً ، حيث تملك تلك البيئات القدرة على التمييز بين الخير والشر ، والفضيلة والرذيلة . .

ويبدو أن هذا الهدف الذي سعت إليه المناهج التربوية وجد استجابة في النفس وبخاصة في ظل الواقع الذي تعيشه المجتمعات الإسلامية من تخلف وجهل ، فابتدأ النموذج الغربي يأخذ مكانه في نفسية المواطن ، في عادات الطعام والشراب ، وفي الملابس والبيوت حتى كادت مجتمعاتنا أن تفقد الكثير من مقوماتها الذاتية وتتخلى عن كثير من عاداتها الإيجابية التي كانت من أبرز خصائصها الأخلاقية والحضارية ، وتوسع مجال التقليد والمحاكاة حتى أصبح بعض الأفراد يستعملون بعض الكلمات الأجنبية في مجال التعبير والمحادثة للتأكيد عن سعة ثقافتهم وتطور فكرهم . .

وقد عبر ابن خلدون عن هذه الظاهرة في كتابه (المقدمة) فقال [1] :

(المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده ، والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه ، إما لنظرة بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه ، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب . . . ولذلك نرى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها بل وفي سائر أحواله ، وانظر ذلك في الأبناء مع آبائهم ، كيف تجدهم متشبِّهين بهم دائماً وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم)

---

(١) مقدمة ابن خلدون صفحة ١٤٧ .

وتزايدت خطورة هذه الظاهرة أثناء فترة الاستعمار للبلاد الإسلامية ، حيث حرص الاستعمار على ترسيخ عاداته وقيمه وثقافته ولغته ، لكي تكون وسيلة لاستمرار وجوده . .

خامساً : إضعاف المؤسسات العلمية والإسلامية

والهدف من تحقيق هذه الغاية هو إدراك خطورة تلك المؤسسات من حيث دورها الإشعاعي والثقافي والعلمي في المجتمع الإسلامي ، لأنها تسهم في تكوين قيادات جماهيرية قادرة على التأثير على الرأي العام ، وإيقاظه ، وتحذيره من مخططات التعتيم والتشويه والتزييف والتخدير ، ومن اليسير علينا أن نتابع تاريخ تلك المؤسسات الإسلامية كالأزهر والقرويين والزيتونة بالإضافة إلى آلاف المساجد التي حرصت على أن يكون دورها الفكري والثقافي بارزاً ومؤثراً في المجتمع ، لكي نتأكد من الأثر الكبير الذي تركته تلك المؤسسات العلمية في حماية البلاد ، والدفاع عن استقلالها ، ومحاربة المخططات المشبوهة ، في مجال الفكر والثقافة ، وتشجيع حركات المقاومة لكل أنواع الاحتلال الاستعماري . .

ومن المؤسف أن معظم تلك المؤسسات التي تعتبر بحق صروحاً حقيقية للعلم والمعرفة ومعاقل وطنية للدفاع عن كرامة الأمة وشرفها ، قد فقدت مكانتها ، فعزلت عن أداء ذلك الدور التاريخي والوطني والعلمي ، وأريد لها أن تكون متاحف أثرية ، تجسد التاريخ وتحميه وتقف على أسوار الحاضر ، دون أن يكون لها الحق في المشاركة الجادة في بناء صرحه ، لكي يكون صرحاً غربي النموذج ، في هيكله وشكله وثقافته وفكره . .

ومن الإنصاف أن نذكر لتلك المؤسسات دورها العلمي والإشعاعي والوطني واللغوي في حماية شخصية هذه الأمة ، وفي تكوين فكرها وتراثها ، وفي بعث

روح الاعتزاز بقيم هذه الأمة وعقيدتها ، وقد أسهمت هذه المؤسسات في صياغة الماضي الذي ما زلنا نعتز به حتى الآن ، وهو ماض جدير بالإعجاب والتقدير ، وكانت المؤسسات العلمية هي مصانع ذلك الماضي ، فمن رحابها انطلقت قوافل العلماء في مواكب التاريخ المضيئة لتكتب أروع الصفحات في سجل حضارتنا وفي ساحاتها تكونت كتائب الجهاد التي انطلقت بحماس شديد لكي تدافع عن الأرض والعقيدة ، وفي مواجهة أعداء هذه الأمة . .

المقال الثاني : ظاهرة الاستعمار في العصر الحديث

كان الاستعمار في العصر الحديث هو الوجه الجديد للحروب الصليبية ، التي ما زالت حتى اليوم تعيش ذكرياتها في ضمير الغرب الأوروبي الذي يحلم في كل يوم ويعاوده الحلم في كل مناسبة في القضاء على الإسلام وإذلال المسلمين . .

ولما فشلت الحروب الصليبية في تحقيق غاياتها ، بعد أن استيقظ مارد الإيمان في أعماق النفس المسلمة ، فانطلقت تقاتل بكل حماس وتضحية في سبيل الدفاع عن عقيدة الإسلام ، توجه الاهتمام إلى إضعاف الإسلام في نفوس المسلمين ، لكي تضعف مقاومتهم ، ويسهل استسلامهم .

وعادت الجيوش الصليبية من جديد ، إلى بلاد الإسلام بعد أن تأكدت من ضعف العالم الإسلامي وانهيار مجتمعاته ، وجعلت تلك الجيوش من أهم أهدافها أن تضعف الإسلام في النفوس ، وأن تسيطر على المناهج التربوية لكي تتمكن من التحكم في تربية الأجيال المقبلة ، حتى تكون مهيأة من الناحية النفسية لتقبل قيم الغرب وعاداته وحضارته ، وفي هذه الحالة يسهل على الاستعمار أن يكون استعماراً استيطانياً يسيطر على الأرض ، ويسخر المواطن لخدمة المصالح الاقتصادية لطبقة المستعمرين . .

وشهد العالم الإسلامي هجمة شرسة قاسية من الغرب الأوروبي ، انقضت في أوقات متلاحقة على العالم الإسلامي ، لتجعل منه موطناً لاستعمار متعدد الأجناس ، موحد الأهداف ، وكأنهم على موعد مسبق ، يتواجدون فوق مناطق قد قسمت بينهم ، كما يتقاسم ورثة الميت أمواله ومزارعه وأراضيه . .

ولعلهم حسبوا أن العالم الإسلامي قد أصبح جسماً يفتقد الحياة ، وهو لا يملك القدرة على المقاومة ، وبخاصة وأن الاستعمار كان متحصناً بجيوش قادرة على تحقيق النصر ، ولم يواجه الاستعمار في بداية الأمر مقاومة قوية ، لضعف الإمكانات المادية ، وقلة الأسلحة القادرة على المواجهة . .

ومن الصعب علينا فهم ظاهرة الاستعمار في بلاد الإسلام بعيداً عن خلفياتها التاريخية التي امتدت عدة قرون ، ابتداءً من الفتح الإسلامي في بلاد الروم في المشرق وإقامة دولة الإسلام الأموية في الأندلس ، وكانت الأحقاد تتفاعل في المجتمعات الأوروبية ، إلا أنها كانت موقنة أن العالم الإسلامي أقوى من كل تحدياتهم ، وأن المواجهة في ساحات الحرب ستكون لصالح الجيوش الإسلامية ، لما تتوفر عليه من إرادة وعزيمة وتضحية ، وأن الإسلام قادر في كل مرحلة أن ينجب عظائم الرجال من القادة القادرين على تحقيق النصر ، من أمثال يوسف ابن تاشفين الذي أعاد للإسلام في الأندلس مكانته وقوته بعد أن كاد ملوك أوروبا يقضون على دولة الإسلام في الأندلس . .

وبالرغم من أن ظاهرة الاستعمار في العصر الحديث كانت دوافعها الرئيسية هي الحصول على خيرات البلاد المستعمَرة ، وتسخير سكانها لخدمة الأمم المستعمِرة ، لكي تكون قادرة على إقامة حضارتها ، وتوسيع سلطانها ، وزيادة ثرواتها ، فإن من المؤكد أن استعمار البلاد العربية والإسلامية كان يستهدف في

الدرجة الأولى إذلال المسلمين والسيطرة على مقدراتهم ، ولهذا فقد اتخذ الاستعمار في البلاد الإسلامية أساليب متعددة ، لم تتوقف عند حدود استغلال الأرض والشعب ، وإنما استهدفت إضعاف الإنسان ، وتدمير ذاتيته ، وإلغاء شخصيته ، عن طريق القضاء على مقوماته العقائدية والثقافية . .

لقد كانت صورة التاريخ الصليبي حية في نفوس قادة الجيوش الصليبية ، عندما دخلوا بلاد الإسلام ، ويؤكد هذا ما ذكره المؤرخون أن قائد الجيش الفرنسي عندما دخل دمشق منتصراً زار ضريح بطل الحروب الصليبية صلاح الدين الأيوبي وقال له : (لقد عدنا يا صلاح الدين) !

وفي ظل السلطة الاستعمارية المدججة بالسلاح والجند ، ابتدأ المخطط الإجرامي لإضعاف مقومات مجتمعنا العربي الإسلامي ، وكانت نقطة البداية إثارة التناقضات والحساسيات القومية والدينية والمذهبية والعرقية ، في كل بلد بحسب ظروفه وتناقضاته ، لتفتيت الوحدة الوطنية أولاً ، ولإحكام السيطرة على مقدرات الأمة ، والتحكم في مسار الأحداث ثانياً ، لكي تكون النفوس مطواعة متقبلة للنفوذ الاستعماري ، الذي يحرص على تنفيذ مخططاته الاستعمارية والترويج لأفكاره ومناهجه . .

وكان الهدف الأول من أهداف الاستعمار المباشرة إسقاط دولة الخلافة الإسلامية ، كمظهر لوحدة الأمّة الإسلامية ، وبالرغم من أن الخلافة العثمانية ترهلت وانحرفت واستبدت وأساءت وقادت البلاد العربية إلى حافة الانهيار الحضاري ، وقتلت روح الإبداع ، واغتالت كل ما أنجبته أمتنا من إنجازات ، إلا أن هذه الدولة كانت من ناحية المظهر معبرة عن الوحدة الإسلامية ، وعن دولة الخلافة ، ولهذا فقد كان إسقاط تلك الدولة من أهم أهداف العالم الغربي .

وانطلقت التيارات القومية منادية بتفتيت تلك الدولة ، وبخاصة بعد أن انحرفت دولة الخلافة عن أهدافها ، وابتدأت الثورة العربية ضد الحكم التركي ، بمباركة من عيونٍ ساهرة تعمل حيث ينام الناس ، وتسمع حيث يتحدث الناس ، وترصد الأحداث وتراقب الرجال وتسجل كل ذلك في ذاكرة تعي ما تراه ، وتستوعب ما تسمع به ، وتستنتج ما هي بصدد البحث عنه . .

لقد ظن الغرب أن الإسلام وصل إلى مرحلة الشيخوخة ، وهو عاجز عن أن يواجه حضارة وافدة إليه بكل ما تحمله في ثناياها من علوم متقدمة ، ومعارف متنوعة ، ومخططات للإصلاح والتعمير والبناء ، والمجتمعات الإسلامي في حالة نفسية تمكنها من قبول حضارة أمم قوية وغالبة ، ولم يَدُر بخلد مفكري الغرب أن الشعوب لا تتنازل عن شرفها وكرامتها ولا تساوم على استقلالها ، ولا تستسلم أمام التحدي ولو كانت وسائلها في الدفاع يسيرة . .

والمجتمعات الإسلامية من أشد المجتمعات رفضاً للاندماج ، ومن أكثرها مناعة وتحصيناً ، لأن الإسلام بالنسبة لها عقيدة ، ولا يمكن أن تستسلم ، لأن الإسلام يحرم عليها الاستسلام ويوجب على كل فرد أن يدافع عن نفسه ودينه وماله وأرضه وشرفه ، وهذا الواجب هو فرض عين على كل مسلم ، فمن استشهد في المعركة فهو شهيد ، ويحشر مع الأنبياء والصدّيقين . .

وفي الوقت الذي توقع الغرب المستعمر أن جيوشه القوية قد حققت ما يريد من احتلال الأرض وإذلال الشعب ، وتوظيف الآلاف من أبناء الشعب للدفاع عن وجوده ، ولحمل مبادئه وللاعتزاز بلغته ، والالتزام بقيمه وعاداته وتقاليده انطلقت بصمت وحذر دعوة الجهاد من معاقل الإسلام الحصينة ، وابتدأت تلك الدعوة تنتقل كما تنتقل النار في الهشيم في الليلة العاصفة ، من قرية إلى قرية ،

ومن مدينة إلى مدينة ، ومن بادية إلى بادية ، عبر المساجد والزوايا ، منادية بالجهاد ، رافعة شعار التضحية والفداء والاستشهاد ، حتى أصبحت تلك الكلمات الحذرة الهامسة دوياً هائلاً يزلزل أركان ذلك البناء الهش المتداعي الذي ظنوه صرحاً لا تزلزله صيحات الاحتجاج ، ولا تقوضه أماني الشعوب التي لا تملك سوى كلمات الحزن وعبارات الألم . . .

وأحدث ذلك الدوي الهائل أثره في النفوس ، فاستيقظت بعد سبات عميق ، وأفاقت بعد ليل طويل ، ووجدت نفسها أسيرة واقع متخلف حزين ، فتهيأت النفوس لسماع صيحات المصلحين الذين اعتلوا منابر الكلمة ، خطباء وشعراء ، داعين إلى اليقظة والحذر ، موضحين أمام شعوبهم أن الأرض لسكانها ، وأن من حق الشعوب أن تكون حرة مستقلة كريمة ، وأن شجرة الحرية لا تنبت ما لم تسق بدماء الشهداء .

وابتدأ (عصر اليقظة) الذي دفع إليه ذلك التحدي الخطير ، والأمم الحية لا تقبل التحدي ولو كانت عاجزة عن مواجهته ، لأن ذلك يتعلق بكرامة الأمة وشرفها . .

عصر اليقظة في العالم الإسلامي :

لا أود مناقشة رأى بعض المتشائمين الذين لا يرون في العالم الإسلامي أية يقظة جديرة بالاهتمام والملاحظة ، ولعلهم في ذلك يرون أن اليقظة تعني القدرة على صنع الحضارة عن طريق توفير مقوماتها الفكرية والعلمية والاقتصادية والسياسية ، وليس ذلك ما أعنيه من إطلاق كلمة : (عصر اليقظة) على العصر الذي أدى إلى الاستقلال ، واليقظة ليست هي الحضارة ، وإنما هي حالة نفسية يدرك فيها الإنسان موقعه الحقيقي ، فيدفعه ذلك الإدراك إلى تصحيح موقعه ،

بحيث يبذل جهده لكي يكون في الموقع الملائم له . . . وعصر اليقظة من وجهة نظري قاد البلاد الإسلامية إلى تحقيق الاستقلال لأن الشعوب الإسلامية عندما استيقظت على واقعها تمردت عليه وقاومته بكل وسائلها ، وضحت وقدمت الشهداء ، وحققت الاستقلال . . .

والاستقلال هو النتيجة الأولى التي حققها ذلك العصر ، وليس من اليسير أن تحقق شعوبنا كل أمانيها ، لأن ذلك المطلب يحتاج إلى جهود أجيال متلاحقة ، وبخاصة وأن الاستقلال الذي حققته شعوبنا ما زال منقوصاً ، لأن الأبعاد المختلفة للاستقلال لم تتحقق بعد ، وأهمها البعد الثقافي والبعد الاقتصادي وتلك أبعاد لا يتحقق الاستقلال إلا بتحقيقها ، فالاستقلال الثقافي والاقتصادي لا يقل من حيث الأهمية عن الاستقلال السياسي ، وإننا لم نتمكن حتى الآن من أن نحرر قرارنا السياسي من قوى الهيمنة التي تحاول أن تضغط علينا بما تملكه من وسائل الضغط ، لكي يكون قرارنا السياسي منسجماً مع مصالح الدول الكبرى . . .

آثار عصر اليقظة في العالم الإسلامي :

من أهم الآثار التي خلفها عصر اليقظة الذي ابتدأ منذ أن أطل علينا الاستعمار بأنيابه المخيفة ، مهدداً وحدتنا ، مفتتاً قوانا ، محتلاً أراضينا ، غازياً بلادنا ، مدنساً مقدساتنا ، مشوهاً تاريخنا ، مزيفاً حضارتنا ، متجاهلاً ثقافتنا ، متعالياً بفكره وثقافته ولغته وقيمه وأخلاقه ، وكأننا أمم لقيطة ، لاتعتز بتاريخ وتراث ، ولا تملك ثقافة وفكراً ، إن ذلك العصر أوجد حالة وعي بعد فقدان الوعي ، دفعت شعوبنا إلى احتضان ما تملكه من تراث وتاريخ وفكر وثقافة ، وكأنها تجد في ذلك حصنها المنيع واعتزازها الكبير . . .

ويمننا أن نستنتج بعض الملاحظات التي يمكن أن تكون من آثار هذا العصر :

أولاً : في مجال الإصلاح الديني :

بدأ عصر اليقظة منذ أن بدأت التحديات تواجه هذه الأمة ، ومن شأن التحديات أن توقظ النفوس النائمة ، وأن تدفعها إلى المواجهة والدفاع عن النفس ، وكان الميدان الذي ابتدأت معالم التغيير واضحة فيه هو الجانب الديني ، إذ ظهرت شخصيات إسلامية في كل المجتمعات البشرية ، تطالب بضرورة الإصلاح الديني ، وتصحيح المفاهيم الإسلامية ومواجهة التحدي بالعلم والمعرفة ، وإعداد المجتمع فكرياً وثقافياً لكي يكون مؤهلاً من الناحية الفكرية والنفسية لمواجهة المتغيرات الجديدة . . .

وكان الإصلاح الديني من أهم عوامل الإصلاح العام ، الاجتماعي والفكري والسياسي لأهمية الدين في حياة المجتمع الإسلامي ، ولانقياد المواطن لأحكام الدين وتعاليمه ، ولم يكن من الممكن تحقيق أي إصلاح في أي ميدان من الميادين ما لم يكن الإصلاح الديني هو بداية البداية ، لأن الدين من أهم المؤثرات الفكرية والسلوكية ، ولهذا فقد حرص أعداء الإسلام على الاستفادة من الدين ، من حيث تأثيره على المجتمع ، وفي الوقت الذي كانوا يدكون أركان الدين ويقوضون معالمه بمعاولهم وسلوكهم وأفكارهم ، فقد كانوا يحرصون على تدعيم مراكز الانحراف الديني ، وتسخير تلك الطاقات لخدمة أهدافهم . .

ولهذا فإن الحركات الوطنية في مرحلة مواجهتها للمخططات الاستعمارية المشبوهة كانت توجه اهتمامها لتصحيح المفاهيم الدينية ، ومحاربة الانحراف العقائدي والفكري ، لكي لا يكون أداة لتجهيل المواطن ، وتشويه الحقائق في نظره ، وقد ارتبطت الفكرة السلفية بالحركة الوطنية في كثير من البلدان الإسلامية لكي لا

يكون هناك وسيلة لاستخدام الدين لهدم قيم الدين الراسخة . .

وانطلقت حركة الإصلاح الديني في معظم الأقطار الإسلامية ، ولم تتوقف عند حدود القضايا الدينية ، وإنما كانت تستهدف طرح الأبعاد السياسية والاجتماعية للدين ، لكي يؤدي دوره التحريري والنضالي في مواجهة مخططات أعداء الإسلام الذين كانوا يمثلون الوجه المدافع عن المصالح الاستعمارية في بلاد الإسلام . .

وإننا نذكر بالإعجاب والتقدير شخصيات فكرية ، أسهمت في مخطط الإصلاح الديني ودعت إليه ،وجاهدت في سبيله ، وتحملت كل أنواع الإساءة التي سلطت عليها لكي تثنيها عن مواصلة جهودها في الكشف عن حقيقة الإسلام ، وتنبيه العقول إلى الخطر المحدق به ، إلا أن حركة الإصلاح ظلت تباشر دورها ، وتواصل رسالتها ، وكان من نتائج تلك الحركة الإصلاحية أن جيلنا المعاصر تقبل بسهولة ويسر مضامين تلك الأفكار ، التي كانت في بداية عصر الإصلاح من القضايا التي لا يقبلها المجتمع بسهولة . .

ومن أبرز الشخصيات الإسلامية التي تركت بصماتها واضحة في مسار الفكر الإسلامي اليوم : جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا ، ومحمد بن عبد الوهاب وشكيب أرسلان وأبو شعيب الدكالي وعلال الفاسي ، وعبد الرحمن الكواكبي وجمال الدين القاسمي وحسن البنا وعبد الحميد بن باديس والطاهر بن عاشور والشاعر الهندي محمد إقبال ، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي قام به الأزهر الشريف والحركة السنوسية في ليبيا ، والحركة المهدية في السودان ، وعلماء القرويين وعلماء الزيتونة ، وعلماء الهند . .

ومن أهم قضايا الإصلاح ما يلي :

١ ـ الدعوة إلى الاجتهاد :

وتعتبر الدعوة إلى الاجتهاد من أبرز القضايا الجديرة بالاهتمام ، إذ كان الاجتهاد من أهم مصادر الفقه الإسلامي العقلية ، لأنه قادر على إغناء الفكر الإسلامي بالآراء الجديدة التي تمكن هذا الفكر من مواكبة التطور الفكري العام ، في جميع حقول المعرفة الإنسانية ، وهو مظهر من مظاهر الازدهار ، فقد ازدهر خلال عصر النهضة ، ثم تقلص دوره خلال عصر الجمود مما أدى إلى توقف الاجتهاد ، وازدهار ظاهرة التقليد والتعصب المذهبي الذي كان من أهم معالم المرحلة التاريخية في القرون الأخيرة . .

٢ ـ رفض الانحراف الديني :

والمراد بالانحراف هو تشويه العقيدة الإسلامية ، عن طريق طرح تصورات اعتقادية تتنافى مع العقيدة الإسلامية في صورتها المثلى ، وقد انتشرت عقائد وتصورات في المجتمعات الإسلامية لا تنسجم مع العقيدة الإسلامية ، وهي وإن كانت في بدايتها لا تمثل خطورة كبيرة ، إلا أن استمرارها قد يفتح الطريق أمام بروز انحرافات قد تصبح مع الزمن بديلاً عن العقيدة السلمية . .

والمجتمع المتخلف لا يمكن أن يفرز سوى نتائج سلبية ، ويؤكد هذه الظاهرة أن المجتمع الإسلامي في مرحلة الازدهار أفرز فكراً متقدماً ، ومعرفةً شاملةً ، ومنهجاً في التفكير أعطى أجمل العطاء ، في جميع فنون العلوم ، وما زلنا حتى اليوم عاجزين عن الإحاطة به أو استيعابه أو إحيائه في أضيق حدود الإحياء المعبر عن معنى الوفاء لذلك الجهد المعطاء . ولما ابتدأت مرحلة الركود الفكري تسيطر على الفكر الإسلامي ، تاركة العنان لظاهرة التقليد أن تكون المنهج المسيطر في مجال

التأليف والتدريس ، ظهرت البوادر الأولى للانحراف ، وأدت فيما بعد إلى ظهور الفرق الإسلامية المختلفة التي اتخذت مناهج في التفكير تختلف كلياً أو جزئياً عن مناهج السلف الصالح في القرون الأولى من تاريخ الإسلام . . .

ومن الطبيعي أن تكون (دعوة الإصلاح الديني) التي انطلقت مع بداية عصر اليقظة معنية بمعالجة كل مظاهر الانحراف الديني ، في مجال العقيدة أولاً ، وفي مجال السلوك الاجتماعي ثانياً ، إذ من الملاحظ أن كثيراً من الخرافات والأساطير والمعتقدات الجاهلية انتشرت في الأوساط الشعبية الأقل ثقافة ، متخذة من الدين مظلة تحتمي به ، ومن العبث إقناع تلك الأوساط بغير ما ألفوه من معتقدات وعادات ، وكأن ذلك من أركان الإسلام ومظاهره ، ويكفينا للتأكيد على هذه الظاهر ما نراه في المناسبات الدينية من تقاليد ، بعضها لا يمس مبادئ العقيدة ولا خطورة فيه ، والبعض الآخر مما لا يجوز إقراره أو التسليم به ، لأنه مناقض لقيم الإسلام وتعاليمه . .

وبالرغم من أن تلك المظاهر قد ضعفت الآن بسبب انتشار الوعي الإسلامي وتفتح العقول والأذهان ، إلا أن بعض المظاهر ما زال قائماً في بعض الأوساط ، وبخاصة في المناطق الريفية حيث يتصدى بعض الجهلة لقيادة الناس وتعليمهم ما يضرهم ولا ينفعهم . .

٣ ـ طرح الأبعاد الاجتماعية للإسلام

لا يمكننا في مجال التعريف بالإسلام أن نتجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والثقافية للإسلام ، وذلك لأن تلك الأبعاد هي الغاية من رسالة الأنبياء وقد ركز الإسلام على فكرة تحرير الإنسان من كل أنواع العبودية

وأقر له حقه في الحياة الكريمة ، وصان له حقوقه المادية التي تكفل له حقه في الحفاظ على حياته ووجوده واعترف له بحقه في الكرامة ، وفرض عليه أن يقاتل دفاعاً عن عقيدته وكرامته ، وجعل الجهاد فريضة على كل مسلم ، وأوجب على الحاكم أن يحترم كامل حقوق المواطن ، في الحياة والحرية والمساواة والكرامة ، وجعل من مقاصد الشريعة حماية الأنفس والأعراض والأموال . .

والمسلم لا يقبل الظلم لأن الإسلام رسم له حقوقه ، وبين له تلك الحقوق ، ولا يمكن أن تكون تلك الحقوق مهضومة أو يمنّ عليه بها أو تكون موطن مساومة أو إنكار ، لأن ذلك مما لا يقبل في نظر الإسلام ، الذي يرى أن الحكم لله ، وأن الحقوق التي أقرتها الشريعة له لا يمكن التنازل عنها أو المساومة عليها . .

ولا يمكن للمسلم أن يتوقف في مفهومه للإسلام عند أحكام العبادات ، وبخاصة فيما يتعلق منها بأحكام الطهارة والصلاة والصوم ، وبعض أحكام أخرى لا تمس العلاقات الاجتماعية ، والإسلام لا يفرق بين الصلاة والزكاة ، والزكاة مؤشر واضح على نظرة الإسلام إلى المال والمجتمع ، وحقوق الفقراء في أموال الأغنياء ، وعدالة التوزيع وأهمية الكفاية في تحقيق التوازن الاجتماعي . .

والحريات الأساسية حقوق مقررة في نظر الإسلام ، والمسلم لا يقبل بالعبودية والإذلال ، ولا يقبل بالتفاوت الاجتماعي والإنساني المخالف لقيم الإسلام ، ومن العبث أن يتجاهل المعلمون والمربون والدعاة والمفكرون أهمية الأبعاد الإنسانية للإسلام ، لأن ذلك التجاهل يلغي الأهداف التي حرص عليها الإسلام . . .

٤ ـ إقرار الحقوق الإنسانية للمرأة المسلمة :

أقرّ الإسلام للمرأة المسلمة كامل حقوقها الإنسانية ، ولم يفرق بينها وبين

الرجال إلا فيما تقتضيه الحكمة والمصلحة الاجتماعية ، وهذا التفريق لا يدخل ضمن إقرار التفاوت الإنساني ، وإنما يدخل ضمن التفاوت في النوع والاختصاص والقدرات الفطرية . . .

ومرت حقبة من الزمن حرمت المرأة المسلمة من معظم حقوقها الإنسانية ، وأهم تلك الحقوق (التعليم) والتعليم حق إنساني جدير بالاحترام ، ولا يمكن أن تتقدم أمة إلا برجالها ونسائها ، والتعليم لا ينافي الفضيلة ، لأنه فضيلة بذاته ، وما كان من الفضائل لا يمكن أن يكون منافياً لها ، وإلا اختلت الموازين ، وإذا ارتبط الفساد بمناهج التعليم ومؤسساته ، فإن الفساد يجب إصلاحه عن طريق تصحيح التعليم ، لا عن طريق اختيار رذيلة الجهل ، وليس كالجهل رذيلة ، وليس هناك فساد أقسى من فساد الجهل أو ما يؤدي إليه الجهل . . .

والمرأة الجاهلة لا يمكن أن تكون مؤهلة لتربية جيل سليم التكوين ، صحيح التفكير ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، والوعي لا يتم عن طريق الصدفة والموهبة فحسب ، وإنما يتم عن طريق التعلم والاكتساب ، وقد أدى جهل المرأة وانتشار الأمّية في صفوف النساء إلى أن أصبحت المرأة جاهلة بحقوقها ، فاقدة لكثير من قيمها الإنسانية ، ترضى الذل ولا تأباه ، وتقبل الظلم ولا تقاومه ، وتحكم علاقتها بالرجل مشاعر من التبعية الذليلة ، وذلك من أعظم الجهل وأكثره خطورة . .

وابتدأ (الإصلاح الديني) بالدعوة إلى إعطاء المرأة حقوقها التي أقرها الإسلام لها وأهمها التعليم ، والمشاركة فيما يمكن المشاركة فيه من مسؤوليات المجتمع ، على ألا يتجاوز ذلك الحدود المقررة في نظر الإسلام . . .

ثانياً : في مجال الفكر والثقافة :

لم تتوقف حركة الإصلاح عند حدود الإصلاح الديني والاجتماعي ، وإنما

تناولت قضايا الفكر والثقافة من منظور متقدم ، مؤمن بأهمية الفكر في دفع عجلة الإصلاح ، لأن الفكر والثقافة من أهم ما يجب الاهتمام به في مجال أي عمل إصلاحي . . .

ولا يمكننا تصور أي إصلاح ما لم تكن قاعدته الأساسية منطلقة من منطلق الفكر والثقافة لأنهما يمثلان ركني الإصلاح الحقيقي ، فالانحراف الديني والتعصب المذهبي وأمّية المرأة وتجاهل الأبعاد الإنسانية للإسلام ، كل ذلك يرتبط كل الارتباط بمستوى الفكر في المجتمع ، ومدى اعتماده كقاعدة لانطلاق حركة الإصلاح ، لكي يكون إصلاحاً واعياً مدركاً مميزاً ، وليس إصلاحاً سطحياً ، لا يمس القضايا الأساسية التي أدت إلى الركود والجمود . .

واعتقد شخصيا أن معيار التقدم لدى الأمم يرتبط بمدى تقدم الفكر فيها ، ومدى انتشار الثقافة بين أبنائها ، بحيث تكون الثقافة مرتكزاً حقيقاً للنهضة ، وفي الوقت الذي نجد أصحاب الفكر لا يأخذون مواقعهم الحقيقية في قيادة دفة الحكم في الأمة فإن من المؤكد أن تلك الظاهرة تعتبر ظاهرة سلبية ، معبرة عن تدني مستوى عطاء تلك الأمة من الناحية الحضارية ، وافتقارها إلى مشاعر الاعتزاز بالفكر والثقافة كعاملين أساسيين في سلامة البناء الاجتماعي وعمق جذوره . . .

وليس من الغريب أن يكون دعاة الإصلاح وروّاده هم من علماء الأمة ، المزودين بسلاح المعرفة ، والقادرين على تمييز الخير من الشر ، والحسن من القبح ، والفضيلة من الرذيلة ، والازدهار من الجمود والركود ، وكانت مراكز الإصلاح الأولى هي : المساجد والجامعات والندوات العلمية . وأدواته : الكلمة المكتوبة والمسموعة . . .

ومن أهم ما وجّه المصلحون عنايتهم إليه ما يلي :

١ ـ تطوير المؤسسات العلمية الإسلامية :

وتعتبر المؤسسات العلمية الإسلامية من أهم حصون الإسلام الفكرية ومن أهم قلاعه العقائدية ، ومن أهم مناراته الإشعاعية ، فقد انطلقت دعوته من خلال تلك المؤسسات التي كانت تعد القيادات الفكرية المؤهلة لحمل لواء الدعوة الإسلامية ، ولحماية الثقافة الإسلامية ، وكانت تلك المؤسسات خلال عصر الركود والتخلف هي المنارات التي لم يتوقف عطاؤها ، ولم ينضب زيتها ، ولذلك توجهت اهتمامات أعداء الإسلام منذ أن بدأ التخطيط لغزو العالم الإسلامي إلى إضعاف تلك المؤسسات ، وعزلها عن أداء دورها العلمي ، وتسليط الأضواء على الجوانب السلبية في تكوينها ، وإقصائها عن مواطن المشاركة في صنع القرار السياسي ، لكي يظل علماؤها وطلابها في عزلة رهيبة عن المجتمع . . .

وجنّد لتحطيم تلك المؤسسات فئة من أبنائها ، الذين كانت نفسيّاتهم متطلعة إلى التميز والشهرة ، فاندفع هؤلاء بعزم ونشاط ، وبتشجيع من أولياء نعمتهم ، لتحطيم تلك المعاقل ، ولتشويه ما يجري فيها من أحداث ، بغية إحداث ذلك الأثر النفسي في أعماق المجتمع من رفض مطلق لتلك المؤسسات ، وكراهية لدورها الثقافي والفكري . . .

وليس من الإنصاف أن ننكر تلك السلبيات ، أو أن نتجاهل خطورة التخلف الذي كانت تعانيه تلك المؤسسات ، في إدارتها وأسلوبها ومناهجها ، وعقلية القائمين عليها ، إلا أن من واجبنا أن نبحث عن أسباب تلك السلبيات ، وسوف نفاجأ بأن تلك المؤسسات كانت ضحية مؤامرة خطيرة استهدفت إذلالها وتشجيع الفوضى فيها ، لكي ينصرف أصحاب المواهب والطاقات الفكرية إلى مؤسسات بديلة أنشئت على عجل ، وأنيطت بها مهمة البحث والتعليم ، وأعدت لها كل وسائل النجاح ، وسخرت لها إمكانيات مادية هائلة ، وقوانين ولوائح تنظم كل

أعمالها ، واختير لها من يحسن إدارتها ممن رشحته مواقفه المعادية للإسلام أو مؤلفاته الممجدة بالنموذج الفكري الغربي لكي يتابع من خلال مسؤوليته إبراز مواقفه وتأكيد قناعاته ، ونشر أفكاره ، وتكوين جيل يفتقد الانتماء ، ويشعر بالحيرة والضياع ، ويجد في الغرب مثله الأعلى ، فكراً وثقافةً وسلوكاً . . .

ولهذا فقد كان من واجب دعاة الإصلاح أن يوجهوا اهتمامهم لإصلاح تلك المؤسسات الإسلامية ، ولتطوير مناهجها ، وللارتقاء بمستوى العاملين فيها ، لكي تكون مؤهلة من الناحية الفكرية للمشاركة الجادة في صنع الثقافة والتخطيط لها ، ولا يمكن لتلك المؤسسات أن ترفض التطوير ، أو أن تقاوم التجديد ، حفاظاً على تقاليد قديمة ، وحماية لمصالح شخصية ، لأن التطوير والتجديد هما الوسيلة الوحيدة ، لإفشال مخطط العزل والإقصاء ، و إلا كان الإقصاء هو المصير الوحيد الذي ينتظر تلك المؤسسات . . .

وإنني واثق أن الأجيال الجديدة التي تحتضنها تلك المؤسسات اليوم قادرة على إدراك أهمية التطوير والتجديد ، وتلك الأجيال تتحمل مسؤولية القيام بذلك الدور التجديدي ، لكي تتمكن المؤسسات الإسلامية ذات الأصالة والتاريخ الغني بالمنجزات من مواصلة دورها الحضاري والعلمي والإشعاعي ، وفي الوقت الذي ترفض فيه التجديد في هياكلها فإن من المؤكد أنها تحقق أهدافها لأعداء الإسلام ، وتنفذ خطة أعدت بذكاء ، لإنهاء دورها ، وتصفية وجودها . . .

٢ ـ الاهتمام بالتراث :

يعتبر موضوع (التراث) من أهم القضايا التي تشغل اهتمام المفكرين والباحثين في العصر الحديث ، وذلك لارتباط التراث بالأصالة ، ولتطلع الفكر إلى التجديد ، ولا يمكن تحت شعار التجديد أن تضحي الأمة بتراثها ، لأن التراث هو جهد إنساني دال على شخصية الأمة ، معبر عن أصالة فكرها ، مستمد من

رؤيتها الذاتية ، وهو جزء من تاريخ الأمة ، بل هو الجزء الحي المتجدد الذي يجسد جهد الأجيال المتعاقبة ، ورؤيتها الحضارية . . .

والأمة الإسلامية من أكثر الأمم عطاءً فكرياً ، وعطاؤها متميز الخصائص ، واضح القسمات والتراث هو الشاهد الحي على ذلك العطاء والإسهام ، ولا يمكن لأمة من الأمم أن تتجاهل تراثها أو تتجاوزه أو تتنكر له ، والأمم التي لا تملك التراث تتبنى تراثاً أو تدعيه لنفسها أو تلحقه إلحاقاً ، أو تغتصبه من أمم متجاورة ، وأمّتنا تملك تراثاً حيّاً جديراً بالاعتزاز والفخار ، وهو جزء من شخصية هذه الأمة ، وإن الاعتزاز به لا يعتبر ردة إلى الوراء ولا رغبة في إحياء الماضي ، ولا رفضاً للمستقبل ، وإنما يمثل الاعتزاز بما هو جدير بالاعتزاز ، وهو الجهد الفكري الذي أسهمت به أمتنا . . .

ومن المؤسف أن أمتنا في مرحلة فقدان الوعي أهملت كل ما هو جدير بها أن تعتز به وتجاهلت ما هي جديرة بذكره وحفظه وإحيائه ، فأصبحت المخطوطات النادرة الثمينة من السلع القديمة التي تباع بأرخص الأثمان ، أو تحفظ في رفوف مهجورة إلى أن تصاب بالتلف فترمى ما يرمى من سقط المتاع ، وقد انتقل جزء هام من ذلك التراث إلى متاحف الكتب الكبرى في العواصم الأوروبية ، ونحن الآن نتعقبه فلا نصل إليه إلا بشق الأنفس ، وهكذا تفرّط الأمم في مرحلة الضياع في أعزّ ما تملكه من كنوز ، وهي لا تدري قيمته .

واليوم تنطلق صيحات متلاحقة تنادي بالقضاء على التراث وتجاوزه ، لأنهم يرون فيه القديم الذي لا تهضمه معدتهم ، والأصيل الذي لا تستسيغه حداثة انتمائهم لهذه الأمة ، والعميق الذي لا تصل أفهامهم إلى مستوى إدراكه ، والحاجز المنيع الذي لا يمكن للفكر أن يتجاوزه أو يتجاهل دوره ، وفوق هذا وذاك ، فالتراث يمثل الفكر الملتزم ، وهم لا يريدون ذلك الالتزام ، وإنما يودون

إن يزرعوا فكراً مستورداً لقيطاً ، حملت به بغيٌ في ليلة مظلمة عاصفة ، ومجتمعنا لا يقبل ذلك الفكر ما لم يكن أصيل الانتماء إلى هذه الأمة ، واضح الشبه بأبويه ، يحمل سمات أهله ولا يجد صعوبة في أن يندمج في مجتمعه ، وأن يتلاءم مع بيئته ، وأن يسهم في دعم قيم هذه الأمة . .

ومن الطبيعي أن توجه الدعوة الإصلاحية اهتماماً إلى التراث ، مطالبة بالاعتزاز به أولاً كمظهر من مظاهر حضارة هذه الأمة ، وداعية إلى العناية به ثانياً كثروة علمية وثقافية جديرة بالاهتمام ، ومشجعة على إحيائه ثالثاً كمصدر يمكن أن يستفاد منه وأن يستأنس به في مجال البحث العلمي . . .

٣ ـ الاهتمام بدور المسجد في المجتمع :

والمسجد في تاريخ الإسلام يعتبر من أهم مراكز الإشعاع الفكري والحضاري والثقافي ويعود إليه الفضل في كل ما شهده عالمنا الإسلامي من نهضة علمية ، إذ كان المسجد هو المدرسة الأولى في تاريخ ثقافتنا الإسلامية ، وكانت الحلقات العلمية في المساجد هي الفصول الدراسية التي شهدت أجمل المناظرات . . .

وعندما نتحدث اليوم عن تاريخ المساجد ، فإننا نلاحظ أن المسجد لم يكن دوره قاصراً على العبادة ، ولو كان كذلك ، لضعف دوره في مجتمعنا ، وإنما كان دوره دور الإشعاع الفكري والثقافي ، وهو الندوة الشعبية التي يجتمع فيها المواطنون كلما حزبهم أمر أو داهمتهم مشكلة . .

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن المؤسسات العلمية الإسلامية الكبيرة التي أنجبت علماء الإسلام خلال تاريخ الإسلام كالأزهر والقرويين والزيتونة كانت مساجد ، ثم أصبحت من أهم معاقل العلم والمعرفة ، وما زلنا حتى اليوم نلاحظ في تصميم بناء المساجد ما يوحي بدورها المعهود في احتضان طلبة العلم ، وإيجاد المسكن الملائم لهم ، ووقف الأموال التي تكفي للإنفاق عليهم . . .

وكانت المساجد الصغيرة هي المدارس التي يتعلم فيها الأطفال القرآن ، ومبادئ القراءة والكتابة والإملاء والخط ، وقواعد النحو واللغة العربية ، حتى غدت بلادنا خلال عصر الازدهار من البلاد التي تغلبت على مشكلة الأمّية لأن العلم كان جزءاً من عقيدة الإسلام ويجب على كل مسلم أن يتعلم مبادئ دينه ، لكي يصلح عمله ، ويعتبر العلم بهذا المفهوم المرتبط (بكيفية العمل من الفروض العينية التي تجب على كل مسلم) . . .

وعندما ابتدأت مرحلة الركود والجمود ، أصبح المسجد موطناً لطبقة من مدعي العلم والمعرفة ، ممن كانوا يكثرون من حفظ الأحاديث الموضوعة ، والروايات الإسرائيلية التي انتشرت في بعض كتب التفسير ، فيتصدون لوعظ العوام من الناس ، بالقصص التي لا تعتمد على سند صحيح أو بالروايات الضعيفة والموضوعة ، مما جعل المسجد يبتعد عن أداه دوره الإشعاعي والعلمي ، وبخاصة عندما انتشرت في المساجد بعض العادات الدينية مما لا يقره الإسلام من بدع منكرة وعبادات منحرفة . . .

ومن واجب دعاة الإصلاح تصحيح الأوضاع ، وإحياء دور المسجد في التعليم والتربية وتنوير العقول بالمعرفة ، وأداء العبادات بالطريق الصحيح ، وإحياء حلقات العلم ، وتشجيع الشباب على ارتياد المساجد لتعلم العلم والأخلاق وأحكام الدين .

دور الإسلام في مقاومة الاحتلال :

وهكذا يتبين لنا بشكل جلي وواضح أن الإسلام كان من أهم عوامل اليقظة في تاريخ هذه الأمّة ، ومن أهم عناصر الإصلاح ، من خلال مراكزه ورجاله ومؤسساته وكتبه ، ولهذا فقد توجهت اهتمامات المستشرقين والمبشرين الذين

يمثلون العيون الأولى التي بثها الاستعمار في هذه البلاد لكي تؤدي رسالتها في إضعاف مركز الإسلام في النفوس ، وتشكيك المسلمين بدينهم ، وتهيئة الأجواء النفسية لسيطرة الفكر الغازي والثقافة الوافدة على عقول الناشئة عن طريق زرع مناهج الثقافة الوافدة ومخططاتها المشبوهة . . .

وقد استطاعت قوافل المستشرقين والمبشرين ، سواء من لبس منهم ثوب الكهانة وادعى القداسة ، أو اكتفى برداء العلم وجلاله ، أن تؤدي رسالتها بذكاء تحسد عليه ، وتسربت عناصرها إلى وسائل الإعلام ، مستخدمة الكلمة المقروءة والمسموعة ، كما تسربت إلى محافل العلم ومجالس العلماء ، وبالرغم من أن بعض أهدافها قد تكشفت لذوي الرأي والفهم والإدراك ، إلا أن أفكارها كانت تنتشر في جميع الأوساط مخلفة وراءها أثراً من التشويه والتأثير لا يمحوه تعاقب الأيام بيسر وسهولة . . .

وعندما بدأت جيوش الاستعمار تتقدم نحو أهدافها في احتلال العالم العربي والإسلامي ، في محاولة جادة ، لإفناء الحضارة الإسلامية ، وإذلال الشعوب الإسلامية ، تصدت القيادات الإسلامية الواعية لأداء مهمتها المقدسة في دعوة الناس إلى المقاومة المشروعة ، معلنة كلمة الجهاد ، ومرددة حكم الجهاد ، وأصبحت المساجد معاقل وحصون ، تستقبل الوافدين من أبناء الإسلام ، لكي ينظموا صفوفهم في مقاومة مشروعة لاحتلال غاصب . . .

وابتدأت قوافل المجاهدين ، وكتائب الشباب تتصدى لذلك الدخيل الغاصب المدجج بالسلاح ، والذي تحميه أسلحة بطش وفتك ، أسالت دماء الشهداء أنهاراً في كل مكان ، وانطلقت ثورات متلاحقة ، في كل جزء من العالم الإسلامي ، متكاملة الأهداف ، متعاونة على الخير ، كان جندها أشداء على الكفار رحماء بينهم ، يصلون آناء الليل ، ويجاهدون عدوهم في النهار ، لا يخافون الموت ، ولا يتهيبون من الاستشهاد . .

ذلك هو الإسلام :

ذلك هو الإسلام في أبعاده وطاقاته وقدراته ، هو الحصن المنيع الذي تصدعت على جدرانه كل مؤامرات أعداء الإسلام ، بفضله انتزعت أمة الإسلام استقلالها السياسي ، وبفضله سوف تنتزع في يوم من الأيام استقلالها الفكري والثقافي ، وسوف يظل الإسلام بالنسبة للمسلم معقله وحصنه . . .

ولا شك أن أجيالنا الجديدة تتطلع إلى معرفة الكثير عن أبعاد الإسلام الفكرية والاجتماعية والإنسانية ، وعن دور الإسلام في تحرير المواطن وتحرير الأرض ، وتحرير الثقافة ، وتحرير العادات والتقاليد ، إلى أن تكون السيادة في هذه الأرض لأهلها ولمواطنيها ، الذين ولدوا فوق أرضها ، وعاشوا طفولتهم وكهولتهم فوق ربوعها . .

وإذا كان جيلنا الماضي قد وجد في الإسلام ضالته ، محرراً للفكر من كل تقليد ، محرراً للأرض من كل دخيل ، محرراً للإنسان من كل عبودية ، محرراً للحكم من كل استبداد ، فإن من المؤكد أن جيلنا اليوم أكثر حاجة إلى الإسلام من الجيل الماضي ، لأننا نعيش ظروفاً قاسية تتمثل في تصدع البناء ، وضباب الرؤية ، فما نراه لا يمثل الحقيقة ، وما نسمع به لا يعبر عما يجيش في النفس ، فالحقيقة كامنة في الأعماق ، حبيسة ظلم يطوقها ، ورهينة قوة تحيط بها ، والمفكر اليوم جندي هارب من المعركة ، لا يتصدى لأيّة معركة لأنه لا يريد أن يناطح صخراً تتحطم أمام شدته جباه لا تقوى على الألم .

والإسلام اليوم حبيس رؤية ضيّقة منحرفة ، لا يتصدى ولا يتحدى ، بالرغم من أن أرضنا سجينة عدوان صهيوني بغيض ، نمد يدنا إليه لكي نفاوضه على ظلمه ؛ فيشمخ برأسه في كبرياء ، وفكرنا رهين تفسير وتأويل يفقده قدرته على تحرير الإنسان ، وثقافتنا أسيرة ثقافات متناقضة الأسس تحاول أن تلوث نقاء تلك

الثقافة وصفاءها ، وشخصيتنا تائهة في صحراء مظلمة تتلمس الطريق فلا تهتدي إليه ، وجيلنا اليوم حائر ، تدفعه الحيرة إلى العبث حيناً والتمرد حيناً آخر ، ثم يحني رأسه في استسلام ذليل . . .

والمواطن اليوم مطالب بأن يكون مؤتمناً على أرضه ومقدساته وعقيدته وثقافته ، ذلك هو البناء ، فإذا تصدعت أطرافه أو تقوضت أركانه انهار البناء وتساقطت أجزاؤه ، وإن المؤامرة التي ابتدأت منذ مطلع العصر الحديث ما زالت قائمة ، وما زال جندها ينفذون ما أنيط بهم من مسؤوليات ، كل حسب استطاعته واختصاصه ، لتطويق هذه الأمة ، ولإذلالها فيما تعتز به من ثقافة وعقيدة وفكر ومقدسات . . .

إن الإسلام الحقيقي هو الإسلام الذي يحس بنبضه المواطن من خلال مشاعره ووجدانه ، أما الإسلام المزيف فهو ذلك الإسلام الذي نرى في ملامحه وقسمات وجهه ذلك الشحوب المريب ، المعبر عن اعتلال في الصحة ، وأورام في البدن ، ولا بد لجيلنا المعاصر من أن يملك القدرة على تمييز المواقف لكي يكون هذا الجيل في موطن الأمانة والمؤهل لحمل المسؤولية . . .

فهرس


تم بحمد الله



هذا الكتاب

تأملات شخصية حول النظام العالمي الجديد و الأصولية الإسلامية وأزمـة البحث عن هـوية المشروع الإسلامي و مـلامـحه .

وبعض هذه التأملات شارك فيها المؤلف الدكتور محمد فاروق النبهان في بعض المؤتمرات و المجامع الدولية ، ثم جمعها في هذا الكتاب تعبيراً عن رؤيتـه الذاتية لبعض قضايا عصرنا ، ونشرتها دار القلم العربي بحلب رغبة منها في إطـلاع أجـيالنا على دينهم الذي يريدهم أن يكون لهم مشاركة فعالة فيما يدور حـولهم لا أن يقبعوا في الزوايا و ت
قافـلة الحـياة وهم غافلون عـما يراد لهم .

نسأل الله أن يلهم أمتنا السداد و الصواب

النـاشر








ISBN :1-5050-31